جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

موقِف ابن هشام من الغموض النحوي من خلال كتابه "مُغني اللبيب"

إعداد الطالب
عيد محمد النعيمات

إشراف
الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراســات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجــة
الماجستير في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2008

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية
لا تعُبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عيد محمد النعيمات الموسومة بـــ:

موقف ابن هشام من الغموض النحوي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبد القادر مرعي الخليل		2008/07/31	مشرفاً ورئيسا
أ.د. علي خلف الهروط		2008/07/31	عضواً
أ.د. فايز عيسى المحاسنة		2008/07/31	عضواً
د. محمد أمين الروابده		2008/07/31	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5330-5328
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني

الإهداء

إلى من أحبَّ العربية وسعى لخدمتها... تقديراً

إلى كل من مدّ يد العون والمساعدة في إنجاز هذا البحث... شكراً وعرفاناً

إلى من وقفوا بجانبي ومنحوني دعمهم وتشجيعهم زوجتي وأبنـــائي ... حبـــاً ومودة وامتناناً.

عيد محمد النعيمات

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله النبي العربي محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

فإنَّني أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد القـــادر مرعي الخليل لتفضله عليَّ باقتراح عنوان الرسالة، ومن ثم الإشراف عليهـــا، فقـــد أولاني كل اهتمامٍ ولم يدَّخر جهداً في تقديم النصح والإرشـــاد، وكـــان لتوجيهاتـــه السديدة الدور الكبير في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعـضاء لجنـــة المناقـــشة الأستاذ الدكتور علي خلف الهروط رئيس جامعة الحسين بـــن طـــلال، والأســـتاذ الدكتور فايز عيسى المحاسنة، والدكتور "محمد أمين" الروابدة بتفـضلهم مناقـشة الرسالة، حيث سيكون لملاحظاتهم واقتراحاتهم الأثر الكبير في إغناء هذا البحث.

ولا يفوتني أن أشكر أساتذتي في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة مؤتة، لما زودوني به من علم ومعرفة على مدار سنوات الدراسة.

والله أسأل أن أكون قد وفقت في عرض قضايا هذه الدراســـة، وأن يكـــون عملي خالصاً لوجهه الكريم، والله الموفق للصواب ومنه نستمد العون والثواب.

عيد محمد النعيمات

فهرس المحتويات

الملخص

موقِف ابن هشام من الغموض النحوي من خلال كتابه "مُغني اللبيب"

عيد محمد النعيمات

جامعة مؤتة، 2008

تهدف هذه الدِّراسة إلى بيان موقف ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب" من الغموض اللغوي وأسبابه ومظاهره، الذي وقع فيه اللغويون والنحويون العرب القدماء الذين سبقوه، كما تبرز هذه الدراسة مدى ارتباط المستوى النحوي وتلازمه مع مستويات اللغة الأخرى.

وقد دفع الباحث إلى هذه الدراسة أنَّ هذا الموضوع لم يُدْرَس من أحد الباحثين اللغويين المعاصرين، وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناوله نماذج من الآيات القرآنية التي استشهد بها ابن هشام على ما وقع فيه النحويون من خطأ في تحليل لهذه الآيات.

وجاءت الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة، تناولت في الفصل الأول معنى الغموض في اللغة والاصطلاح، والإشارات الدالة عليه في الدراسات العربية القديمة والحديثة، واهتمام الغرب في هذه القضية.

وتناولت في الفصل الثاني مظاهر الغموض وأسبابه والمستويات اللغوية، وعلاقة الغموض بالسياق وأثر الغموض في الأسلوب.

أما الفصل الثالث فتناول موقف ابن هشام من الغموض النحوي.

وفي الخاتمة ذكرت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Abstract

>ibn hišām Views of Syntactic Ambiguity in his Book _Muġniy >llabīb_

Eid Mohammed Al-Noimat
Mu'tah University, 2008

The aim of this study is to show *>ibn hišām* view in his book *Muġniy >llabīb* about linguistic ambiguity: Its sources and forms which faced previous Arab traditional grammarians. The study shows also the extent of the inter relationship between the syntactic level and other linguistic levels.

This topic has been selected because it has not studied by modern linguists. Descriptive analytical methodology was applied in this research through examples from the Holy Quran which *>ibn hišām* used to show the misanalyses of these verses by the Arab grammarians.

This study consists of three chapters and conclusion, in the first chapter the meaning of ambiguity and the references to it in old and modern studies are handled as well as the interest of the west in this subject.

The second chapter deals with the types, reasons, levels of ambiguity, its relation to the context, and its stylistic effect.

The third chapter deals with *>ibn hišām* view of syntactic ambiguity.

In the conclusion, the main findings of the study are outlined.

الفصل الأول

الغموض اللغوي

1.1 المقدمة:

أخذ موضوع الغموض قدراً كبيراً من الاهتمام عند القدماء والمحدثين على حدٍّ سواء، لكنَّ القدماء تناولوه من خلال البلاغة التي هي أهم مظاهر الاستعمال الجيّد والفعّال في التعبير عن الأفكار عندهم، ثم تناولوه أيضاً من خلال الشعر الذي هو سجل مآثرهم وأيامهم، وفي نقدنا العربي كلام غير قليل عن الغموض الشعري، وهذا إمَّا لإفراط الشعراء في التركيز على ذواتهم، أو لعدم تمكنهم من أدواتهم اللغوية، وقد يؤثره قوم ولا يتقبله آخرون.

وقد سارت الدراسات النقدية الحديثة مساراً ليس ببعيد عمّا كان عليه الغموض التراثي وخاصة في مجال الشعر، إلاَّ أنَّها ومن منطلق أن اللغة أضحت من أهم وسائل التفاعل والتحاور في عالم يسعى إلى تحطيم الحواجز بين الناس في الثقافة والاقتصاد والسياسة وغيرها، فقد ركزت على الجانب اللغوي بغية تذليل أوجه القصور التي تساهم في خلق اللبس والغموض في سياقات اللغة المختلفة.

وقد تناولت هذه الدراسة أحد أقطاب النحو العربي في القرن الثامن الهجري، كأنموذج يسعى لتذليل النحو، وتقريبه إلى الإفهام، والبُعد به عن الاضطراب الفكري الذي يدعو إليه اختلاط مسائل هذا العلم بعضها ببعض، وهذا ما وجدناه في الجزء المخصص للدراسة من كتابه الموسوم "مغني اللبيب"، حيث أزال غموض آيات وأبيات أُشكل إعرابها على كثير من النحاة، فوضَّح مقفلها وحلل معانيها، وأعطى خلاصة فكره النحوي فيها، فجاءت آراؤه مؤيدة لرأي بعض السابقين تارة، ومستقلة عنهم تارة أخرى.

وقد وقعت هذه الدراسة في مقدمة، وثلاثة فصول، تليها خاتمة، إذْ عرضتُ في المقدمة الإطار العام للدراسة من حيث هدفها، ومنهجها والدراسات السابقة، وأما الفصل الأول فقد جعلته في قسمين : القسم الأول تحدثت فيه عن المعنى اللغوي والاصطلاحي للغموض من خلال ما أوردته معاجم اللغة العربية، وما تيّسر لي من مثيلاتها في اللغة الإنجليزية، كما ربطت بين معنى الغموض واللبس واتفاقهما في

دلالة واحدة، ثمَّ ذكرت أهم الدراسات التي أوردت الغموض أو ما يدل عليه عند العرب القدامى، وما اعترى مفهوم الغموض من تشابه واختلاف.

أمَّا القسم الثاني من الفصل الأول ف قد درست فيه بعض النماذج من المؤلفات التي تناولت الغموض أو اللبس، وهي بحق من الدراسات التي ساهمت في إبراز هذه الظاهرة واستقلالها، ثم تناولت -أيضاً- الاهتمامات الغربية في إطار هذه الظاهرة، فدراساتهم لم تكن بعيدة عمَّا تناوله العرب في هذا المجال، وقد كان لبعضها انعكاسات واضحة في كثير من المؤلفات العربية.

أمَّا الفصل الثاني، من الدراسة فقد تناولت فيه أسباب الغموض ومظاهره في المستويات اللغوية، وقد حاولت من خلاله أن أبرز مدى التعطيل أو الإعاقة التي تعتور اللغة، وتؤثر على أداء دورها في كل جانب من جوانب اللغة هذه، أو في جميع الجوانب مجتمعة، معزِّزاً ما أتحدث عنه وما أسوقه من أسباب ومظاهر بالأمثلة التي تخدم الموقف المطروح، ولا بدَّ من الإشارة إلى أن بين هذه الأسباب والمظاهر علاقة ارتباط، فالمظهر ناتج عن سبب أدّى باللغة إلى الغموض، وقد تتبعت أبرز ما كتب في كل مجال لغو ي من حيث وضوحه أو غموضه قديماً وحديثاً، واخترت منه ما يغني هذه الدراسة وموضعها الرئيس، ولمَّا كان للسياق دورٌ أساسي في إيضاح الكلام أو التباسه، فإنّي ألقيت الضوء عليه مشيراً إلى ما كُتب حوله في هذا المجال، واختتمتُ الفصل الثاني بموضوع لا يرتبط باللغة ولكنَّ ه مؤثر فيها، إذْ إن الأسلوب الذي يتم بموجبه توظيف اللغة، ويفرضه مستخدم اللغة لا اللغة نفسها، وبينت مدى التأثير الذي يلحقه في القدرة على استعمال اللغة المفهومة الواضحة أو اللغة الغامضة.

أمَّا الفصل الثالث، فقد جسدت فيه المادة النظرية التي سَبَقَتْ في الفصل ين السابقين، وتعاملت فيه مع أمثلة مختلفة من الواقع اللغوي أحياناً، ومن الجانب النحوي فيها في أحيان أخرى كثيرة، لما لذلك من علائق واضحة بين ما ذهب إليه ابن هشام، وما تناولته الدراسات القديمة والحديثة التي بحثت موضوع اللبس والغموض، ولذا فإنني تناولت في هذا ا لفصل القضايا التي أثارها هذا النحوي البارع في كتابه المُغني، والتي بينت فيها موقفه من الغموض في اللغة والإشكاليات التي

تكتنف المعنى، فوقفت على الجهات التي اعترض خلالها ابن هشام على النحاة السابقين الذين ساهموا بطريقة أو بأخرى بإحداث بعض الالتباسات التي أثّرت على دلالة المعنى المقصود، وزادت في تغميضه وصعوبته، وقد وقفت إلى كل نقطة من نقاط الاعتراض شارحاً لها ومبيّناً امتدادتها في اللغة والنحو، وبعد ذلك عرضت لآراء من تناولوا الموضوع من مفسرين ونحاة وقرّاء، وهذا كله من خلال الأمثلة التي عرضها المؤلف، وخاصة الآيات القرآنية التي غالباً ما احتجّ بها، ثم أذكر رأي المؤلف وبيان مدى توافق هذا الرأي واختلافه مع غيره من النحاة، معلقاً على القضية بما يتلاءم وموضع الدراسة.

أما الخاتمة، فقد تناولت فيها أبرز النتائج التي توصلت الدراسة إليها من خلال النقاط التي أثارها ابن هشام وعلاقتها مع غموض المعنى والتباسه.

وهذه الدراسة سبقتها دراسات أبرزت الغموض أو اللبس كأمر واقع في اللغة، إلاَّ أنَّ هذه الدراسة حاولت تدارك وجمع ما فات تلك الدراسات، وحاولت أيضاً الغوص في أسباب الغموض في مستويات اللغة، ودراسة ابن هشام كأنموذج اجتهد لأن يدفع الغموض أمر جدير بالدراسة والتحليل؛ لأنَّه بيّن رأيه في مسائل عديدة أوقعها المعربون في اللبس ومتاهة الإعراب، مع العلم أنَّ كثيراً من الدراسات قد تناولت هذا العلاَّمة كنحوي بارز، ومنها: "ابن هشام النحوي، (1987)، لسامي عوض"، "ابن هشام الأنصاري؛ حياته ومنهجه النحوي، (1989)، للدكتور عصام نور الدين"، ومنها أيضاً "تطور الآراء النحوية عن ابن هشام الأنصاري، (1994)، للدكتور حسن موسى الشاعر"، و"ابن هشام وأثره في النحو العربي، (1998)، ليوسف عبد الرحمن الضبع"، وغيرها من الدراسات والأبحاث التي تناولت أيضاً الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا العالم الجليل، وقد استأنست هذه الدراسة ببعض مما جاء في هذه المصنفات.

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو وصفي تحليلي يحاول رصد الظاهرة اللغوية، واستجلاء أسبابها ومظاهرها، ومدى انسجامها مع ظاهرة الغموض مع الوقوف على ما أورده صاحب المُغني، وما انفرد به دون غيره من آراء وأفكار على صعيد الإيضاح والتسهيل؛ دفعاً للغموض والتعقيد والصعوبة.

وبحق يمثل ابن هشام نقطة تحول في النحو العربي؛ لأنَّـه لـم يمِـل إلـى المدرستين القديمتين، بل أخذ منهما ما يناسب آراءه وأفكاره، ويعتبر رأس المدرسة المصرية الشامية؛ ولذا جاءت هذه الدراسة، لترصد دوره في دفع الغموض اللغوي، وما جرّه هذا الغموض من قصور في بعض جوانب النحو، ورأيه في كـلِّ جانـب منها، بغية تحقيق الصحة والوضوح في المعنى واللفظ معاً، ولا شك أنَّ كلِّ جانـب تناوله ابن هشام يحتاج إلى دراسة مستقلة منفصلة، وعليه فإنَّ الباحث حـاول قـدر الإمكان أن يجمع شتات هذه المعرفة الواسعة، وأن يؤلف بينها؛ ولـذا تعـد هـذه الدراسة محاولة للكشف عن جانب مهم من جوانب علم ابن هشام وثقافته في مجال اللغة ونحوها؛ لتبرز اهتمامه بالوضوح وحمله على اللبس والتعقيد.

وبعد فإنَّ هذا جلُّ إنجازي في هذه الدراسة، فإن أصبت فالله موفقي، ومن ثم بحسن توجيه من أستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، وإن أخطأت أو قصرت فمن نفسي، وحسبي أجر الاجتهاد والعمل.

2.1 الغموض لغة واصطلاحاً:

الغموض: جمع الغَمْض، وفعله غَمَضَ وغَمُضَ مفتوح العين ومـضمومها، وغَمَضَ في الأرض يَغْمَض، ويَغْمُض غموضاً: ذهـب وغـاب، والغمـض هـو المُنْخَفِض من الأرض، ودار غامضَةٌ: غير بارزة، وحَسَبٌ غامضٌ: غَير مـشهور، ومسألة غامضة: فيها دقةٌ ونظر، والمغامِضُ، أحدها مَغْمَضٌ، وهو أَشـد غـؤوراً وغمض الشيء: خفي، والغامض من الكلام هو خلاف الواضح، أغمـضت الفـلاة على الشخوص: إذا لم تظهر[1].

---

(1) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، (د.ت)معجم تهذيب اللغة، تحقيق: رياض زكي قاسم، دون ناشر: 2697/3؛ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بـن فـارس (ت: 395هـ)، (1990)معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الدار الإسلامية، غدير، المغرب: 395/4 396؛ ابن سيده، أبو الحسين علي بن إسماعيل (ت: 458هـ)،(2000)، المحكم والمحيط= =الأعظم، ط1، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان: 416417/5؛ ابـن منظور، جمال الدين ابن أبي الفـضل (ت: 711هـ)، (1991) لـسان العـرب، ط 3، عنايـة

ومن هنا فقد تمحورت معاني هذه الكلمة -في أغلبها- حول معنى الخفاء وعدم الوضوح، ولم نجد في معاجم اللغة الحديثة ما يبعد هذه الكلمة عمّا وردت عليه في نظيراتها من المعاجم القديمة [1]، فقد جاءت كلمة الغامض في معجم المصطلحات العربية، لتدل على "صفة تطلق على الأثر الأدبي الذي يصعب تفهم معناه"[2].

وقد تعرضَ الغموض في تحديد معناه إلى الاضطراب والتغيير والتعدد عند العرب؛ لاختلاف الأسباب التي عُزي إليها غموض المعنى وإبهامه أولاً، ثم تعود هذه الإشكالية أيضاً إلى كثرة مرادفاته اللغوية تبعاً للفن أو المجال الذي يتناول دارسوه أسباب هذه الظاهرة وعناصرها ثانياً، وما يطلقون على ذلك من مسميات تتصل بهذه الظاهرة سواء في اللغة أو على مستوى الأدب؛ لأنهم عندما يقفون عند دراسة الغموض ينظرون له من زاويتين: الأولى أنَّه دليل على قوة النص المتمثلة بالبعد عن السطحية، وما يتعلق بهذا الجانب من إبداع يجعل الغموض محموداً، ودلالةً على براعة صاحب النص الشعري أو النثري، وهذا الأمر يتعلق بالأدب، أكثر ممَّا يتعلق باللغة، أما الزاوية الثانية، فعندما يعتبرونه علامة سلبية على النص، وهذه الميزة تجعل السامع أو القارئ لا يفهم الدلالة المفضية للكلام، ولا تفتح لنا مجالاً للتأويل أو فسحة للتأمل أو مسافة للمعرفة، وقد يعتمد النص على علاقات غير مفهومة بين الألفاظ المعجمة، وهنا يتحقق معنى الغموض الذي تؤديه اللغة، ويعبر عنه بصيغها المتعددة ومعانيها المختلفة.

ونجد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين معنى الغموض في اللغة ومعناه في الاصطلاح، فكلا المعنيين يفضيان إلى عدم الوضوح، وتعدد المعاني، واحتمال التأويلات المختلفة في الكلام، وصعوبة الوصول إلى الفهم المقصود بشكل مباشر،

وتصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 124.

(1) رضا، أحمد، (1960)، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان: 4/325-326

(2) وهبه، مجدي؛ والمهندس، كامل، (1984)، معجم المصطلحات العربية في اللغة والآداب، ط 2، مكتبة لبنان، بيروت: 264.

وليس من السهولة بمكان تحديد معنى دقيق للغموض الاصطلاحي؛ وذلك لـ تـشعب مجالاته وتعلقه بفروع اللغة وأصناف الأدب، ولكننا نستطيع القول : إنَّه عدم تحقـق الوضوح في الدلالة المرادة نتيجة لسبب خاص باللغة أو المتكلم أو السامع أو البيئة التي تحتضن الرسالة الكلامية، وهذا ما تود هذه الدراسة أن تسلط الضوء عليه فـي الفصل الثاني منها، و قد وجدنا أنَّ أكثر المصطلحات التي تـدل علـى الغمـوض وتتناوب الدلالة معه هو مصطلح (اللبس).

وجاء في مختار الصّحاح :"لَبِسَ عليه الأمر : خَلَطَ وبابه ضَرَب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُوْنَ﴾[1]، وفي الأمر لُبسةٌ -بالضم- أي شُبهة، يعنـى لـيس بواضح"[2]، كما جاء في كتاب الفروق "وحدُّ اللبس منع النفس من إدراك المعنى بما هو كالسِّتر له، وقلنا ذلك؛ لأنَّ أصل الكلمة السِّتر "[3]، وجاء اسـتخدامهم لمـصطلح أمن اللبس مقابل اللبس تحرزاً من الوقوع فيه، أو خوفاً منـه فـي سـبيل تحقيـق التواصل اللغوي، هذا الهدف الأسمى الذي تقوم به اللغة بمكوناتها كافة بعيداً عـن التشتت والاحتمال.

وحديث العلماء العرب عن الغموض "حديث مفرق متنـاثر فـي دراسـات المفسرين والأصوليين واللغويين والنحاة والبلاغيين، كمـا كانـت عنايـة القـدماء بالتطبيق في دراستهم لهذه الظاهرة أكثر من عنايتهم بـالتنظ ير كمـا هـو شـأنهم دائماً"[4].

ويحمل مصطلح الغموض (Ambiguity) في المصنفات الإنجليزية معنى تعدد المعنى واحتماله؛ فهو "تعبير يحمل تفسيرين"[5]، أو "وجود خيارات بديلـة محتملـة

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 9.

(2) الرازي، مختار الصحاح، 379.

(3) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت: 395هـ)، (1980)الفروق فـي اللغـة، ط 4، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان: 299.

(4) خليل، حلمي (1988)العربية والغموض، دراسة لغويه في دلالة المبنى على المعنـى، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 7

(5) Webster, M., (1984), Webster's, New Dictionary of Synonyms, Webster Inc, p.38.

ضمن نقاط محددة في عملية تكوين الجملة، وهو ربما يشكل مشكلة حقيقية في بناء وفهم الجملة"[1] وإنَّ سبب الغموض في الجملة يمكن ردُّه لسببين : الأول: أن يكون للكلمة معنيان أو أكثر وهذا ما يسمى بالغموض المفرداتي، والثاني : أن تكون الجملة غامضة، وهذا لا يعود لكون أحد كلمات الجملة يحمل معنيين، وإنما لسبب تركيب القواعد بأن يكون له توضيحان أو تحليلان، وهذا ما يسمى بالغموض النحوي[2].

ويبدو من التعريفات السابقة أن الغموض مبعثه المعنى الجذري أو المعجمي للكلمة، ويعود أيضاً إلى الطريقة التي يلفظ بها الكلام والطريقة التي يركب فيها، كما ينطوي تحت التعريف الأول ما يتصل بالأعمال الإبداعية التي تمثل المستوى الفني وتتصل بالنواحي الدلالية والرمزية.

ولا يبتعد معنى اللبس عن معنى الغموض، فحين نبحث عن معنى كلمة الغموض في قواميس اللغة نجد من مرادفاته معنى اللبس (Equivocation) بمعنى أن معنييهما متلازمان[3]، وسنتعرض لهذا الموضوع بشكل أوسع في الصفحات اللاحقة من هذه الدراسة.

3.1 مفهوم الغموض في الدراسات العربية القديمة:

إنَّ هذه الظاهرة قد استرعت انتباه القدماء منذ عهد بعيد؛ لاتصالها ببنية الكلام، وقد درسوها في القران الكريم والشعر، وأشاروا إليها بمصطلحات دالة على الغموض ودرجاته، ولكن هذه المصطلحات كانت متعددة ومختلفة باختلاف الـ علماء من المفسرين واللغويين والنحاة والبلاغيين، أي : إنَّها لم تكن محددة لديهم جميعاً، بل كان لكل علم مصطلحات تستخدم في أوساطه، قد تلتقي وتبتعد عما تكون عليه في مجال علمي آخر، بحيث يتردد المفهوم بين أكثر من بيئة من هذه البيئات، وربما جاء الاختلاف في تحديد مـ فهوم الغموض، ومعرفة غايته وأهميته إلى كثرة مرادفاته

---

(1) Steven, S., (1988), Lexical Ambiguity Resolution, Morgan Kaufman Publishers Inc, p129.

(2) Al-Khuli, M., (1998), An Introduction to Linguistics, 1st ed., Al- Falah House for Puplication, and Distribtion, Amman, Jordan, p. 93

(3) Webster, Webster's New Dictionary of Synonyms, p.38.

والأمر الذي يجمعها هو أنَّها تتفق على عدم وضوح المعنى وخفائه علـــى مـــستوى الكلمة أو التركيب، وتدور في فلك تعدد المعنى واحتماليته لأكثر من مقصود(1).

فنجد سيبويه (ت: 180هقد) استخدم مصطلح اللبس للدلالة على ا لغموض الناشئ عن وجود لفظ أو تركيب يحتمل أكثر من معنى أو دلالة، وربط بين المتكلم والسامع أي المرسل والمستقبل للكلام، وأن تكون الرســالة التــي بينهمــا محــددة ومعرّفة حتى يتم التواصل بينهما فقال سيبويه : "ينبغي لك أن تسأل عن حدّ من هــو معروف عنده كما حدثته عن حدّ من هو معروف عندك بالمعروف وهــو المبــدوء به"(2).

وتلك إشارة دالة عند سيبويه بما يكون فيه اللبس، وقد حددها في ضرورة أن يكون المسند إليه معرفة؛ لكي يكون معلوماً لدى المخاطب؛ حتى لا يقع في إشكالية تخمين المقصود بعيداً عن اللبس الذي يجعل التواصل عسراً صعباً، فاللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتخاطب والتفاهم، ولعل ما يعزز صلاحية لغتنا العربية إلى هذا أنَّها حفظت في تصانيف خاصة؛ ليعود إليها من يريدها"(3).

ونجد الآمدي (ت: 370هــ) أيضاً من النقاد الأوائل العرب، الذين تعرضوا لمصطلح الغموض في كتابه"الموازنة بين أبي تـ مام والبحتري"، عندما وصف شعر أبي تمام بالغموض والاستغلاق في المعاني والصور مقارنة بشعر البحتري، الــذي اتَّصف بالوضوح والقرب في المعنى "(4) يقول الآمدي: "فإن كنت ممن يفضل ســهل الكلام وقريبه، ويؤثر صحة السبك، وحسن العبارة، وحلــو اللفــظ وكثــرة المــاء والرونق، فالبحتري أشعر عندك ضرورة، وإن كنت تميل إلى الــصنعة والمعــاني

---

(1) خليل، العربية والغموض: 7.

(2) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هــ)، (1988) الكتاب، ط 3، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: 48/1.

(3) الحموز، عبد الفتاح أحمد، (1987)، مواضع اللبس في العربية وأمــن لبــسها، مؤتــة للبحــوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن: 22

(4) الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر (ت: 370هــ)، (1972) الموازنة بين أبي تمــام والبحتــري، ط 2، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، مصر: 5، درابسة، محمود،(2001)، ظاهرة الغموض بين عبد القاهر الجرجابي والسجلماسي، مجلة جامعه البعث، حمص المجلد 23، العدد 1: 12.

الغامضة، التي تستخرج بالغوص، والفكرة ولا تلوي على ما سوى ذلك، فأبو تمام عندك أشعر لا محالة "[1]، فأضاف الآمدي الصنعة التي يتميز بها شعر أبي تمام، واستخدم المعاني الدقيقة الغامضة التي تحتاج إلى شرح أو استنباط عن طريق الغوص في التفكير بالإضافة إلى استخدام الفلسفة الكلامية[2].

وهذه إشارة أولية للغموض الذي يعني الصعوبة في استخراج المضمون ويحتاج للغوص والتدقيق وخاصة في مجال الشعر عند أبي تمام وغيره من الشعراء، الذين أجادوا فن التغميض، ونظموا قصائد كانت محطَّ نظر من قبل النقاد؛ بسبب عدم فهمها؛ وعلو مستواها الفني.

ومن الذين تناولوا معنى الغموض ودوره في الشعر أيضاً أبو إسحاق الصابي (ت: 384هـ) عندما حدد الفرق بين النثر والشعر مبيناً أن النثر مجاله الوضوح في المعاني والألفاظ، والشعر مجاله الغموض الذي يأتي من خلال تعدد المعاني والاحتمالات المختلفة في التفسير، وبهذا التعدد تتشكل قوة الشعر ودرجته وتكون فيه المتعة الحقيقية لدى المتلقي عندما قال :"إنَّ طريق الإحسان في منثور الكلام يخالف طريق الإحسان في منظومه؛ لأنَّ الترسل هو ما وضح معناه، وأعطاك سماعه في أول وهلة ما تضمنته ألفاظه، وأفخر الشعر ما غَمِضَ، فلم يعطك غرضه إلاَّ بعد مماطلة فيه"[3].

ويأتي المرزوقي (ت: 421هـ) في شرحه ديوان الحماسة، من النقاد الذين استخدموا الغموض حينما عدد أركان عمود الشعر التي تدفع صفة الغموض، وعمق الاستعارة عن الشعر الجيد، وتفضل أن يلتزم الشاعر بالوضوح، يقول:"إنهم كانوا يحاولون شرف المعنى وصحته، وجزالة اللفظ واستقامته، والإصابة في الوصف، ومن اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كثرت سواتر الأمثال، وشوارد الأبيات والمقاربة

---

(1) المصدر نفسه: 11.

(2) نصار، حسين، (2003)، المتشابه، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: 12.

(3) ابن الأثير، ضياء الدين أبو الفتح نصر الله (ت: 637هـ)، (1995)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق وتقديم وتعليق أحمد الحوفي وبدوي طبّانة، مكتبة نهضة مصر، الفجّالة، مصر: 6/4 - 7

في التشبيه، والتحام أجزاء النظم والتئامها على تخير من لذيذ الفـــروق، ومناســـبتها المستعار منه للمستعار له، ومشاكلة اللفظ للمعنى، وشدة اقتضائها للقافية منهـــا، لا منافرة بينهما"[1] وبما أن الشاعر يحتاج إلى معاناة وفكر وجهد نتيجة الغموض، فقد عدَّه المرزوقي من أسباب ضعف الشعر.

واستحسنوا ما أسموه (الإشارة) وفرعوا منها ضروباً متعددة، بلغت عند ابن رشيق سبعة عشر ضرباً، وقد جعلوها أحد أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى، وقد عرفها ابن رشيق (ت: 456هـــ) بأنَّها: "لمحة دالة، واختصار وتلـــويح يعـــرِّف مجمـــلاً، ومعناه بعيد من ظاهر لفظه "[2] وعدَّها من غرائب الشعر، ومُلَحِه وبلاغة عجيبة تدل على بعد المرمى، وفرط المقدرة، ولا يأتي بهـــا إلاَّ الـــشاعر المبـــرز والحـــاذق الماهر[3].

ومن ضروب الإشارة عند ابن رشيق الألغاز، وجعلهـــا أخفـــى الإشـــارات وأبعدها[4] والإيحاء، وهو من المؤثرات الشديدة في نفسية المتلقي [5]، والإيماء وهو الإشارة إلى الشيء دون التفسير له والتتبيع الذي يعني ألاَّ يأتي الشاعر باللفظ الدال على المعنى بل يتبعه بلفظ يوضحه [6]، ومن ضروبها أيضاً عند ابن رشيق التعمية، وهي: "قول يستخرج من كلمة فأكثر بطريق الرمز والإيماء بحيـــث يقبلـــه الـــذوق السليم"[7] وغيرها من المصطلحات الدالة على الإشارة كالمجاز والتعريض والكناية

---

(1) المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين (ت: 421هـــ)، (1991) شرح ديوان الحماســـة، ط1، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان: 9/1.

(2) القيراوني، الحسن بن رشيق (ت: 456هـــ)، (1972)، العمدة في محاسن الشعر وآدابـــه ونقـــده، ط4، تحقيق وفصل وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان: 302/1.

(3) انظر: المصدر نفسه: 302/1

(4) القيراوني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: 307/1

(5) درابسة، ظاهرة الغموض بين عبد القاهر الجرجابي والسجلماسي: 29؛ نصار، المتشابه: 21.

(6) القيراوني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: 313

(7) طبّانة، بدوي، (1988) معجم البلاغة العربية، ط3، دار المنارة، جدة، دار الرفاعي، الريـــاض، السعودية، 449

والتمثيل والتورية و الحذف والرمز[1] إلى غير ذلك من المسميات التي تدل على خفاء المعنى واستتاره، وهذا ما يشير إليه مفهوم الغموض.

وصنف حازم القرطاجني (ت: 684هـ) أسباب الغموض في ثلاث مجموعات: "ووجوه الإغماض في المعاني أنفسها، ومنها ما يرجع إلى الألفاظ والعبارات المدلول بها على المعنى، ومنها ما يرجع إلى المعاني والألفاظ "[2] وقد فصل في قوله هذا على النحو التالي مبتدئاً بما يرجع إلى المعاني:

1. أن يكون المعنى في نفسه دقيقاً، ويكون فيه الغور بعيدا ويحتاج إلى تأمل.
2. أن يكون المعنى في نفسه مبنياً على مقدمة في الكلام لم يلتفت إليها، لبعد موضعها، أو للتشاغل عنها بالكلام المستأنف أو غير ذلك.
3. أن يتضمن الكلام معنىً علمياً أو خبراً تاريخياً أو أحيل به إلى ذلك وأشير به إليه، فيتوقف إدراك المعنى على معرفة المضمن هذا.
4. أن يتضمن الكلام إشارة إلى مثل أو بيت أو كلام سابق يجعله جزءاً من المعنى الكلي.
5. أن يكون المعنى قد قصد به الدلالة على بعض ما يلتزمه من المعاني؛ بسبب الأرداف أو الكناية به عنه أو التلويح به إليه أو غير ذلك، وأشار إلى أنَّه "كلما كان الملتزم بعيداً كان المعنى بعيدا عن الفهم"[3].
6. أن يكون المعنى قد وضع في صور التركيب الذهني في أجراء الكلام على غير ما يجب.
7. أن يكون المعنى مظنة لاحتمالات عِدّة.
8. الإشارة إلى بعض أجزاء المعنى بأوصاف تشترك معه أشياء أخرى.
9. أن يكون هناك خلل في أجزاء المعنى ولم تستوف أقسامه.

---

(1) القيراوني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: 303 – 311.

(2) القرطاجني، أبو الحسن حازم (ت: 684هـ)، (1966)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتعليق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس: 172.

(3) المصدر نفسه، 173.

10. أن ينحرف المعنى بغرض الكلام عن مقصده الواضح، وعما هو أحقّ بالمحل فيه.

وأما ما يرجع إلى الألفاظ والعبارات فقد وضعها في سبعة أمور هي:

1. أن يكون اللفظ حوشيا أو غريبا أو مشتركا، ويتخيل أنَّه دلّ على غير ما جيء به بالدلالة عليه.
2. أن يقع في الكلام تقديم وتأخير.
3. أن يتخالف وضع الإسناد فيصيرُ الكلام مقلوبا.
4. أن يقع بين بعض العبارة وما يرجع إليها فصل بقافية أو سجع، وينتج عن ذلك أنَّها تخفي جهة التطالب بين الكلامين.
5. أن تكون العبارة مفرطة بالطول، فيتراخى بعض أجزائها فيما يسند إليه، ولاسيما إذا وقع في الكلام اعتراض وفصل.
6. التعاكس بين الاتصال والانفصال، فترد العبارة التي يقصد انفصال بعض أجزائها عن بعض في صورة متصلة، وأن ترد العبارة التي يقصد اتصال بعض أجزائها في صورة منفصلة.
7. أن يتصف الكلام بفرط الإيجاز قصراً أو حذفاً.

وقد لخص القرطاجني القسم الثالث الذي يرجع للمعاني والألفاظ معاً بقوله: "كل معنى غامض وعبارة مستغلقة، فغموضه واستغلاق عباراته راجعان إلى بعض هذه الوجوه المعنوية أو العبارية أو اليهما معا أو إلى ما ناسبهما وجرى مجراهما ممّا لعلنا لم نذكره من وجوه الإغماض الراجعة إلى معنى أو عبارة، فلهذه الوجوه ووقوع بعضها مع بعض في الكلام مدار الأقاويل التي يقصد بها الكنايات وما جرى مُجراهما مما لا يقصد فيه الإبانة والتصريح"(1).

وعدَّ الجرجاني (ت: 471هـ) الغموض علامة لجودة الشعر، وأساسا لشاعرية قائله، مقسِّماً الكلام إلى ضربين الأول تصل إليه باللفظ وحده، والثاني: لا يتوصل إليه باللفظ وحده، وإنما يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في

---

(1) القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، 174 -175.

اللغة، ثم نجد لذلك المعنى دلالة أخرى نصل بها إلى الغرض[1] وأشار إلى أن الضرب الثاني يتحقق من خلال الكناية والاستعارة والتمثيل، كما عبر عن ذلك بعبارة مختصرة هي (معنى) و(معنى المعنى)[2]؛ والأول يعني: "المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة،"ومعنى المعنى" أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[3].

وربط الجرجاني بين المعنى الثاني والمستوى الفني للعمل الأدبي، عندما عد المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى آخر إلا بتحقق الاتّساع والمجاز، حتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يشار بمعانيها إلى معان أخرى[4].

ونجده قد قصد بالكناية "إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ إليه ويجعله دليلاً عليه"[5]، وأما المجاز عنده فهو إخراج اللفظ في غير موضعه ويتمثل عنده بالاستعارة، والتمثيل، وبهما يعدل باللفظ الظاهر ويتّسع المعنى[6].

فالغموض عند الجرجاني يكمن في المعنى الثاني أو المستوى الفني المتمثل في العمل الأدبي، وعلى هذا الأساس استقر مفهوم الغموض لديه، بصفته يمثل أحد سمات العمل الفني الرفيع الذي يتبلور في الإبداع المبني على البعد عن السطحية والمباشرة، والمعتمد على توظيف الفنون البلاغية التي يحكم بها مزية العمل، ولا بد في هذا المجال من الإشارة إلى نظريته المشهورة "النظم"، والتي قصد بها صياغة التراكيب من حيث دلالتها على الصورة الفنية صياغة مخصوصة هي محور الفضيلة والمزية في الكلام و "النظم" عنده: "أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت: 471هـ)، (1992)، دلائل الإعجاز، ط 3، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مطبعه المدني، مصر، دار المدني، جدة، السعودية: 262.
(2) المصدر نفسه، 263.
(3) المصدر نفسه، 263.
(4) المصدر نفسه، 265.
(5) المصدر نفسه، 66.
(6) المصدر نفسه، 66-69.

"علم النحو"، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها"[1].

وقد جعل إطار الصحة النحوية هي الأساس في الألفاظ وشرح دلالاتها، واختلافها باختلاف مواقعها في الكلام، وبذلك يكون قد أعطى للنحو اتّساعاً أكبر في مفهومه؛ ليتجاوز وجوه الإعراب وأنواع الجمل واستعمال أدواته المختلفة، إلى أنْ يشمل علم المعاني من الوصل والفصل والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والذكر والاضمار، بالإضافة لاشتماله أيضاً على كثير من المحسنات البديعية التي تميز المعنى وتساهم في إيضاحه كالمزاوجة بين الشرط والجزاء وحسن التقسيم والجمع والتشبيه والاستعارة والكناية وغيرها[2].

وبهذا يكون الجرجاني قد "بيَّن أهمية الغموض وعناصره، وفرق بين الغموض والتعقيد السلبي الناشئ عن الضعف والركاكة وسوء الفهم، كما أبرز الفرق بين الغموض والوضوح، إذْ إنّ سمة الغموض ركيزة أساسية للعمل الإبداعي؛ ولذا عد الجرجاني سوء النظم والتأليف وانغلاق الكلام سبباً من أسباب التناهي في الغموض إلى درجة التعقيد "[3] مثلما عد حسن الصياغة في ضروب البلاغة دليلاً على المستوى الفني على العمل الفني الإبداعي، "فالغموض الذي يثير الدهشة والاستفزاز للمتلقي ويجعل النص الإبداعي نصا إبداعياً "[4]، ومن هنا فإنَّ الجرجاني لا يعارض الوضوح والقرب في المعاني الأدبية شريطة أن لا يصل هذا الوضوح إلى حد السطحية والركاكة والضعف، مما يبعد النص الإبداعي عن جوهره وإثارته للمتلقي[5]، والنص الإبداعي الأصيل هو ما يستفز القارئ إلى بذل الجهد والمتابعة والتفكير، وهو أيضاً النص القابل للتأويل وتعدد الوجوه[6].

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، 81

(2) المصدر نفسه، 81-83، خليل، العربية والغموض: 20

(3) درابسة، ظاهرة الغموض، 16

(4) المرجع نفسه، 16

(5) درابسة، ظاهرة الغموض، 16

(6) المرجع نفسه، 19

ومثلما نظر الجرجاني للغموض الإبداعي وأهميته على المستوى الفني في العمل الإبداعي، فإن هذه النظرة قد ارتبطت عند السجلماسي (ت: 704هـ) الذي اعتبر الإشارة من الجوانب التي تخلق الإبداع وربط ذلك بعلاقتها بالمتلقي، والإشارة عنده هي الإيماء إلى الشيء ومن أقسامها الاقتضاب والإيهام، وأدرج مصطلحات دالة على الاشتباه في المعنى وتساهم في تقوية النص وجعله قابلاً للتأويل، ومن تلك المصطلحات: التتبيع والكناية والتعريض والتلويح واللّحن والرمز والتورية والحذف والتعمية[1]، كما عدَّ الإبهام واتّساع المعنى والتشبيه والتعقيد والغرابة والتضليل من الأمور الدالة على الغموض التي كثيراً ما اختلط معناها بمعناه.

وكل هذه المصطلحات تدل على خفاء الكلام الذي يـ حتاج إلى التفكير مدة؛ لاستخلاصه والغوص في أعماقه لاستخراج مكنوناته؛ لأنَّ القاسم المشترك بينها هو الإشكالية في التماس المعنى بسهولة ويسر، حيث يحتاج إلى دقة ونظر حتى يدرك مرادها، ولسنا بصدد دراسة هذه التسميات والتفصيل فيها في هذا المقام، بقدر ما نحاول أن نلـ قي مزيداً من الضوء على ظاهرة الغموض كأمر واقع في اللغة، ثم إنَّ كثيراً من مرادفات الغموض ومظاهره في المجالات غير اللغوية قد أخذ حقّه من العناية والدراسة، ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن بعض هذه المترادفات وخاصة في المجال البلاغي كان الهدف منه هو الاستعراض لـ لقدرات الذهنية، وإظهار البراعة العقلية والتأليفية لدى مؤلفيها، ونخص بالذات الألغاز والملاحن التي تشترك مع الغموض بأنَّ الأساس فيها هو تغميض المعنى، ولهذا فإنها تحتاج لإعمال العقل في إظهار معانيها وفكِّ رموز ما استغلق من ألفاظها وتراكيبها، وهذا ما يقربها من دائرة الغموض ويجعلها بمنأى عن الوضوح الذي هو الغاية المنشودة في التواصل الكلامي.

وهكذا نجد أن أغلب البلاغيين قد عزا الغموض في اللغة إلى الغموض في الصور الفنية من تشبيه واستعارة وغلوها وابتعادها عن المألوف الشائع منها في

---

(1) السجلماسي، أبو محمد القاسم (ت: 704هـ)، (1980)، المنزع البديع في تحسين أساليب البديع، تحقيق: هلال الغازي، دار المعارف، الرباط، المغرب: 262-270

كلام العرب ولغتهم (1)، كما رده بعضهم إلى سوء الفهم وفساده وعدم وضع الكلام الوضع الذي يقتضيه "علم النحو" لكن فريقا آخر مثل أبي هلال العسكري (ت: 395هـ)، وابن سنان الخفاجي (ت: 466هـ)، أضاف إلى ذلك الصلة بين الكلام والمتكلم والسامع، وفرق بين معنى البلاغة بالنظر إلى حال المتكلم، ومعناها بالنظر إلى الكلام، وصلة ذلك من وضوح المعنى وغموضه وإرجاع الغموض إلى المتكلم والى بنية الكلام أو السامع، وقد عدت العرب قول الفرزدق:

وما مثلُه في النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكاً   أبو أمّهِ حيٌّ أبوه يُقَاربُه(2)

أشد أبيات الشعر غموضا وتعقيدا، وبه يضرب المثل على غموض المعنى بسبب التركيب عند النحاة واللغويين والبلاغيين، حتى وصفوه بأنه "أتعب أهل اللغة والنحو بشرحه ومنهم سيبويه ومن بعده، ولم يبلغ منه ما يُقنع ويُرضي"(3).

ويبدو أن أمر الغموض بأشكاله المختلفة ليس منقصة للغة، ولا يعد عيباً في أنماطها وتراكيبها وخاصة في لغتنا العربية، كما أنَّه لا يعبر عن نقص في حكمة أهل اللغة، ولا يدل على قلة البلاغة عندهم؛ لأنَّ كلام العرب يتمم بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بأخره، وقد تصدى ابن الأنباري (ت: 328هـ) في كتابه "الأضداد" لمثل هذه القضية رادا على من عاب في العربية كثرة الالتباس، فيقول : "ويظن أهل البدع والزيغ والإزراء بالعرب أن ذلك كان منهم لنقصان حكمتهم وقلة بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم، وعند اتصال مخاطباتهم، فيسألون عن ذلك ويحتجون بأن الاسم منبئ عن المعنى الذي تحته، ودال عليه وموضح تأويله، فاذا اعتور اللفظة الواحدة معنيان مختلفان لم يعرف المخاطب أيّهما أراد المخاطب، ويقل بذلك معنى تعليق الاسم في هذا المسمى، فأجيبوا أن كلام العرب يصحح بعضه

---

(1) خليل، العربية والغموض، 23

(2) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 286هـ)، (1986) الكامل، ط 1، تحقيق وتعليق : محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 42/1.

(3) المرزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى (ت: 384هـ)، (1965) الموشح، تحقيق : علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، مصر: 165، خليل، العربية والغموض، 20

بعضاً، ويرتبط أوله باخره، ولا يعرف معنى الخطاب فيه إلاَّ باستقفائه واستكمال جميع حروفه"[1].

ولما كان وضوح المعاني والافصاح عنها مطلباً أساسياً في اللغة، فقد يغدو الغموض مقصودا في الكلام لاعتبارات كثيرة، وعن هذا يقول القرطاجني (ت: 684هـ): "إن المعاني وإن كانت أكثر مقاصد الكلام ومواطن القول تقتضي الإعراب عنها، والتصريح عن مفهوماتها، فقد يقصد في الكثير أغماضها، وإغلاق أبواب الكلام دونها"[2].

وقد ساق أمثلة عرض فيها أثر السّياق في تحديد معنى الكلمة المشتركة؛ لئلا يلتبس المعنى على القارئ، ومنها قول الشاعر:

كلُّ شيءٍ ما خَلاَ المْوَت جَلَلْ والفَتَى يَسْعَى ويُلْهِيهُ الأَملْ[3]

ويعقب على ذلك بقوله : "يدل ما تقدم قبل "جلل" وتأخر بعده، على أن معناه : كل شيء ما خلا الموت يسير، ولا يتوهم ذو عقل، ويتميز أن الجللَ هنا معناه عظيم"[4].

ولما كان لظاهرة الغموض علاقة بالبلاغة وفنونها، فإن لها أيضاً ارتباطاً وثيقاً بعلوم الدين (الأصول والتفسير)، وقد اتخذت منهجا أكثر عُمقاً مع تطور الحياة العقلية للعرب المسلمين بعد الفتح الاسلامي، وخاصة في القرنين الثاني والثالث الهجريين مع انتشار المذاهب والفرق ومحاولة كل فرقة تفسير القرآن بما يتفق ومقولاتها المذهبية، وتمثل كل ذلك فيما أطلق عليه المفسرون مشكل القرآن ومتشابهه، وهما مصطلحان يدلان على نمطين من أنماط الغموض في المفردات

---

(1) ابن الأنباري، محمد بن القاسم (ت: 328هـ)، (1987) الأضداد، ط 2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان: 2

(2) القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الادباء، 172

(3) نسبه صاحب اللسان إلى لبيد، ابن منظور، لسان العرب : 335/3 مادة جلل، وقد جاءت بـ معنى الشيء العظيم والصغير الهين، وذكر أنَّها من الاضداد في كلام العرب.

(4) ابن الانباري، الاضداد، 2

والتراكيب تعرض لها المفسرون بما لهما من صلة بالنص القرآني وتفسيره وفهمه[1].

وللغموض في العلوم الدينية، أسبابه وموجباته التي لا يتسع المجال لذكرها، لا تبتعد كثيرا عما يكون عليه في اللغة، بما يمليه الإعجاز القرآني من ظلال وارفة على المعنى، فالقرآن لغته العربية، وهو المصدر الأول في تقعيدها، وقد أمدها بثروة لغوية زاخرة، لكنّ الأسلوب القرآني أسلوب فائق في البراعة والإبداع، ويجب أن تفهم آياته على وجهها الرباني المقصود، وإلاّ فإنّ انحراف دلالته الحقيقية عن المتلقي لا يبعث على الخطأ والزّلل فحسب، وإنّما على الإثم والهلاك، وهذا ما سنتعرض له في الفصل الثالث من هذه الدراسة، حيث ذهب بعض النُّحاة إلى الوقوف على آيات فيها اشتباه وإشكال، وخرجوها بأوجه لا تتناسب مع دلالتها الأصلية التي نزلت لأجلها.

4.1 الغموض في الدراسات العربية الحديثة:

ذكرتُ سابقا أن القدماء العرب قد ذكروا الغموض أو ما يدل عليه من المترادفات، وكانت إشارتهم له تعني عدم وضوح المعنى وخفاءه، وانقسموا إلى قسمين بنظرتهم إلى الغموض، فمنهم مَنْ عدّه إشارة سلبيةً في أحكامهم على جودة الشعر -وهم الأغلب- ومنهم من اعتبره ميزة حيوية للعمل الأدبي، ولكنهم لم يدرسوه في مصنفات مستقلة ولم يتعاملوا معه كظاهرة أدبية أو لغوية، ولا بد من التأكيد على أنَّه اقتصر -إذا ما استثنينا نظرية النظم عند الجرجاني، وإشارات أخريات وردت في بعض من الكتب العربية- على البلاغة وأضربها.

أما علماء اللغة المحدثون فقد تناولوا الغموض بشيء من التركيز والاستقلالية، وهذه الدراسات -على قلتها- إلاَّ أنَّها بحثت الغموض كعنصر لغوي أكثر من دراستها له كفن بلاغي، وجلّ دراساتهم قد تتبعت الغموض ومعانيه عند القدماء، واتخذت من الدراسات القديمة قاعدة بنت عليها دراساتها وأبحاثها، ومثلما

(1) خليل، العربية والغموض، 59

درسته في المجال الأدبي فقد درسته في المجال اللغوي، وأصحاب هذه الدراسات كانوا أكثر تصنيفا وإبرازاً لهذه الظاهرة، وألفوا فيها تصانيف مختلفة، منها ما تناول الغموض، ومنها ما تناول اللبس، وأسهب بعضهم في كل ما يساهم في خلق الاحتمال وتعدد المعنى.

ويتصدر حلمي خليل هؤلاء الدارسين، بمؤلفه "العربية والغموض"، وهو دراسة لغوية في دلالة المبني على المعنى، عرض فيها دراسات القدماء من العرب عرضا اتّسم بالشمولية والتنظيم، وجعل الفصل الأول من كتابه لدراسة الغموض عند علماء غريب القرآن ومشكله، وعرض لهذه الظاهرة التي تمثلت في كثير من المفردات والتراكيب ورصد فيها أهم المصطلحات الدالة على الغموض عندهم، ثم عرض في الفصل الثاني جهود علماء أصول الفقه في دراسة المعنى بشكل عام، والغموض بصورة خاصة، واهتمام العلماء بقضية المعنى في الدرس الأصولي واللغوي؛ لارتباط قضية المعنى عندهم بالتشريع . وفي الفصل الثالث من كتابه تناول جهود اللغويين والنّحاة في دراسة الغموض وأشار إلى أن اهتمامهم كان بالمعنى، وقد ذكر أنهم استخدموا مصطلح اللبس للدلالة عليه؛ لأنّه يدل عندهم على غموض في المعنى بسبب من التركيب . وفي الفصل الرابع عرض جهود البلاغيين في دراسة هذه الظاهرة التي تمثلت في الشعر والنثر ، وأشار إلى أنهم رصدوا مظاهره على مستوى المفردات والتراكيب والصور الفنية كالتشبيه والاستعارة، وانفرادهم بالإشارة إلى العلاقة بين التركيب الصوتي للكلام بغموض المعنى وإبهامه[1].

وفي الفصلين الخامس والسادس تناول خليل ظاهرة الغموض بين النطق والكتابة، وعرض فيها صورا للغموض الناتج عن التداخل اللغوي أو نقل بعض الأصوات، وتطرق للغة الأعاجم والمولدين وتأثيرها في وضوح الكلام وخصائصه، ثم تناول ظاهرة الغموض بما لها من صلة بالبنية الصوتية للكلام، وتحدث أيضا عن

---

(1) خليل، العربية والغموض: 7-10

التصحيف والتحريف وأثرهما في هذه الظاهرة، وفي الفصل السادس ركز فيه على التركيب في ضوء النظرية اللغوية الحديثة وعلم النفس[1].

ويعد كتاب "العربية والغموض" من أهم الدراسات الحديثة التي تناولت الغموض لأنَّه احتوى على بدايات هذه الظاهرة ثم اشتمل على عناصر الغموض وأسبابه في مختلف المجالات النقدية واللغوية وغيرها، ومعظم الدراسات التي جاءت بعده أفادت ممّا جاء في هذا الكتاب.

وقد عني كتاب "المتشابه" لمؤلفه حسين نصار أيضاً بموضوع الغموض وخاصة في فصله الأول الذي أورد فيه عرضاً لأهم المصطلحات البلاغية التي تساهم في تعدد المعنى وتضليل القارئ، وبنى دراسته تلك على الغموض اللغوي كونه أساس الإعجاز في القرآن الكريم.

ومن الكتب الهامة أيضاً في رصد هذه الظاهرة "ظاهرة اللبس في العربية" لمهدي اسعد عرار الذي تألف من ثلاثة مطالب عريضة، أولها : مطلب الحديث عن الإبانة في النظام اللغوي وعرض فيه إمكانات العربية في الإبانة وأهمية اللغة في إقامة التواصل بين الناس، ثم تحدث في المطلب الثاني عن المواضع المرشحة لخلق اللبس ومنها اللبس الصوتي والصرفي واللبس الواقع في التركيب، واللبس الواقع في المستوى المعجمي، وأضاف إليها اللبس الآتي من الأسلوب، وأمّا المطلب الثالث، فقد عرض فيه لمصنفات الأوائل، ومنها مشكل ا لقرآن ومتشابهه وغريبه، وكذلك مشكل الحديث وغريبه وكتب الأحاجي والألغاز، وأبوابه الثلاثة هذه وضعها في إطار التواصل والتفاصل باعتبار أن الوظيفة الأولى للغة تتمثل بالتواصل لا بالتفاصل، ومن سمات دراسة عرار هذه أنَّها ثرَّة بالأمثلة والشواهد التي توضح ما يذهب إليه من آراء وما يطرحه من أفكار.

وتحدث عبد الفتاح الحموز في بحث له عن مواضع اللبس، وأمن لبسها، وهي دراسة ردَّ فيها اللبس في العربية إلى ما يعود إلى البناء الصرفي في كثير من الصيغ، وما يعود إلى اختفاء قرينة الإعراب، وما يعود أيضاً إلى الوقف والابتداء

---

(1) خليل، العربية والغموض: 10-11

غير الصحيحين، كما اعتبر الحذف في بعض التراكيب اللغوية عاملا مهمـا فـي اللبس[1].

وهناك دراسات نقدية تناولت الغموض بشكل عام، وتوسعت في التفصيل فيه، إلاَّ أنَّ ما يهمنا في هذا المجال، أنَّ هذه الدراسات قد أعطت عنصر اللغة اهتمامـاً واضحاً؛ إذْ أن اللغة هي أساس التغميض في نظر القائمين على تلـك الدراسـات، وخاصة في الجانب البلاغي عامة، والجانب الـشعري علـى وجـه الخـصوص، وربطت في كثير من الأحيان بين النصوص الغامضة والجانب الإبداعي، وبحثـت علاقة ذلك بالمتلقي، وقد جاءت دراسة محمود درابسه في بحث بعنـوان "ظـاهرة الغموض بين عبدالقادر الجرجاني والسجلماسي" عند ناقدين من أعلام النقاد العـرب هما الجرجاني والسجلماسي، إلاَّ أن أهم ما في دراسته هو توضيحه علاقة الغموض بالمتلقي، معتبرا النص الإبداعي هو ما تمثلت به إمكانات متعددة واحتمالات مختلفة التأويل والتفسير بسبب الغموض[2].

ومن المؤلفات التي تحدثت عن الغموض في القصيدة العربيـة هـو كتـاب "الابهام في شعر الحداثة "لعبد الرحمن القعود، وتحدث فيه عـن عوامـل الإبهـام وأبعاده الثقافية والمعرفية، كما تحدث فيه عن الثقافة والمذاهب الأدبيـة الغربيـة، وتأثر الحداثة الشعرية العربية بها، وتحدث عن التحولات في مفهوم الشعر وبنيتـه، وعن مظاهر الإبهام وغياب الدلالة وأيضا عن التشتت الدلالي، وعن إبهام العلاقات اللغوية، حيث يقول في ذلك :"وفي تقديري أن الشاعر مع هذا الشعور النوعي الذي يغمره لحظة الإبداع، هو في نحو من الرؤية والرؤيا المبهمتين، وإذا كانت طبيعـة الشعر على هذا النحو، أي طبيعة غامضة، فالمتوقع أن تنعكس هذه الطبيعة على لغة الشعر نفسها؛ فاللغة مادة هذا النسيج الذي هو الشعر "[3]، وفي الباب الأخير بحـث المؤلف في القراءة التأويلية وآلياتها.

---

(1) انظر: الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، 9.

(2) درابسة، ظاهرة الغموض، 29

(3)القعود، عبد الرحمن محمد، (2002)، الإبهام في شعر الحداثة، المجلس الوطني للثقافـة والفنـون والآداب، الكويت: 247.

ومن النماذج التي تناولت موضوع الغموض كتاب "الغموض الشعري في القصيدة العربية الجديدة" لدريد يحيى خواجه، الذي ألقى الضوء على موضوع الغموض في القصيدة العربية الجديدة حيث طرح بعض الأسئلة التي تثير الجدل، وتشكل إجاباتها أهم المنطلقات التي انطوت عليها حركة الشعر العربي الحديث، وحملت أشكال القصيدة الجديدة وتجلياتها وإشكاليات علاقاتها الفنية والفكرية والاجتماعية والتاريخية بصورة عامة ومنها أشكالية الغموض بصورة خاصة.

كما تحدث عن ثنائية الغموض والتغميض مؤكداً أن مصطلح الغموض قد نال من القلق والاضطراب ما لم ينله مصطلح آخر في نقدنا معزيا ذلك إلى تاريخيته من جهة والى تعدد درجاته من جهة ثانية وإلى الخلاف في مفهومه من جهه ثالثة(1)، ثمَّ بيَّن أسباب الغموض في القصيدة الحديثة، وذكر أنَّها تعود للغرابة في إنحراف اللغة عن مواقعها الحقيقية، ولاستعمال الرمز الشعبي والرمز الأدبي فيها، وأشار أن الغموض يتولد في كثير من الأحيان من استخدامات الرمز الأدبي بصور تختلف عن دلالة في الرمز الشعبي (2)، ثم تحدث بعد ذلك عند استخدام الاسطورة في النص الشعري والتي تسهم في ازدياد الغموض (3)، وتحدث أيضاً عن مناخ الشعر الخرافي الشعر الخرافي في القصيدة الحديثة ومساهمته في غموضها (4)، وبيَّن أن القصيدة الحديثة تقوم على طبيعة تفكيرية قد تتعمق فتصير فكرية أو فلسفية أو شبة فلسفية(5).

كما تحدث الناقد عن القصيدة المهمشة والحنين إلى المجهول وبنية اللغة التي يلازمها الغموض حسب بنيتها الدلالية والسياق الشعري الذي قد يستغرق مقطعاً مطولاً داخل النص، وقد يمتد على طول اللحظة الشعرية التي تحيك خيوط القصيد ة

(1) الخواجة، دريد يحيى، (1991) الغموض الشعري في القصيدة العربية الجديدة، ط 1، دار الذاكرة، حمص، سوريا: 65.
(2) المرجع نفسه: 69 -74.
(3) المرجع نفسه: 76
(4) المرجع نفسه: 78 -82.
(5) المرجع نفسه: 82 -88.

كلّها؛ مما يغرق القصيدة في الغموض خصوصا إذا كان المتلقي مستمعاً لا قارئاً وأخيراً يتحدث عن القمع الموضوعي الذي يزيد طبيعة الشعر غموضاً.

والكتاب قيم وغني بأفكاره وطروحاته، وبالفعل من أهم الكتب التي تناولت الغموض والتفصيل فيه في الجانب الشعريّ، ونلاحظ أنَّ من أهم بواعث الغموض في القصيدة الحديثة هو لغة القصيدة التي تسهم بدرجة كبيرة في إلقاء ظلال واسعة من الغموض عليها، ناهيك عن البواعث الأخرى، وهذا ما يعنينا في هذه الدراسة.

ولا ننسى في هذا المجال اهتمامات الدكتور محمد الخولي في كتبه "احتمالات المعاني في بعض التراكيب العربية "وكتاب "علم الدلالة" وكتاب "دراسات لغوية" وقد تعرض فيها للغموض الناشئ عن التراكيب النحوية مُدَعِّماً ذلك بالأمثلة التي تعزز ما يذهب اليه، وقد أخذت هذه الدراسة من تلك المؤلفات ما يناسبها في مواضع متعددة، وفي هوامشها ما يشير إلى جلّ الدراسات والأبحاث التي اعتنت بالغموض واللبس وتعدد المعنى، وما لذلك من علاقة بالدلالة المتحققة.

والحق إنَّ المحدثين غالبا ما ساروا على ركب القدماء في إبراز أسباب الغموض ومظاهره مع شيءٍ من التفصيل في المجالات اللغوية، إلاَّ أن الغموض الشعري أصبح ظاهرة لها حضورها في شعر التفعيلة الحديث، الأمر الذي أضفى على قصيدة النثر هذه ستاراً كثيفاً، يحول دون فهمها وإدراك مقاصدها من النظرة الأولى، بل جعلها تحتاج إلى التأمل والتفكير، ولا يكشف لغزها ولا تفك رموزها إلاَّ بعد المعرفة الخلفية التامة عن ظروف القصيدة ووشائجها وملابساتها التاريخية وارتباطاتها بما يدور في العالم من أحداث مختلفة، وهم في ذلك يذهبون مبتعدين عن السطحية والمباشرة قاصدين التعمية والغموض، إمَّا لأن يظهروا براعتهم وإبداعهم للتباهي بالقوة الشعرية لديهم، أو لأنَّهم يرغبون بالإفلات من قيد الرقابة السياسية حيث يترك الأ مر قابلا للتأويلات المختلفة التي يحللها كل متلق، حسب رؤيته وقناعاته في القصيدة.

5.1 اهتمامات الغرب بالغموض:

قلنا إن معاجم اللغة الإنجليزية قد عرّفت الغموض بأنه يحمل معنى تعدد احتمالات المعنى بسبب مفرداتي أو تركيبي، وهذا المعنى قريب من المعنى الذي ورد عند اللغويين العرب، وضمَّنوا الغموض معنى اللبس، ولو أن المصطلح الأول كان أكثر تعميما وأوسع مجالاً من المصطلح الثاني، ومن أبرز من تعرض لمفهوم الغموض في الغرب هو الناقد والشاعر الإنجليزي وليام امبسون (Willam Empson) في كتابة الموسوم والمعروف بـ"سبعة أنماط من الغموض" "Seven Types of Ambiguity" الذي تم نشر أولى طبعاته عام (1930) الذي عرّف صاحبه الغموض بقوله : "كل ما يسمح لعدد من ردود الفعل الاختيارية إزاء قطعة لغوية واحدة"[1]، كما أن الغموض في نظره "هو احتمالية أنْ يعني الانسان أمراً أو آخر، أو الأمرين معاً، كما قد يعني الغموض أيضاً أن يكون للعبارة معانٍ عدة"[2].

وبناء على هذين التعريفين فقد حدد "إمبسون" أنماط الغموض في سبعة أنواع كما هو واضح من عنوان كتابه، ثلاثة منها تتصل بالنص، وثلاثة أخرى تتصل بالمؤلف، والأخير منها يرتبط بالعلاقة بين القارئ والنص وهي على النحو التالي:

1. النوع الأول من الغموض يحدث عندما يتجسد في النص عددٌ من التفاصيل التي تتحدث عن دلالات متعددة في الوقت نفسه، وهذا يتجلى في الاستعارة البعيدة أو الإيقاع أو الوزن[3].
2. النوع الثاني يتمثل في وجود تركيب نحوي في النص، يسمح بفهم معين أو أكثر بينهما صلة ويسمح بتعدد التأويلات[4].

---

(1) Empson, W: Seven Type of Ambiguity, New Drictions Publishing Corporation, 8th Ed., London 1947.p.19.

(2) المصدر نفسه، 5-6.

(3) المصدر نفسه، 147.

(4) المصدر نفسه: 48، 50.

3. النوع الثالث يحدث في النص عندما يتوفر فيه عدد من المفردات أو التراكيب ذات الدلالات المشتركة(1).

4. النوع الرابع يتمثل في عدد من التراكيب ذات المعاني المتبادلة التي تعكس صورة من صور التعقيد في تفكير المؤلف(2).

5. النوع الخامس يحدث عندما تظهر في لغة المؤلف جمل وعبارات متداخلة، تظهر عدم قدرة المؤلف على تحديد مراده(3).

6. النوع السادس يقع عندما تظهر في لغة المؤلف عدة تراكيب ذات معانٍ متناقضة(4).

7. النوع السابع ويتمثل في نوع من التعارض أو التناقض التام الذي يقع أحيانا في لغة المؤلف مما يعكس نوعاً من التشتيت الذهني(5).

ونرى من خلال استعراض الأنماط السابقة أن "امبسون" قد أعطى تحديداً واضحاً لمصطلح الغموض وبيَّن مجالاته التي تتصل بالتركيب النحوي واستخدام المفردات، وحدد أيضاً ثلاثة أنماط غامضة في لغة المؤلف تتمثل بالتداخل في لغته وعباراته أو التناقض أ و التعارض الذي يعكس شيئاً من التشتت الذهني وهي في مجملها العام لا تبتعد عما طرحه النقاد العرب من أسباب الغموض ومظاهره، بل تتصل بها وتتلاقى في معظم أنماطها وجوانبها، ولم يترك العرب جانباً من الأنماط السابقة إلاَّ وقد وضحوا بأنه من الأسباب المفضية للغموض إلاَّ أن" امبسون" قد صنفها في مستويات محددة لم تخرج بعيداً عن دائرة اهتمامات العرب بهذا الموضوع.

هناك جهود قد سبقت "إمبسون" عند الغربيين، ومنها جهود الشاعر الإيطالي دانتي (Dante) الذي كان أول من نظر في تعدد مستويات المعنى في النص الأدبي،

---

(1) Empson, W: Seven Type of Ambiguity, P. 102.

(2) المصدر نفسه: 133.

(3) المصدر نفسه: 155.

(4) المصدر نفسه: 147.

(5) المصدر نفسه: 192.

كما كشفت دراسة الناقد الإنجليزي جريرسون (Grierson) عن الشاعر جـون دون (Jhon Donne) عن مظاهر الغموض في شعر بعض الشعراء وتعـدد مـستويات المعنى فيه[1].

وجاءت نظرية تشومسكي اللغوية لتؤكد اهتمام علماء اللغة الغرب بموضوع اللغة، وما يكتنفها من جوانب تمثلت بما ينطقه الإنسان فعلاً من مكونات فنولوجية؛ وهو ما عرّفه بالبنية السطحية للكلام الإنساني، أي الأداء اللغوي الفعلي، والثـاني: (الكفاية) اللغوية عند هذا المتكلم (السامع المثالي) وهي تمثل البنية العميقة للكـلام، وهذان المصطلحان هما حجر الزاوية في النظرية اللغوية عند تشومسكي، فـالأداء السطحي يعكس التفسير الصوتي للغة، بينما الكفاية (بنية العمـق) فتقـدم التفـسير الدلالي لها[2].

وقد استغل مفهوم البنية العميقة في التعريف عن معاني العبارات التي يكون ظاهرها ملبساً، فيؤدي إلى إزالة اللبس أو الغموض الذي يخيم على هذه العبـارات ذات المعاني المتعددة، كجملة (زيارة الأقارب مكلفة) والتي قـد تعنـي: يزورنـا الأقارب أو تعني نزور الأقارب، فهاتان الكلمتان هما أصل التركيب الـذي يحـدد المعنى المقصود، ومن أجل ذلك قام النحو القديم بحلّ مثل هذا الغموض عندما يقرر إضافة المصدر إلى فاعله أو إضافة المصدر إلى مفعوله في المعنى فنقول: (تكلف الأقارب أو نتكلف نحن)[3] وقد سبق ذلك سيبويه عندما رأى بأن جملة (تفقـأ زيـدُ شحماً) محولة عن جملة (تفقأ زيد من الشحم)[4].

---

(1) خليل، العربية والغموض، 25؛ درابسة، ظاهرة الغموض، 15-16.

(2) Chomsky, N., (1965), Aspects of the Theory of Syntax, The M.I.T, Press, p8-13؛ نقلاً عن: الراجحي، عبده، (1988)، النحو العربي والدرس الحديث بحث فـي المـنهج، دار المعرفـة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

(3) عبد اللطيف، محمد حماسة، (1990)، من الأنماط التحويلية فـي النحـو العربـي، ط1، مكتبـة الخانجي، القاهرة، مصر: 21-22.

(4) سيبويه، الكتاب: 1/204-205

ومن الأمثلة التي أوردها تشومسكي جملة:

"The policemen were ordered to stop smoking after midnight"

والترجمة العربية لها : "أُمر رجال الامن بوقف التدخين بعد منتصف الليل "

وتحتمل هذه الجملة بهذه الترجمه أربعة معانٍ : فقد تعني أن رجال الأمن يستطيعون أن يدخنوا حتى منتصف الليل، ولكن عليهم أن يتوقفوا بعد ذلك، وقد تعني أيضاً بأن على رجال الأمن أن يتوقفوا عن التدخين، والاحتمال الثالث :بأنه يسمح للناس بالتدخين حتى منتصف الليل وعلى رجال الأمن أن يوقفوهم بعد ذلك، والرابع من هذه الاحتمالات: أنَّه على رجال الأمن أن يمنعوا الناس من التدخين في جميع الاوقات وقد جاء الأمر بهذا بعد منتصف الليل[1].

حقا إنَّه نص تحتمل بنيته السطحية الظاهرة بهذا الشكل معاني متعددة في بنيته العميقة، والعرف السائد يقتضي أن يكون الأمر موجها لفئة محدودة، وهي رجال الشرطة، ويستبعد أن يقوم رجال الشرطة بمنع الناس عن التدخين بعد منتصف الليل لاستحالة ذلك، ثم إن هذا الأمر قد يكون لحالة طارئة تخصّ واجب الشرطة في وقت معين، فتظل القرينة غير واضحة في تحديد معالم هذا النص، إلاَّ أن منطق الأشياء وطبيعتها تنفي كثيرا من الاحتمالات الواردة، وتتجه بدلالة النص نحو ما يتعلق بالشرطة من واجبات ومسؤوليات ومكان تنفيذها، والظرف السائد الذي يمرون فيه، فقد تكون حاله طارئة، أو مطاردة، أو كميناً يتطلب السرية التامة، أو أن يكون مسرح العملية في مكان قابل للاشتعال مثلاً، فيبدو أن النّص يكون صالحاً لأنَّ يكون نصاً مجتزءا من خطاب معين، ودلالته تتبين من خلال ما قبله أو ما بعده من كلام يوضح مقصوده.

كما انطلق علم الدلالة التوليدي من الأصول التي انطلق منها تشومسكي ، أي من الصوت والدلالة وقدرة اللغة على التعامل مع هذه المادة الأولية، أي الأصول

---

(1) تشومسكي، نعوم، (1987)، البنى النحوية، ط 1، ترجمة: يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق: 3-18؛ 7؛ Chomsky, N., (1966), Topics in the Theory of Generative Grammar, in T.A Sbeak, (editor), Current Trends in Linguistics, Vol.3, The Hague, p.77 نقلاً عن: عبده، داود، (1973)، أبحاث من اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان: 122 -123.

والدلالات، غير أن الخلاف بين النظريتين يتمثل فقط في نقطة البدء الأولى، فنظرية تشومسكي ذات أصول نحوية بينما الدلالة التوليدية ذات أصول دلالية"[1].

فقد وجد التوليديون أن هناك بعض التراكيب الصحيحة نحوياً، ولكنها غير مستقيمة في دلالتها لذلك نعتوها بالغموض، أو بلا معنى، ومن أشهر الجمل التي تداولها علماء اللغة المعاصرون: (The Colourless Green sleep furionsly)، أي الافكار الخضراء عديمة اللون تنام بعنف، وهي جملة صحيحة نحوياً، ومع ذلك فهي ليست ذات معنى[2].

ثم جاء التركيبيون الذين ركزوا على المؤشرات الشكلية من النمط اللغوي، وإن غياب هذه المؤشرات هو مبعث اللبس والغموض، وهذه المؤشرات هي التي تحدد الوظائف والمعاني التركيبية للكلمات في النمط، وتؤدي في نهاية الأمر إلى استجابات سلوكية صحيحة تجاه الشكل اللغوي، في حين يرى تشومسكي والمدرسة التوليدية أن هذه المؤشرات الخارجية الملحوظة على السطح لا تفسر لنا معرفة أبناء اللغة بلغتهم تفسيراً تاماً، فقد يحدث التباس ما للجملة، ولا يكون مرده غياب المؤشرات الشكلية، وقد ضرب مثالاً على ذلك: "قتل الصياد" "The shooting of the hunter"، أو "تنمية الازهار" "The raising of the flowers"؛ فالمثال الثاني يحمل نفس مؤشرات المثال الأول من الناحية الشكلية، ولكن الجملة الأولى فيها التباس ناتج عن وجود معنيين مختلفين للنمط اللغوي نفسه، أحدهما : الصياد قد قتل حيواناً أو انساناً والثاني: أن أحداً قد قتل الصياد، فالالتباس لا يعود في الجملة الأولى إلى غياب المؤشرات الشكلية، كما أن الجملة الثانية لا تحمل إلاَّ معنى واحداً على الرغم أنَّها لا تختلف شكلياً عن نمط الجملة الاولى، ولا يتوفر فيها مؤشرات شكلية مميزة،

---

(1) خليل، حلمي، (1996)، مقدمة في دراسة اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر : 322-323.

(2) تشومسكي، البنى النحوية: 190؛ وانظر: حلمي، مقدمة في دراسة اللغة: 322-323.

فالجملة الأولى ملبسة وتـحمل أكثر من معنى بينما الجملة الثانية واضـحة ومحـددة المعنى[1].

ومهما يكن من أمر فإن للبنية العميقة اثراً واضحاً في التفريق بين عناصـر الجملة في العربية، التي قد تبدو متشابهة في سطحها كالحـال والمفعـول الثـاني والتفريق بين البدل وعطف البيان في المواضع التي لا يـكون بها عطف البيان بدلاً، والتفريق بين الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية، والتقديم والتأخير والحذف، وقـد ظهر هذا المنحى في تناول النحويين لهذه الامور، إذْ كانوا يراعون دائمـاً (البنيـة العميقة) ويقدرون الجملة المنطوقة[2].

وعلى أيّ حال فإنَّ العربية لم تتفرد بـالتعدد في وجوهها وإنما تـشترك فيـه للغات جميعها، يقول نهاد الموسى: "إنَّ التعدد عامل مشترك قائم في اللغات جميعـاً ومرده إلى النواميس الفاعلة في تشكيل النظام اللغوي برمته ومن الحـق إنَّ لهـذه النواميس وما يكتنفها من متغيرات وملابسات تتحرى اجتناب اللبس، ولكنهـا مـمّـا يكشف النظر في النظم اللغوية السائدة، مضطرة إلى الوقوع فيه عند مواطن غيـر قليلة"[3] ووجه الموسى بقوله "عامل مشترك قائم في اللغات جميعاً" إلى أمثلة مـن ذلك في اللغة الانجليزية عند تشومسكي في كتابيه "البنى التركيبية" و"وجوه نظريـة النحو".

وفي نهاية الحديث عـن تاريخ هذه الظاهرة اللغوية لا بد من التأكيد أنَّها لفتت انتباه الكثير من الدارسين في القديم والحديث وكانت عند العرب أقدم وأوسع منهـا عند الغرب، وقد استخدموا في تناولها الكثير من المصطلحات الدالـة علـى هـذه الظاهرة، ولكن كانت مسمياتهم لها تنبع من المجالات التي تخصصوا فيها، فاللغوي يرى الغموض غير ما يراه البلاغي أو الأصولي ومع هذا فقد اتفقوا جميعـاً فـي

---

(1) عبابنة، يحيى؛ والزعبي، آمنة، (2005)، علم اللغة المعاصر مقـدمات وتطبيقـات، دار الكتـاب الثقافي، اربد، الأردن: 57-58؛ وانظر: تشومسكي، البنى النحوية: 117.

(2) عبد اللطيف، من الانماط التحويلية في النحو العربي، 22-23

(3) الموسى، نهاد، (1990)، اللغة العربية وأبناؤها، أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، ط2، مكتبة وسام، عمان، الأردن: 122.

المعنى العام للغموض، فاللغويون قد تناولوها من خلال التحليل اللغوي للمبنى بما له من صلة بالمعنى، ثم اشتركوا في أصول ومبادئ اطّردت في دراساتهم لهذه الظاهرة، بما يسمح باستنتاج أصول وقواعد عامة تمثل الإطار النظري لدراسة القدماء للغموض في جوانب متعددة منها : ما يتعلق بغموض المعنى وتعدده واحتماله في اللغة المنطوقة والمكتوبة ومنها ما يقع بسبب من المتكلم أو السامع أو بنية الكلام، وإن احتمال وقوعه في النصوص المكتوبة أكثر منه في اللغة المنطوقة[1].

وعلى الرغم من هذه الدراسات المتعددة لظاهرة الغموض في العربية أنَّنا لم نجد أحداً من الباحثين المعاصرين تنبّه إلى موقف ابن هشام من ظاهرة الغموض النحوي، وبخاصة في كتابه مغني اللبيب، وهذا ما دفعني إلى هذه الدراسة للكشف عن موقفه من الغموض النحوي، وهذا ما ستركز عليه هذه الدراسة في فصلها الثالث.

---

(1) خليل، العربية والغموض، 22

الفصل الثاني
مظاهر الغموض وأسبابه في المستويات اللغوية

1.2 المستوى الصوتي:

الأصوات اللغوية هي مجموعة من الرموز المنطوقة والمسموعة التي تتجمع في وحدات معنوية تركيبية ضمن قواعد منظمة ومحددة خاصة بال لغة"[1]. وقد تنبه العرب القدامى للظواهر الصوتية العامة التي هي من خصائص الأصوات المنطوقة والمسموعة، وذكروها في مؤلفاتهم ووقفوا عندها بتأنٍ ودراية، وقد عدوها من مظاهر الذوق العربي، وهي الوقف والمناسبة والإدغام والإعلال والإبدال والتوصل إلى النطق بالساكن وا لتخلص من التقاء الساكنين وكراهية توالي الامثال وكراهية توالي الأضداد[2] بالإضافة إلى الإمالة والإشمام والروم والتنغيم والتضعيف والنبر والوقف، وغيرها من الظواهر التي بحثت في مظان اللغة، وقد تصدر الجانب الصوتي مجالات اللغة الأخرى في معظمها، لمساسه بالمتكلم، وهو أسرعها وصولاً للسامع فإذا تكاملت صفتا الانتظام والإفادة في الصوت صح وصفه بأنه كلام ومتى اختل بعضها لا يصح وصفه بأنه كلام، والإفادة عنده تتم بالمواضعة والوضوح، لأنَّ الغرض من الكلام ووضع اللغات بيان المعاني وكشفها، فإن كانت لغة تفصح عن المقصود وتظهره مع الاختصار والاقتصار، فهي أولى بالاستعمال وأفضل مما يحتاج إلى الإسهاب والإطالة[3].

---

(1) عبابنه؛ والزعبي، مقدمات في علم اللغة المعاصر، 17.

(2) انظر: النحاس، مصطفى، (1995)، من قضايا اللغة، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 89.

(3) انظر: ابن سنان، أبو محمد عبد الله بن سعيد الخفاجي (ت: 466هـ)،(2006)، سر الفصاحة، ط1عناية وإخراج شعره وفهارسه داوود غطاشة الشوابكة، دار الفكر، بيروت، لبنان : 34، 48، خليل، العربية والغموض، 191.

وفي هذا الإطار فقد حدد العلماء العرب بعض الشروط لفصاحة الألفاظ التي اعتمدوها أساساً في صحة البنية الصوتية، ومنهم ابن سنان الخفاجي (ت: 466هـ) الذي بينها في المجالات الآتية:

أولها: أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج، حيث إنَّ العربية أهملت الأبنية ذات المخارج المتقاربة وخاصة في الكلمة الثلاثية إذ اشتملت أيضاً على حروف الحلق من غير فصل بينها، وقد وصفوا اللفظ الذي يأتي على هذه الأبنية الصوتية أو قريب منها بالغرابة(1).

وثانيها: أن يكون لتأليف الكلمة في السمع حسن ومزيةٌ على غيرها وان تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة، فتسمية الغصن غصناً أو فنناً أحسن من تسميته عسلوجاً(2) مثلاً.

وثالثها: أن تكون الكلمة غير متوعرة وحشية، كقول علقمة النحويّ: "مالَكُم تتكأكؤون عليّ تكأكؤكُم على ذي جِنّة ؟ افرنقعوا عني فإن "تتكأكؤون" و"افرنقعوا" كلمتان قد جمعتا الوحشية وقبح التأليف (3) وبذلك خرجتا عن الأصل المقصود بالفصاحة التي هي البيان والظهور وليس الغموض والإخفاء.

ورابعها: أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية مبتذلة (4)؛ لأنَّ مثل هذه الكلمات قد تسبب صعوبة في فهمها لابتعادها عن الألفاظ العربية الصحيحة المتداولة.

وخامسها: أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة، ويدخل في هذا القسم كلّ ما ينكره أهل اللغة، ولا يخضع لقانون لغتهم، كورود كلمة "الصّيارف" للدلالة على الدراهم(5).

وسادسها: "ألا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر يكره ذكره، فإذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت"(6).

---

(1) ابن سنان، سر الفصاحة، 65، 58

(2) المصدر نفسه، 59.

(3) المصدر نفسه، 60 – 61

(4) المصدر نفسه، 69.

(5) المصدر نفسه، 71، 75.

(6) المصدر نفسه، 80.

وسابعها: أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف، فإنها إذا زادت زيادةً غير المعتاد عليها قَبُحَتْ وخرجت عن وجهٍ من وجـوه الفـصاحة، كـذكر كلمـة "سويداواتها" في بيت المتنبي[1]:

إنّ الكرامَ بلا كِرامٍ مِنْهُمُ   مِثلُ القُلُوبِ بلا سُوَيْدَاوَاتِها[2]

وآخرها: أن لا يكون تصغير الكلمة في موضع إلاَّ ويعبر بها عـن شـيء لطيف أو قليل أو ما يجري مُجْرى ذلك[3].

ولذا فقد عدَّ النقاد كثيراً من الألفاظ تسبب غموضاً في المعنى ومنها : الهعخع و(هو نوع من الحشائشِ) والحَقَلَّدُ(البخيل السيء الخلق وقيل هو الحقـد والعـداوة) وعُجَالِط (ومفردها العُجْلُط:اللبن الخاثر الطيب) والصَّهْصَلِق (العجوز الصّخابة)[4] وغيرها، وإن تكرار الأصوات ذات المخارج المتقاربة والأشكال المتشابهة يـذهب فصاحة الكلام، ويؤدي إلى خفاء المعنى وغموضه، ومن الأمثلة التي سـاقها ابـن سنان:

لو كنتَ كنتَ كتمتَ الحبَّ كما   كُنَّا نكونُ ولكنَّ ذاكَ لَمْ يَكُنِّ

ففهم هذا البيت مشكل وليس بالسهولة الاهتداء إلى المعنى المراد لافتقاره إلى اختلاف وتباين الأصوات وهو العنصر الهام الذي يقوم عليه تأليف ونظم الكلام[5].

فابن سنان اعتبر عدم الفصاحة وغرابة الألفاظ يقـود إلـى الغمـوض؛ لأنَّ الألفاظ لا تدل على المقصود بها عندما تكون غريبة، وهي في الأساس مبنية علـى

---

(1) ابن سنان، سرح الفصاحة، 83.

(2) المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (ت: 354هـ)، (1997) الـديوان، شـرح : أبـي البقـاء العكبري، ضبط ا لنص وصححه: كمال طالب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنـان : 235/1؛ ابـن سنان، سر الفصاحة: 83.

(3) ابن سنان، سر الفصاحة، 84.

(4) ابن منظور، لسان العرب، الحقلد: 264/3، العجالط: 67/9، الصهصلق: 430/7، ولم ترد الهعخع في اللسان.

(5) المصدر نفسه، 92. خليل، العربية والغموض: 196

الكشف الواضح، وموضوعه للبيان الظاهر، والغرض منها السلامة من الغــامض، وتساءل: "فكيف يوقع في غامضٍ بمِثلِه؟"[1].

ولهذا فان نطق الأصوات اللغوية حسب مخارجها الأصلية، ومراعاة سمات كلِّ صوت منها يجعلها في مأمن عن الالتباس والتداخل بأصوات أخرى، ويجعلهــا أيضاً تتساق في سياقات صوتية معينة، تعبر عن حاجات المتكلِّم بكلّ وضوح وإبانة، وتتحكم القوانين الصوتية بطبيعة عمل هذه الأصوات، وتسيرها طبقاً لقاعــدة أمــن اللبس فيما بينها؛ خشية أن يلتبس المشدّد مثلاً بغير المشدَد، أو ان يلتــبس المــثلان ببعضهما بالحذف أو الوصل كما في "في طَلَل" و"طلّ"، و"الشَّرَر"، و"شَر"، فإن لــم يكن هناك مجال للبس أخذ القانون الصوتي مجراه وعمل عمله بشكل حاسم، ولهــذا نجد النون تحولت إلى ميم في "امّــاز"، و"امّحــى"؛ لأنَّ الأصــل فيهمــا : "انمــاز، وانمحى"[2] آخذين بعين الاعتبار التطورات والتغيرات الصوتية المطلقة، التي تعمل على تحول الأصوات إلى أصوات أخرى، كالجيم والقاف حيث مرَّ كلٌّ منهما بسلسلة من التطورات، وأضحى كلاهما ينتسب للمنطقة التي ينطق قومهــا بــه، وبالتــالي يترتب على هذا التطور أن بعضا من البيئات لا تفهم ما فــي البيئــات الأخريــات، بالإضافة إلى قلب بعض هذه الأصوات في مناطقَ عدة في الوطن العربي فمثلاً يقال في الجبل:اليَبَل، وفي الجمل :اليَملِ، وفي ا لدجاج الدياي وفي المسجد المَسْيِد، وهذا للتقارب بين الجيم والياء صفة ومخرجا، وقد كثر إبدال إحداهما مــن الأخــرى[3]، إبدال الياء جيماً " هو ما اصطلح اللغويون على تسميته ب "العجعجة" وقــد قيــدها بعضهم بقبيلة قضاعة، وأطلق عليها "عجعجة قضاعة"حيث يجعلون الياء المشد دة جيما، فيقولون: في "تميمي" "تميمج"[4].

---

(1) ابن سنان، سر الفصاحة، 54

(2) الشايب، فوزي حسن، (1999)محاضرات في اللسانيات، ط 1، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن: 31-32

(3) المرجع نفسه: 47.

(4) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (د.ت)، المزهر في علوم اللغــة وأنواعهــا، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبــراهيم، دار إحيــاء الكتــب

وتبدو الإشارة هامة في هذا المقام إلى أنَّه بفعل اختلاط العـــرب بالأعـــاجم والمولدين بعد الفتح الإسلامي أدى ذلك إلى ظهور مستوى من الكلام لم يكن العرب الخلص يفهمونه أو يدركون معناه، وقد ظهر هذا المستوى أول ما ظهر على ألسنة هؤلاء الأعاجم في محاولتهم نطق العربية، وإخفاقهم أحيانا في ذلك لتمكن العـــادات النطقية للغاتهم، ومن ثم كانوا في كثير من الأحيان يسقطون بعـــض الأصـــوات أو يحولونها إلى أقرب الأصوات في لغاتهم وسمى الجاحظ ذلك "لُكْنَة"[1] فمثلاً يقولون في القمر:الكمر وفي ناعمة: نائمة، بالإضافة إلى تذكير الأنثى وتأنيث الذكر، وهـــذا مخالف لقصد المتكلم ولهذا يتحقق الغموض بالنسبة للمخاطب[2].

وقد ربط الجرجاني بين النظم السوي والتأليف المستقيم من جهة وفهم المعنى وإدراك المطلوب من جهة أخرى، معتبراً المعنى الجيد هو ما يوصله لفظ حـــسن، وأما إذا كان اللفظ خلاف ما ينبغي أضحى المعنى بعيدا، والإفراط في ذلك يـــؤدي إلى التعقيد[3].

فالبنية الصوتية تؤدي إلى خفاء المعنى وعدم فهمه على النحو الذي أشـــرنا إليه، إضافة للأداء الصوتي وعدم الالتزام بقواعده من تنغيم ونبر ووقـــف وابتـــداء وغيرها تساهم في غموض اللغة المنطوقة وتجعلها صعبة، وهي إذْ لم تراع بـــشكل صحيح تشكل خللا وتشويشا في الرسالة المؤداة نطقيا كما في علامات الترقيم التي إذا خلت من النص المكتوب جعلته يحمل مقاصد متعددة.

ويمكن للملامح فوق التركيبية "Sub Segmental Phenomena" أن تحـــدث غموضاً عندما تُفْقَد من الكلام أو يُساء استخدامها بوضعها فـــي غيـــر مواضـــعها المفترضة ومن هذه الملامح:

العربية، القاهرة، مصر : 222/1،الشايب، فوزي حسن، (2004)، أثر القوانين الصوتية في بنـــاء الكلمة العربية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن: 60.

(1) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت: 255هـ)، (د.ت) البيان والتبيين، ط 4 تحقيـــق : عبـــد السلام محمد هارون، مكتبة الجاحظ، القاهرة، مصر: 72/1، خليل، العربية والغموض: 181

(2) الجاحظ، البيان والتبيين: 74/1؛ خليل، العربية والغموض: 182.

(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز، 71.

أ - التنغيم:

ويسمى التنغيمات (Intonations) أو التنوعات الصوتية (Intonation tones) وهي تتبعات مطردة من مختلف أنواع الدرجات الصوتية على جملة كاملة أو أجزاء متتابعة، وهو وصف للجُمل أو أجزاء الجمل وليس للكلمات المختلفة المنعزلة"[1].

ومعظم اللغات يمكن أن تسمى لغات تنغيميـــة؛ لأنهـــا تـــستخدم التنوعـــات الموسيقية في الكلام بطريقة تمييزية تفرّق بين المعاني، وبالتنغيم نعبر عن مشاعرنا وحالاتنا الذهنيّة والنفسيَّة وبه نحوّل الجملة من خبر إلى استفهام وإلى توكيد وإلـــى انفعال وإلى تعجب دون تغيير في الكلمات المكونة لهذه الجملة[2].

ففي جملة "ما أحسن زيد" نستطيع أن نقرر فيما إذا كـــان الحـــدث الكلامـــي ينتمي إلى نوع أو آخر من أنواع الأساليب اللغوية التي سبق الإشارة إليها، فالـــذي يفرق بين الأسلوب المقصود في الحالات الثلاثة من تعجب واســـتفهام وخبـــر هـــو التنغيم وليس الحركة الإعرابية وحدها[3].

"وبشكل عام، فإن لكل لغة طابعا خاصا مميِّزا لها إلى حدٍّ كبير بحيث يمكـــن للشخص أن يتعرف من خلال سمات هذه النغمات على اللغة المتكلمة، حتى إذا لـــم يميز فعلا كلمه واحدة من كلماتها"[4].

والنغمة تدلنا على معاني الجمل الوظيفية بدليل أنَّ الجمل التأثرية المختصرة مثل: لا!، نعم! يا سلام !، الله!، ربما يتغير معناها النحوي والدلالي بين الاســـتفهام والتوكيد والإثبات، وتؤدي إلى معانٍ من مثل الحزن والفرح والشك والتأنيـــب، ولا نستطيع أن نبين المعنى المراد إلاَّ بمعرفة النغمة التي سبقت الجملة، خاصة إذا لـــم يطرأ على هذه الجملة حذف أو إضافة أو أي تغيير ما في بنيتها[5].

---

(1) عمر، أحمد مختار، (1991)، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، مصر: 229.

(2) المصدر نفسه، 229.

(3) الشايب، محاضرات في اللسانيات، 257.

(4) خليل، حلمي، (1995)، الكلمة، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر: 48

(5) حسان، تمام، (د.ت)، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر: 228.

وهكذا يكون التنغيم أحد الأركان الرئيسة في المجال الصوتي الذي يقوم بدور توضيح الكلم وبيان معانيه وتعريف مقاصده، وخاصة عندما يوضع في مكانه المناسب وتوقيته المطلوب، مثلما يكون سببا من أسباب الغموض ومظهراً من مظاهره عند اختفائه أو سوء استعماله، ويكون باعثا أيضاً على الإشكالية في تحديد المعنى المطلوب، ويمكن أن يشتت المخاطب ويجعله في متاهة اقتناص المعنى المراد وخاصة عندما لا تساعد القرائن السياقية أو الحالية على ذلك.

ب. النبر (Stress) أو (Accent):

وهو من الأمور التي يرتبط بها وضوح الكلام أو عدمه ويعرّفه تمام حسان بأنه "ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها"[1] وهو مرتبط بالوضوح السمعي بعلو الصوت وانخفاضه، ويأتي النبر من التوتر والعلو فيه اللذين يتصف بهما موقع معين من مواقع الكلام[2].

وللنبر أنواع، أكثرها استخداماً النبر القوي أو النبر الأولي، والنبر المتوسط أو الثانوي، والنبر الضعيف، وقد اجتمعت في تركيب : (Motor-car designer) فهناك نبر أولي على المقطع الأول وثانوي على المقطع الثاني (Designer) وضعيف على (Car)[3] والنبر جزء من التنغيم، وهما من الملامح الصوتية التي ترافق الكلام، حيث يقوم الأداء الصوتي بوظيفة دلالية عندما يربط أجزاء الجملة الواحدة بعضها بعضاً، أو يربط بين عدة جمل منفصلة، وتظهر وظيفتهما في الشعر والنثر على حدٍّ سواء، وقد يقع الغموض نتيجة لسوء توزيع النبر أو التنغيم على مستوى المفردات والتراكيب، كما أنَّه يزيل الغموض، وبه يتحدد المعنى المقصود وذلك عندما نضغط صوتياً على الكلمة المقصود توضيحها أو التي هي محور الحديث، فمثلاً تركيب: (Aspantsh Student) هو تركيب غامض لأنَّه يحتمل معنيين هما: الطالب الذي يدرس اللغة الأسبانية أو الطالب الأسباني الجنسية، وعندما

---

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: 170 -171.

(2) المرجع نفسه.

(3) عمر، دراسة الصوت اللغوي، 221

نستخدم النبر استخداماً صحيحاً فإننا نزيل اللبس، فإذا أردنا المعنى الأول نبرنا كلمة (Spanish) وإذا قصدنا المعنى الثاني نبرنا كلمة (Student)[1].

غيرّ أنَّنا لا نستطيع تجاهل دور الـ نبر كمميز صوتي في المساعدة على التعرف على حدود الكلمات "[2] وإنّ استحضاره في الحدث الكلامي يدرأ عن السامع الولوج في مزالق اللبس وخاصة عندما يتم توظيفه بالأسلوب الذي يجعل منه إشارة بارزةً لفصل المقاصد وتحديدها المنوي إيصالها للمخاطب بعيداً عن الافتراضات والاحتمالات.

ج - المفصل (juncture):

ويسمى أيضاً الانتقال (Transition) والمفصل عبارة عن "سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية أخر"[3].

وهو وسيلة من وسائل تعيين حدود الكلمات وانفساح نسيج التركيب بين جملتين بغية الفصل بين معنييهما، وقد يحدث على صعيد صوتي أن تتمظهر كلمتان في هيئة واحدة أو في كلمتين أخريين فيعقب هذا إشراك وهمي باعثه تداخل حدود الكلم[4].

كما أنَّه يشمل إقامة الحدود أيضاً لفصل الكلام عن بعضه، وفي هذا إبانة وتوضيح وتحديد عن مقاصد الكلم، وخير مـ ا يمثل أهمية المفصل هو قول الفرزدق الذي اشتهر بمداخلة الكلام:

هَيْهاتَ قد سَفِهَتْ أُميّةُ رأيَها فاستَجهَلتْ حُلَماؤهـا سفهاؤها

حربٌ تَردَّدُ بينهـا بتشاجرٍ قَدْ كَفَّرتْ أبناؤهـا، آبَاؤُهـا [5]

---

(1) خليل، العربية والغموض، 39-40.

(2) خليل، الكلمة، 46.

(3) عمر، دراسة الصوت اللغوي، 231.

(4) عرار، مهدي أسعد، (2003)، ظاهرة اللبس في العربية، جدل التواصل والتفاصل، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن: 26.

(5) ابن منظور، لسان العرب: 122/12.

فغياب المفصل الصوتي بعد (استجهلتْ) وهي جملة تامة منقطعة عما بعدها - قد جعل القارئ يداخله الشك بان الجملة (استجهلتْ) قد عملت وأثرت فيما بعـــدها، وإن هناك خطأً في (حلماؤها) على اعتبار بانّه مفعول به، ولكـــن الكـــلام صـــحيح بوجود المفصل الذي يزيل هذا التوهم [1]، وفي البيت الثاني نجد المفصل الـــصوتي بين "أبناءها" و"آباؤها" ويشير إلى عدم الارتباط الإعرابي بين الكلمتين؛ لأنَّ ما عمل الرفع في الكلمة الأولى هو الفعل "تردَّدَ" بينما رفعت الثانية بـــ"كفَّرت" التي تدل على وقوعهم في تلك الحرب[2].

وقد أدّى الخلط أحيانا في موضع المفصل إلى بعض التغيرات اللُّغويّة التـــي ظهرت في العامية مثل الفعل : (جاب) الذي كان بالأصل (جاء) في جملـــة (جـــاب الأكل) المتحوله عن (جاء+ بالأكل) فالمفصل يعدّ من العلامات البارزة فـــي رســـم حدود الكلمة المنطوقة، إنْ لَمْ يكن من أهمها جميعاً[3].

فكثيراً ما يغير غياب المفصل الصوتي معنى الكلام ويدخل القارئ من جراء ذلك الشك والتردد، وقد يحكم على بعض الجمل بالخطأ الشكلي؛ نتيجة لعدم مراعاة الفواصل بين الكلام المسموع والمقروء، وبالتالي يسود الاضطراب والغموض فـــي فهم العبارة وصياغتها، إلاَّ أنَّه من الممكن التغلب على ذلك بالإيحاء الصوتي واتباع القواعد الصوتية السليمة في ذلك، وهذا في الجانب الكلامي، وأما فـــي النـــصوص فيمكن وضع علامة الفاصلة لتكون حداً لنهاية مقطـــع وبدايـــة الآخـــر، فالمفـــصل الصوتي عامل مهم في الدلالة على المعنى، وبفقدانه أو تغيير موضعه يختلط الكلام ويحدث اللبس.

---

(1) الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد (ت: 487هـــ)، (1974)، الإفصاح في شرح أبيـــات مـــشكلة الإعراب، ط2، تحقيقسعيد الأفغاني، جامعة بن غازي : 76 -78، عرار، ظـــاهرة اللـــبس فـــي العربية، 28.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 122/12.

(3) خليل، الكلمة، 49

د. الوقف (Pauses):

الوقف اصطلاحاً: "عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إمَّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله"[1]، ويتصل بهذا المصطلح مصطلح القطع أو السكت، فالقطع : "عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ فيه كالمعرض عن القراءة منها إلى حالة أخرى سوى القراءة"[2]، والسكت: "هو عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس"[3]، وتتدرج هذه الثلاثة تحت ما يسمى بوقف القراء؛ لأنَّ الوقف أنواع ثلاثة وهي بالإضافة لما ذكرناه وقف الفقهاء وهو حبس المال أو العقار أو أي شيء يمكن الانتفاع به لجهة معينة [4]، وأمَّا الثالث فهو وقف النحويين الذي يعني: "قطع النطق عند آخر الكلمة والوقف عليها بصورة معينة "[5]، والموقوف عليه يكون ساكناً، والمبدوء به لا يكون إلاَّ متحركاً، ويشترك في ذلك الاسم والفعل والحرف [6]، ولعلَّ ما يهمنا في هذه الدراسة هو ما عرَّفه مصطفى النحَّاس بقوله : "الوقفات أو الاستراحات أوالسكتات التي تقع في الكلام المنطوق لا لضيق النفس، وإنّما لافادة معنى وظيفي معين صوتي أو صرفي أو نحوي أو دلالي"[7].

والفاصل فونيم له تأثير في المعنى وقد يدعوه البعض وقفاً أو انتقالاً أو مفصلاً، وهذا المصطلح يتفق تماما مع بحث مهم تناوله علماء التجويد بالبحث

---

(1) ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد (ت: 833هـ)، (1988)، النشر في القراءات العشر، ط1، تقديم:علي محمد الطباع، تخريج الآيات : زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 240/1.

(2) المصدر نفسه: 190/1.

(3) المصدر نفسه: 240/1.

(4) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت: 444هـ)، (1987)، المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، ط 2 دراسة وتحقيق : يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 54.

(5) المصدر نفسه: 54.

(6) المصدر نفسه: 54.

(7) النحاس، مصطفى، من قضايا اللغة، 93.

والتفصيل هو "الوقف والابتداء"، فلم يغفل القدماء دور "الوقف والابتداء" في تفسير المعاني والدلالات، ومن أقسامه : التام والكافي والحسن والقبيح، وهي تتصل بما يجوز الوقوف عليه والابتداء بما بعده أو غير ذلك، وتكمن أهمية معرفة مواضع الوقف وأحكامه في أنَّه يدور في فلك المعنى من حيث تحقيق أمن اللبس والابتعاد عما يخلُّ بالمعنى أو يفسده، أو يبعده عما أريد منه، فالواقف والمبتدئ عليه أن يعرف المعنى؛ لأنَّ مقاطع الكلام تكون بعد معرفة معناه(1).

وللوقف والابتداء أهمية بالغة في التفريق بين المعاني، إذْ لا يمكن استنباط الأدلة الشرعية، إلاَّ بمعرفة الفواصل (2)، وبه أيضاً يؤمن الوقوع في الإشكاليات والتداخلات بين المعاني المختلفة، كما أنَّ له دوراً فعّالاً في الأداء، فمن خلالهما يستطيع المتكلم أن ينقل لسامعه تأكيداً لفكرة معنية وأنْ يُمهد للفكرة التي تليها، وأن يُكوّن مواقف من التوتر ظاهرة أو باطنة، وبالوقفات ينقسم الكلام إلى مجموعات معنوية تخضع لمتطلبات الموقف التي يريد المتكلم وضع السامع فيها.

وقد تعدتْ عناية العرب بالوقف والابتداء في القرآن الكريم، ليشمل سائر الكلام حرصاً منهم على الوقف السليم ورعايةً لحسن الابتداء ووضعه في أماكنه الدقيقة، ومن ذلك أنَّ أبا بكر الصديق أنَّه قال لرجل معه ثوب : "أتبيعه بكذا؟ فقال:لا عافاك الله !، فقال:لا تقل هكذا، ولكن قُل :لا، وعافاك الله !، فأنكر عليه لفظه ولم يسأله عن نيته"(3).

ويشترط في الوقف تمام الجملة لأنَّه يخلُّ معناها ويفسده ، فالوقف القبيح مثلاً يغير المعنى ويجعله مُلبِسا، ويخضع لكثير من التقديرات والتخمينات؛ ولذلك فإننا نرى أن المصاحف مزينة بعلامات للوقف أو عدمه، لئلا يفسد المعنى بالقراءة التي

---

(1) الحموز، مواضع اللبس في العربية وامن لبسها، 39

(2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)،(2003)الإتقان في علوم القرآن، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت: 85/1.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين : 261/1؛ ابن طيفور، أبو عبد الله محمد الغرنوي السجاوندي (ت: 560هـ)، (2001)الوقف والابتداء، دراسة وتحقيق محسن هاشم درويش، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع: 36، وقد ذكر ابن طيفور: أنَّه قال لرجل معه "ناقة"، بدلاً من "ثوب".

يوقف عليها وقفاً قبيحا، ووضوح المعنى يتأتى من معرفتنا لمواقع الوقف، فلا يجوز مثلاً الوقف على كل شيء كان تعلقه بما قبله "كالوقف على المضاف دون المضاف اليه، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على المنصوب دون الناصب، ولا عكسه، ولا على المؤكد دون التأكيد ..."[1]، وعلى أهمية الوقف نتوقف مع بيت الحصري القيرواني(ت: 483هـ):

يا ليلُ الصبُّ متى غدُهُ أقيامُ الساعةَ مَوْعِدُهُ؟[2]

نجد أن الوقف بعد كلمة "الصبُّ" يُخلُّ بالتركيب ويضرُّ بالمعنى الذي يتضح بالوقوف بعد نفس الكلمة.

فالوقف غير الصحيح يخفي المعنى ويؤلف معنى آخر خلاف المراد، ويجعل بعض المعاني فاسدة ومبهمة وغامضة ، ومن ذلك: الوقف على "قالوا" في قوله تعالى (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ)[3] والابتداء بقوله (إن الله هو المسيح) فالمعنى فاسد ويؤدي للكفر [4]، ونحو ذلك أيضاً قوله تعالى (قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ)[5]، فإنَّه إذا وقف على (محرمةٌ عليهم) كان المعنى أنَّها محرمة عليهم أبدا وأن التيه أربعون، واذا وقف على (سنة) كان المعنى أنَّها محرمة عليهم مدة أربعين سنة[6] فمعنى الكلام يتغير بحسب مواطن الوقف والابتداء.

---

(1) الداني، المكتفى في الوقف والابتداء : 58؛ السيوطي، الإتقان في علوم القرآن : 84/1؛ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (ت: 794هـ)، (1988)، البرهان في علوم القران، تحقيق: محمد أبو الفضل دار الجيل، بيروت، لبنان : 343/1؛ الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها : 42-43.

(2) المرزوقي، محمد؛ والجيلاني، يحيى، (1974)، علي الحصري دراسة ومختارات، ط 2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس: 169.

(3) سورة المائدة، الآية: 17.

(4) الحموز، مواضع اللبس في العربية وامن لبسها، 41

(5) سورة المائدة، الآية: 26

(6) الزركشي، البرهان في علوم القران : 345/1؛ السامرائي، فاضل صالح، (2000)، الجملة العربية والمعنى، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان: 67

فالوقف والمفصل على أهمية بالغة في إيضاح المعنى المطلوب، وفي هداية السامع أو القارئ إلى طبيعة الجمل والطروحات التي تتضمنها دون أن يكون هناك سبيل إلى التعمية أو الإلباس، والبنية الصوتية عامة تؤدى من خلال هذه الملامح المميزة، فعندما يكون الأداء الصوتي مُعَبِّراً ووا ضحاً وَمُوحِياً، عندها يمكن أن يكون له دوره الهام في التأثير برفع درجة الوضوح عالياً وتلافي إشكاليات الغموض المحتملة، ونستطيع أيضاً أن نكشف عن بعض العناصر المحذوفة والتي تكون بمنزلة العلامات الدالة على فحوى الفكرة والمعنى المراد، ففي جملة : "سِيرَ عليهِ لَيْلٌ" جاء الغموض بسبب حذف الصفة، فلا يعلم السامع هل المقصود ليل طويل أو قصير أو بارد أو مظلم أم غير ذلك؟، وكأننا نحس أن هناك من الإيحاء والتلميح ما يقوم مقامه قوله: "طويل"، و"بارد" ونحو ذلك، فيتولد لدى السامع الإحساس بالمقصود من العنصر المحذوف وما يشير إليه، وذلك إذا تأملنا طريقة أداء الكلام وقوة لفظهِ وطبيعة الوقف عليه، إضافة إلى السياق أو الموقف الذي يخضع لهذا الحديث(1)، فالملامح الصوتية السابقة التي أشرنا إليها تسهم بطريقة فاعلة في أداء المعاني وتوضيحها إذا أُديت بطريقة صحيحة، وتكون عاملاً من عوامل الغموض إذا أديت بطريقة غير صحيحة.

2.2 المستوى الصرفي:

اللغة حاملة للمعنى وأداة للتخاطب والتفاهم بين بني البشر ووسيلة للتأثير فيهم وبناء الروابط معهم، وتحقيق التعاون بينهم، ولا تقتصر على العلم بمعاني المفردات المعجمية التي لا تؤلف نطاقا لغوياً، ولا تشكل مقصد اللغة التواصلي، بل هي مجموعة من المستويات المتداخلة والمتكاملة التي تعمل بانسجام كلي، كل واحد منها

---

(1) الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن محمد السدي (ت: 311هـ)، (1999)، إعراب القرآن، ط4، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأنباري، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان: 785/3؛ ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1986) الخصائص، ط 3 تحقيق : محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر : 370/2 - 371، خليل، العربية والغموض: 197 -198.

يفضي إلى الآخر، وهذه النظم تصب في النظام اللغوي المتناسق الذي يربط بين هذه المستويات جميعا مع وجود الاستقلال الظاهري لها، والوقوف أمام نظام مــن هــذه الأنظمة لا يعني أنّه منفصل عن الآخر، فبعض الظواهر النحوية لا تفهــم إلاَّ مــن خلال التحليل الصوتي، كما أن الجانب الصرفي يرتبط ارتباطــاً وثيقــاً بالتركيــب النحوي من ناحية، ويرتبط بالتحليل الصوتي من ناحية أخرى، ونجد أن بعضا مــن التغيرات الدلالية لا تستقيم إلاَّ بالنظر لبعض الجوانب الصوتية والصرفية[1].

والمستوى الصرفي أحد الأطراف الرئيسة في تحديد معالم الكلام اللغوي بناءً ومعنى، وقد كان مرافقا وملاصقا للنحو منذ أن شرع القدماء العرب فــي دراســة المادة اللغوية والمحاولات الأوليات لتقعيدها، وإن أيَّ خلل في مبنى الكلمة يــؤدي بالطبع إلى اضطراب في المعنى الذي تؤديه، فما هي الأسباب الصرفية التي تبعث اللّبس والغموض؟

أ- اتحاد الصيغة المشتقة بين كلمتين والأصل مختلف:

وهذا الأمر يحقق اللبس عندما نجد الأفعال سال، زار، وثار، جار، تــشترك في بنائها الشكلي في صيغة اسم الفاعل مع الأفعال المهموزة الوسط : ســأل، زأر، ثأر، جأر، فيحدث تشابه وتداخل بين المعاني التي تؤديها هذه المباني، ويبقى المقــام النصي أو الحالي هو الحكم في دلالة هذه الكلمات، وكان ينبغي أن يتجــاوز هــذا الاشتباه المفضي للغموض إلى تغيير بنية أخرى غير متماثلة، فالازدواج الدلالي في جملة: "أين السائل؟ "يجعل السامع لهذه الجملة يتردد في تحديد المقصود بذلك، فهل هي المادة السائلة أم هو الإنسان الذي يطلب الحاجة [2]؟ وكذلك في "مَنْ هذا الزائر؟" فإن المعنى متردد بين معنى الضيف الذي يقوم بالزيارة، وبين المعنى الثاني الــذي يمثله الفعل المهموز "زأر"حينما تطلق لمن شبيه الأسد بزئيره من الرجال، بمعنى : مَن هذا الذي يزأر؟ تعبيراً عن الشجاعة أو القوة أو الغضب، فالبنية المشتركه لهذه

---

(1) خليل، مقدمة في دراسة اللغة، 194 -195

(2) عرار، ظاهرة اللبس، 99

الأفعال في اسم الفاعل تَتَشابه وتَتَماثل، وهذا الأمر يؤدي إلى الاشتباه بين الصيغتين، خصوصا إذا ضعفت القرائن التي تشير إلى إحدى الصيغتين.

ب - ازدواجية المبنى الصرفي:

يعتبر هذا الأمر من الأمور الملبسة أيضاً في العربية، حيث يتّحد اسما الفاعل والمفعول في بعض الأفعال على مبنى صرفي واحد، يصعب التفريق بينهما إلاّ من خلال امتلاك المتكلم لناصية استخدام اللغة الصوتية بفاعليه أو من خلال الاشارات والقرائن التي يحملها النص، فمثلاً الفعل : "احتلّ" البناء الصرفي منه لاسم الفاعل واسم المفعول واحد هو "مُحْتَلّ" وأصل ذلك "مُحْتَلِلْ ومُحَتَلَلْ" وكذلك في "مُختار" يجمع بين الصيغتين " فهل المُخْتار من وقع عليه الاختيار أم الذي يقوم بالاختيار؟ فالمعنى متردد بين ذينك المعنيين وكذلك في "مكتال ومعتاد" وأضرابهما.

ومما يندرج تحت هذا الباب باتحاد المعنى الصرفي لصيغتين عندما تكون صيغة المصدر من الثلاثي (أو مصدر الثلاثي) على وزن فُعُول قُعُود جُلُوس خُرُوج وأن تكون صيغة الجمع على فُعول وذلك مثل سُيوف وُضروس وأُمور [1] فهناك اتّحاد بين (الظُهور) من الفعل ظَهَر وبَين الظُهور التي مفردها (ظَهر).

والأمر الثاني في هذه الازدواجية هو تردد الفعل بين الماضي والحاضر في صيغتي "تتفعل" المضارعة و"تفعل" الماضية ففي الأفعال النحو (تَلَظّى، تَلَظّى) و(تتَمنى، تَمنّى) و(تتَسنى، تَسنّى) واللّبس يحدث عند ما تحذف التاء الأولى من الأفعال لعلةٍ صرفيةٍ كالخفة مثلاً فيتشابه الفعل الماضي تَفَعّل مع صيغة المضارع، وهذه من صور المخالفة الصوتية بحذف إحدى المقطعين المتماثلين في أول الكلمة، كحذف التاء في بداية صيغ "تَتَفَعّل"، و"تَتَفَاعل"، و"تَتْفعل"، ومنه مثلاً الفعل "تلظّى" في قوله تعالى : (فَأَنذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى)[2] والأصل فيها : "تَتَلَظَظ" على وزن "تَتَفَعَّل"، وبالمخالفة أصبحتْ "تلظّى"[3] والفراء أشار إلى أنّها جاءت في مصحف عبد الله

---

(1) الموسى، اللغة العربية وابناؤها، 37

(2) سورة الليل، الآية: 14.

(3) الشايب، اثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، 302

بتاعين[1] والحكم في رفع مثل هذا اللبس والاشتباه هو السِّياق الذي في الغالب ما يحدد مقصدية النص.

ج - انتقال بعض المشتقات من دائرة الوصفية إلى دائرة العلمية:

ويحدث ذلك عندما تصلح بعض المشتقات لأن تكون أسماء دالة على محدّد بذاتها، فالصفة المشبهة وصيغة المبالغة واسم الفاعل واسم المفعول كثيرا ما تخرج من دائرة الوصف إلى دائرة الاسم، ويحدث اللّبس في التمييز بين المعنيين، فمعنى جملة "عايشتُ تجربَته الرشيدةَ" فهل الرشيدة نعتا للتجربة ويكون القائل معجبا بها وقد أطلقها للثناء عليها، أم أن التجربة قد سُمّيت بالرشيدةِ من قبل صاحبها تيمناً بنجاحها؟ كما أن المصدر نفسه أيضاً قد تشترك دلالته بين الوصفية والعلمية، ففي جملة (هذا رباط جيد) يتردد المعنى بين معنى المصدر من رابط رباطاً ومرابطةً وبين الاسم الذي يستخدم للربط به[2].

ونقل المصدرية إلى العلَمية أمر لا نزال نشهده في حياتنا كما يشير نهاد الموسى يتمثل في تسمية الناس لأبنائهم وبناتهم ومن أمثلة ذلك : نَجاح وتَوفِيق وفَهْم واعتدال[3]، شأنها شأن الصفات المشتقة التي تنتقل إلى العلمية ومن ذلك حسن وخالد وأكثم.

د - التناوب والاشتراك بين الصيغ الصرفية:

إنَّ المتأمل في كثير من الصيغ الصرفية يجد أن كثيراً منها يتناوب في تأدية أدوار وظيفية وينزل بعضها منزل بعض [4] وينبع عن هذا التبادل الوظيفي تداخلٌ كبيرٌ يفتح للبس والافتراض باباً واسعاً، كما أن كثيراً من هذه الصيغ تشترك في قالبها الصرفي، فمثلاً صيغة (مَفْعَل) يشترك فيها اسم الزمان واسم المكان والمصدر

---

(1) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت: 207هـ)، (1980)، معاني القرآن، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر : 272/3، الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، 302

(2) عرار، ظاهرة اللبس، 107 -108

(3) الموسى، اللغة العربية وابناؤها، 29.

(4) عرار، ظاهرة اللبس، 43.

الميمي، وصيغة (مُفْتَعِل) بسكون الفاء وفتح العين يشترك فيه أيضاً اسم الزمان واسم المكان واسم المفعول والمصدر، وصيغة (فَعِيل) يستوعب المصدر والصفة المشبهة وصيغة المبالغة، وقد يكون بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول، ويتردد المعنى الصرفي بين الاثنين ونجد (فَعُول) يفيد المبالغة والصفة المشبهة، وقد يرد بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول، وقد يحمل المعنيين معا، كما أنْ صيغة (أفْعَل) تحمل الصفة المشبهة والتعجب والتفضيل وغير ذلك [1] وكَثيرا ما تواجهنا جمل، يكون سياقها ضعيفا وغير موحٍ تجاه دلالة محددة، كأن يكون الكلام منقطعا عما سبقه ولا يوجد بعده ما يوضِّحه، وتكون قرائنه الحالية مفتوحة على أكثر من احتمال، فينفتح بسبب ذلك باب التأويل في الصيغة المطلوبة لتحديد المعنى وينبثق عن هذا الباب تقادير مختلفة.

فقد ترد صيغة في عبارة تحمل أكثر من معنى فتكون دلالة الجملة غير محددة، بل تحمل أكثر من معنى كقوله تعالى: (إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ)[2] فكلمة براء تحمل المصدر على المبالغة؛ ويكون من الإخبار بالمصدر عن الذات، كقوله تعالى : (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)[3] وتُحمَل على أنَّها صفة مشبهة على وزن (فَعَال) كَجواد ونحو ذلك أن نقول : (لا قَيامَ في القاعة) فقد يحتمل أنْ يراد بالقيام بالمصدر ويحتمل أن يراد به الجمع أي (القائمون) جمع (قائم)[4] ونجد في مجال التناوب أن اسم المفعول ياتي بلفظ اسم الفاعل نحو : سرّ كاتم، أي مكتوم، وماء دافق، أي مدفوق والفاعل بلفظ المفعول في نحو عيش مغبون أي غابن[5].

وما إلى ذلك من مناوبة الصيغ بعضها بعضاً، على أنَّ هذه الصيغ تستوي بفروق مقررة بينها في الغالب العام من أمرها، ويكون الخلط بينها على وجه الخطأ

---

(1) عرار، ظاهرة اللبس، 114.

(2) سورة الزخرف، الآية: 26.

(3) سورة هود، الآية: 46.

(4) السامرائي، الجملة العربية والمعنى، 14 -15

(5) السيوطي، المزهر: 335/1

مُفْسداً للمعنى محوِّلاً له عن جهته [1] وهذه الأمور تُعـدُّ أسـبابا موجبـة لإحـداث الغموض الذي يكتنف المعنى ويقود إلى عسرٍ في الفهم المطلوب بين هذا البنـاء أو ذاك، بحيث يحدث حيرة وتردد في دلالة أيِّ المعنيين أو المعاني المرجحـة ؟ كمـا للتناوب هذا أثرٌ في ولادة المشترك اللفظي من هذه الـصيغ؛ لأنَّ تمظهـر معـاني الصيغ في قالب واحد يزيد من احتمالات الشك والتخمين، ومما يزيد الأمر أكثر لبسا ووعورة في تحديد المعنى، هو اشتمال بعض الصيغ الصرفية على معنيين متضادين كما في صيغة (فَعُول) والتي تعبر عن معاني متعددة كما في كلمة (زَجُورا)؛ فتأتي بمعنى اسم الفاعل أي زاجراً مانعاً للخير، وقد يكون الأمر بالضّد أن يرتضي المرُء أنْ يكونَ مزجوراً[2].

ويرى الدكتور تمام حسان :"إنَّ المعاني الوظيفية التي تعبر عنهـا المبـاني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صـالح لأن يُعبر عن أكثر من معنى واحد، ما دام غير متحقق بعلامة ما، في سياق مـا فـإذا تحقق المبنى بعلامة أصبح نصّا في معنى واحد تحدده القرائن اللفظيـة والمعنويـة والحالية على السواء ويصدق هذا الكلام على كلّ أنواع المباني ..."[3]. وهـذا يـدل على أهمية البناء الصرفي في الوظيفة التركيبية والدلالية في الكلم، فالمبنى الصرفي المُحَدد يفضي إلى معانٍ قاطعة لا تحتمل التأويل أو التخمين، أمّا الاشتراك الصرفي المفضي إلى التعدد و الاحتمال فلا بد له من أمارات مختلفة لترجح معنى على آخر وصولاً إلى الغاية المنشودة التي يقصدها المتكلم.

هـ - التداخل في معاني الأفعال المزيدة:

باعث اللبس في هذه المظنة أن القالب التصريفي للأفعال يحتوي على أكثـر من معنى للفعل، ويؤدي أيضاً إلى معانٍ متضادة، فيغدو القالب واسعاً لإنتاج ما شئنا من المواد، وهذا بطبيعة الحال ينشئ التداخل ويرشح التعـدد فـي دلالـة الأفعـال المُنْزَّلة، ومن جهة أخرى فإن هناك تخلقاً لِبعث اللبس، وذلك عندما يحدث التنـازع

(1) الموسى، اللغة العربية وابناؤها، 36.

(2) عرار، ظاهرة اللبس، 44، 115 - 116.

(3) حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، 163.

بين معنى المادة ومعنى قالبها التصريفي، فصيغة "تَفَعّل"يكتنفها معنيان متقــابلان، وهما الترك والإضافة، فلو قيل : "تأثَّم الرجل": فإن السامع يتردد بين معنـــى تـــرك الإثم واقترافه، والفعل "تنجّس" فهو محتمل إتيان النجاسة، ومعنى الابتعاد عنها، كما أن صيغة "أفعل" التي تدل على معانٍ متعددة، ومنها الإزالة التي يتحقق فيها التـــردد والازدواج في المعنى، فتقول "أشكيتُ الرجل" بمعنى أزلتُ شكواه، أو تعني إذا دفعته للشكوى، وكذلك الفعل "أعجم" الذي يجمع بين الإبهام والبيان معاً، فالتداخل هذا بين الأفعال وقوالبها الصرفية يعطّل إلى حدٍّ ما إضافة الفوارق الدلالية بين تلك الصيغ، وخاصة عندما تتضمن بعض القوالب معاني حروف النفي التي يعدل عنها في كثير من الأحيان، ممَّا يزيد الأمر إبهاماً[1].

و - قضايا صرفية أخرى ملبسة:

هناك العديد من القضايا الصرفية الأخر التي تسهم فـــي إيقـــاع الغمـــوض اللغوي، نذكر منها:

1- **الصيغة المترددة في التذكير والتأنيث والخطاب** ، فالفعل (تدْرُسُ) صيغة دلالتُها مترددة بين التذكير والتأنيث من جهة، والخطاب والغيبة مـــن جهـــة أخـــرى، والسياق هو السبيل الوحيد لفك المعنى وتبديد انغلاقه[2].

2- **التباين بين المفرد والمثنى والجمع :** حيث يوضع أحدها موضع الآخر، على أن الأصل أن يوضع كلٌّ لفظٍ على ما وضع له، ومن ذلك قوله تعالى: (إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا)[3]، وقوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)[4] أي صَـــغتْ قَلْبَاكُمَا، وفاقطعوا يمينيهما[5] وكذلك: (وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا)[6].

---

(1) عرار، ظاهرة اللبس: 110 -113.

(2) المصدر نفسه، 108.

(3) سورة التحريم، الآية: 4.

(4) سورة المائدة، الآية: 38.

(5) الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، 33

(6) سورة الحجرات، الآية: 9.

3- الاشتباه بين بناء المبني للمجهول والمبني للمعلوم في بعض الصيغ:

ومنها في الأفعال خُفت وبُعتُ وعُقتُ وخُفنَا وبُعنَا وعُقْنَا وأضرابها، مما يلبس فيها اسم المبني للمجهول بالمبني للمعلوم؛ لأنَّه يتوهم فيما مرّ أنَّها للفاعل والمراد للمفعول[1]لإنها عندما تكون أ وائلها مكسورة تقدّر للفاعل وعندما تكون أوائلها مضمومه فتعين أن تكون للمفعول [2] وقد جاء هذا البناء مخافة الوقوع باللبس الذي عُبّر عنه بعبارة (خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَب) حيث إنَّ الشكل يعدل إلى شكل آخر لا لبس فيه بفعل هذه القاعدة، كما في الثلاثي المعتل العين إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب بعد بنائه للمفعول؛ فإذا كان يائياً مثل : باع عدل إلى الضم أو الاشمام واجتنب كسره مخافة الالتباس بالمبني بالمعلوم، كما في (بِعتُ العبد)، وأما إذا كان واويا مثل سام اجتنب ضمه وعدل إلى الكسر أو الإشمام؛ لئلا يلتبس بالمبني للمعلو م نحو: (سُمتُ العبد)، وقوله (خيف لبسٌ)، في هذا الموضع أي من الفعل المبني للفاعل إلى الفعل المبني للمفعول، وقوله (يُجتنب)، أي حيث لا قرينة عن المراد، فاللّبس يتحقق عند عدم وجود القرينة[3].

4- دلالة جمع التكسير على الواحد والجمع:

وهنا يحصل التباس إن لم تتواف ر القرينة المعنوية أواللفظية، ومما جاء فيه مفرداً كلمة (الفُلْك) قوله تعالى: (فَأَنجَيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ)[4] وجمعاً في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم)[5]، فكلمة (الفُلك) هنا جمع للمؤنث؛ لأنَّه يستعمل

---

(1) الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، 30

(2) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (1979)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت : 38/6-39؛ ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت: 769هـ)، (2001)، شرح ابن عقيل، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان : 459/1، الصبّان، محمد بن علي (ت: 1206هـ)، (1997)، حاشية الصبّان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، ط 1، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان: 63/2، الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، 30

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 458/1-459؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 63/2

(4) سورة الشعراء، الآية: 119.

(5) سورة يونس، الآية: 22.

واحداً وجمعاً، مذكراًومؤنثاً، ومما جاء محتملا الإفراد والجمع قوله تعالى : (وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ)[1]، كما أن هناك كلمات مثل هِجان ودِلاص تقع في حكم كلمة الفُلك[2].

فعلى المستوى الصرفي فأنَّ أمن اللبس ضابط عام تحتكم إليه اللغة وتراعيه وترجع إليه في صوغ معانيها المختلفة، ويتضح اعتماد هذا الضابط كما تراه لطيفة إبراهيم النجار: "بالعدول عن البنية الملبسة إلى بنية أخرى يؤمن فيها اللبس، وثانيها اللجوء إلى بعض التغيرات الصوتية التي يتحقق معها أمن اللبس"[3] لأنَّ العربية تهجر اللبس وتميل إلى الإيضاح وإيصال المعنى بسهولة ويسر، فالظواهر الصرفية التي تؤدي إلى الغموض تتضافر مع غيرها من الظواهر الصوتية والنحوية الأُخر لتشكل انغلاقاً في المعنى وعدم توضيح الدلالة المرادة، وكما نجد أن بنية الكلمة في كل ما تقدم ذكره قرينة على معناها النحوي ودليلا أيضاً على الإعراب، وهذا يوجب الاعتداد بالبنية الصرفية أن تكون قرينة نحوية[4].

3.2 المستوى النحوي:

أشغلت الظاهرة النحوية كثيراً من اللغويين، ولعل أحد أهم الأسباب الداعية لذلك هو القرآن الكريم، الكتاب الذي أثار فيهم شغف البحث والتحليل لمعرفة معانيه والتمعن بإعجازه العظيم، وقد بذلوا مجهوداً كبيرا في تقعيد الظاهرة النحوية آخذين بعين العناية وسائل العربية في الإبانة عن المعنى كالإعراب ونظام الجملة، ومع ذلك قد يواجه القارئ أنماطا ملبسة حتى مع توافر سياق جملي.

فلا بد للنظام الجملي في اللغة أن يكون منطوقا على هيئة ترتضيها قواعد النظم في العربية وغيرها من اللغات، وهذا الأمر لا يستقيم بدون إبانة يفضي إليها

---

(1) سورة البقرة، الآية: 164.

(2) الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، 32.

(3) النجار، لطيفة إبراهيم، (1994م) البينة الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط 1، دار البشير، عمان، الأردن: 84.

(4) درويش، شوكت علي عبد الرحمن،(2004)، الرخصة النحوية، دون ناشر، عمان، الأردن، 217

هذا النظام؛ وبذلك يصبح شأن التركيب مستقيما، عمـادهُ السلامة النظميـة أولا، والسلامة الدلالية ثانياً [1] هذه السلامة التي أشار إليها سيبويه بقوله في باب الاستقامة من الكلام والاحالة: "فمنه مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"[2].

وعلى هذا الأساس فإن جملة الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة "[3] عند تشومسكي لا معنى لها، لأنها لا تحقق السلامة الدلالية مع السلامة النظمية والتي دعا إليها الجرجاني بما يعرف بنظرية النظم التي أشرنا إليها سابقاً.

وقد تتداخل المعاني النحوية المختلفة وتتنازل أيضاً وتنخفض درجة الوضوح للمؤشرات الفاصلة بينها، ويتأثر المعنى تبعاً لهذا التشابك والتداخل والتنازل، فمثلاً يقع تداخل بين المستويين الصرفي والنحوي، أو تنعدم الحركة الإعرابية التي لها دور بارز في تحديد المعاني النحوية [4] كما أن حروف المعاني قد تتعدم أحيانا وتتداخل أحيانا أخرى، أضف إلى ذلك بأن تغيير مواضع الكلم من تقديم وتأخير وما إلى ذلك من علاقة بالرتبة النحوية، كل هذا قد يخلق كثيراً من اللبس وتعدد المعاني المحتملة، فيضمحل عنصر الوضوح وتتقلص إمكاناته في النصوص والعبارات وهذا يتعارض مع السعي الحثيث لابن اللغة في الكشف والإبانة عما يريده من المعاني، على الرغم من استخداماته التركيبية الصحيحة في كثير من الأحوال.

وقد استخدم النحاة مصطلح الإبهام إضافة إلى مصطلح اللبس للدلالة على خفاء المعنى وغموضه، واستعمالهم للإبهام ياتي في باب التمييز، وهو يصف بعض المفردات من حيث دلالتها على الاوزان والمكاييل، وغيرها من الكلمات التي تحتاج إلى التمييز ليوضح معناها، ويدل عندهم على تمام الجملة تركيبياً، ولكنها من ناحية المعنى غامضة، مثلما يدل عليه مصطلح اللبس الذي يشير أيضاً إلى عدم وضوح المعنى بسبب التركيب النحوي ذاته من حيث احتماله لاكثر من معنى، أو وجود

---

(1) عرار، ظاهرة اللبس ص 58

(2) سيبويه، الكتاب: 1/25-26

(3) تشومسكي، البنى النحوية ص 19

(4) حسان، اللغة معناها ومبناها ص 224

كلمة تدل على العموم في بعض التراكيب، أو ان التركيب يحتمل أكثر من معنى، ومنه أيضاً خروج التركيب عن قاعدة أمن اللبس[1].

والقاعدة الصريحة ا لتي ينطلق منها النحاة وتحكم العلاقة بين المبنى والمعنى هي"إن خيف لبس يجتنب "[2] فإن اللبس قاعدة كلية تحكم التركيب النحوي في العربية وفي غيرها من اللغات، ويتأتى ذلك إما بالالتزام بالسمات والخصائص المميزة لكل لغة وهذا الأصل، أو بالخروج عن ذلك مع أمن اللبس، وبناء عليه فإنه يمكن تقسيم التراكيب العربية إلى قسمين : الأول منها قد أخذ بالأمر الأول والتزم بالخصائص المميزة للغة العربية أو خرج عليها في التزامها بقاعدة أمن اللبس، وثانيها تراكيب لم تلتزم بالخصائص المميزة، ولم تلتزم بقاعدة أمن اللبس، وهي تراكيب غامضة[3]، كما أن التراكيب التي تحمل أكثر من معنى تدخل ضمن نطاق الغموض لأنَّ مبناها يسمح بأكثر من معنى؛ ولان الأصل في المبنى أن يرتبط بمعنى محدد واحد لا غير، وهي تراكيب أطلق عليها المحدثون التراكيب الغامضة؛ وبما أن العربية تسعى للإبانة والوضوح فان جُلَّ تراكيبها واضحة وملتزمة بالخصائص المميزة لها، والتراكيب التي لم تلتزم بالخصائص المميزة، والتزمت قاعدة أمن اللبس عدت أقل وضوحا أو شبه غامضة[4].

فالتراكيب الغامضة التي يكون فيها خفاء وغموض للمعنى ونتيجة لاحتمال التركيب أكثر من معنى أو اشتمال التركيب على كلمة عامة ليست محددة تحمل أكثر من معنى، و "تحقيق أمن اللبس يعد من العلل التي تنبع من ذوق المتكلم وشعوره بالحرص على أن يكون كلامه مفهوماً بينا لا غموض فيه من غير إفصاح وقد تكَّفل النحويون بهذا إلافصاح وتبيين مواضع اللبس"[5].

---

(1) خليل، العربية والغموض، 128، 130 -131

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الاشموني: 63/2

(3) خليل، العربية والغموض، 123.

(4) المرجع نفسه، 126

(5) الحموز، عبد الفتاح أحمد، (1997)، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ط1، دار عمار، عمان، الأردن، 146.

وقد ينشأ الغموض نتيجة عن احتمال أن يكون التركيب محدَّ ولا عن تـركيبين مختلفين أساساً، مثل : "أحبُّ الحيوانات" التي قد تكون محولة عن "الحيوانات تُحِـبُّ" أو محولة عن "الناس يحبون الحيوانات " وهذا ما نادى به تشومسكي فـي نظريتـه الشهيرة بأن لكلِّ جملة من حيث التركيب النحوي مستويين هما التركيـب العميـق والتركيب السطحي وهذا ما أُشير إليه سابقاً في هذه الدراسة، وبعد أن استعرضـنا الحديث عن الغموض في التركيب وعلاقته بالمعنى فاننا نجمل أسـباب الغمـوض ومظاهره في التركيب على النحو الاتي:

أ. الإضافة (إضافة المصدر):

الإضافة من المواضع التي تخلق اللبس والتعدد الاحتمالي في المعنى وخا صة إذا أضفنا مصدراً مشتقاً من فعل متعد إلى اسم لاحق؛ فإن هذا التركيب قد يحتمـل أكثر من معنى، فتركيب "إعانة الدولة "فإنه يحتمل إعانة من الدولة أو يحتمل إعانة إلى الدولة، والظاهر من هذا التركيب السطحي متردد بين معنى الفاعلية والمفعولية ويمكن أن يرجح معنى على آخر بالنظر إلى العُرف السائد أو السياق العام(1).

ولكن هذا الأمر ليس مفردا في جميع أحوال المصدر المشتق من فعل متعَـدٍّ بل يقتصر على الحالة التي يكون فيها المضاف إليه قابلا لأنّ يقع قائما بالفعـل أو متلقياً له، فالمعنى في جملة (أكلُ الخبزِ)محدد بطبيعة الأشياء ومنطقها بأنّ الخبـز يكون مأكولاً، لا آكلا، كما أن إضافة المصدر المشتق من فعل متعدٍّ إلى مضاف إليه لا تشكل أيَّ غموض عندما يكون التركيب مألوفا بين الناس، ومتعـدد الاسـتعمال لديهم، فعندما نقول :"مكافأة المتفوقين "يقتضي الأمر بانّ المدرسة هـي التـي تقـدم المكافآت أو المتفوقين هم الذين يكافؤن (2) وممّا يزيد في تعقيد الإضافة وترشـحها للانزلاق نحو اللبس هو تتابع الإضافات مثل: هذا سرجُ غلامِ زيدٍ " فتتابع الإضافات

---

(1) الخولي، محمد علي، (1998)، دراسات لغوية، دار الفلاح للنشر والتو زيع، عمان، الأردن، 115، عرار، ظاهرة اللبس، 128

(2) المرجع نفسه، 115 -117

على هذا النحو يفصل بين مكونات الجملة الأساسية، مما يخالف توقعات القارئ أو السامع ويؤدي إلى صعوبة فهم المعنى(1).

وغموض الإضافة هو ناتج عن تجلي البنية السطحية بعد استوائها على بنيتين عميقتين لكل واحدة منها معنى مغاير للمعنى الآخر، ولكنهما تتوحدان ظاهريا في بنيتهما الشكلية التي هي محطُّ الغموضِ ومَثار بحثه، ويمكن إزالة اللّبس فيها بإعادة صياغة البنية السطحية إلى جملة واضحةٍ، فنقول: إعانة الدولة للمواطنين أو إعانة المواطنين للدولة.

ب. الضمير العائد:

وهو أحد أسباب إيهام العلاقات اللغوية في النصوص، عندما يعدل المتكلم عن تكرار الأسماء، ويجعل الضمير يقوم مقامها، وغياب مرجع الضمير يعني فقدان واحد من أهم مفاتيح النص وإدراك دلالاته، وغياب هذا المرجع أو التباسه هو إيذان بغياب الدلالة أو التباسها(2).

ولا يعني هذا أن كلَّ ضمير عائد يحدث لبسا، فالضمير الذي يعود في سياق جملة لمرجعه في الجنس والعدد وليس له مرجع آخر سوى مرجعه المتقدم المحدد، فهذا لا يشكل لبساً في دلالته على ما يعود إليه، كما أن الضمير العائد قد يتعدد ويختلف من حيث الجنس أو العدد، ولكن المتعين من هذا الأمر أن لكلِّ ضميرٍ مرجعا يؤوب إليه، فالعرف اللغوي والعلاقات السياقية تؤثر في توجيه المتعين من الضمير.

والضمير الملبس والمحير الذي تتفق مراجعه في الجنس والعدد يكون عندها مبعث للبس في كثير من الأحيان، فمثلاً جملة: "نصحتُ لأختي أن تبقى مع أمي لأنها مريضة "نجد أن تطابقا بين الضمير والاسمين اللذين يتقدمان كلمتي "أختي وأمي" ذلك أن الضمير يدل على التأنيث والإفراد، و "الأم" و"الأخت" لا تخرجانه عن هاتين الصيغتين وهنا يقع الاشتباه ويحدث التردد في تعيين المحدد منهما (3) فقوله

---

(1) خليل، العربية والغموض: 149

(2) القعود، الإبهام في شعر الحداثة: 266.

(3) عرار، ظاهرة اللبس، 125.

تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾[1] يحتمل الضمير أكثر من دلالة، فقد يحتمل أن يكون الضمير فاعل (يشاء) يعود على لفظ الجلالة الله أي يضل من يشاء إضلاله، ويهدي من يشاء الله هدايته، ويحتمل أن يكون الضميرُ فاعلَ يشاء يعود على البشر المكلفين فيكون المعنى يضلّ اللهُ مَنْ يشاء الضلالة، ويهدي من يشاء الهداية، أي أن من أراد الضلالة يبقيه على ضلالته، ومن أراد الهداية يَسّر له الهداية [2]، وفي قوله تعالى: ﴿الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾[3] كرّر النص القرآني كلمة "السوء"، لأنَّه لو قال: "عليهم دائرته" لوقع الالتباس، بأن يكون الضمير عائدا إلى الله تعالى [4] وقد يكون موضع اللبس في مرجع الضمير متعمداً لمن يريد ذلك تضليلاً وإيهاما عن المرجع المحدد، لغاية في نفس المتكلم فيوهم أنَّه يقصد مرجعا وهو في الحقيقة يريد مرجعا آخر، ولكنّه يموه ذلك، وقد يتدخل منطق الحياة في تحديد عودة الضمير ومرجعه ويقطع الشك الدائر بين الضمير ومرجعه كما في جملة "استأذن أخي أبي أن يتكلم"، "فالضمائر تقوم بدور مهم جدا في رفع اللبس والتوهم في كثير من المواطن التي قد يؤدي استعمال الظاهر فيها إلى اللبس وتعدد الدلالات"[5].

ج - ترتيب الجملة "التقديم والتأخير"، والرتبة النحوية:

غالبا ما يكون ترتيب الجملة في العربية سببا من أسباب الحيرة والاحتمال عند الوقوف على العديد من الجمل، فيقف المرء متسائلاً عن الطريق الصحيح لإعادة تنظيم الجملة وتحديد الأصل الذي تعود إليه، وتتعدد إشكالية التقديم والتأخير في الشعر أكثر منها في النثر، كما يعتبر سمة بارزة في النص القرآني وهو إحدى العلاقات الداعمة للإعجاز في لغته وبلاغته، وقد تناول الجُرجاني موضوع التقديم والتأخير وأسبغ عليه حميد الصفات، ويمكن إجمال ما قاله : "هو باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسعُ التصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعةٍ، ويفضي بك

---

(1) سورة فاطر، الآية: 8.

(2) السامرائي، الجملة العربية والمعنى، 84.

(3) سورة الفتح، الآية 6.

(4) الزركشي، البرهان في علوم القران: 489/2

(5) النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، 191

إلى لطيفةٍ، ولا تزال ترى شِعراً يروقك مسمعه، ويلطفُ لديك موقِعهُ، ثم تنظر فتجد سبب إنْ راقك ولُطف عندك، أنْ قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللَّفظ عن مكان إلى مكان "[1]

وبيّن أهمية التقديم والتأخير حازم القرطاجني بقوله: "ومن ذلك الإخلال بوضع الكلام وإزالة ألفاظه عن مراتبها حتى يصير المتأخر متقدما والمتقدم متأخرا، فتتداخل الألفاظ بعضها على بعض، فتشكل العبارة، ولا يتحقق نظامها قبل التقديم والتأخير ولا يعلم كيف كان "[2] وفي العربية ما يحافظ على رتبته، بأن يكون متقدما كالأدوات التي لها حقٌّ الصدارة في الجملة، وكذلك المعطوف عليه على المعطوف، والمبدل منه على البدل، والمؤكد على التوكيد، والموصوف على الصفة والجار على المجرور، والمضاف على المضاف إليه، والموصول على الصلة، وما عمل فيه حرف لا يصحُّ أن يتقدم عليه، والفعل على الفاعل، لأنَّ الفاعل لايتقدم على فعله إلاَّ على مذهب ابن مضاء، وواو المعية على المفعول معه، وفعل الشرط على جوابه وغير ذلك من المسائل[3].

ومن موجبات التقديم في العربية هو تقديم ما كان أصله التقديم، ولا مجال للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول، والمبتدأ على الخبر، وصاحب الحال عليها، أو أن يكون في التأخير إخلال بالمعنى، كقوله تعالى: (وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ)[4] فلو أخر "من آل فرعون" فلا يفهم أنَّه منهم، أو أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب، فيقدم لمشاكلة الكلام ولمراعاة الفاصلة، كقوله: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، 106

(2) القرطاجني، منهاج البلغاء، 187

(3) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (1985) الأشباه والنظائر في النحو، ط 1، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 140/1، الحموز، عبد الفتاح أحمد، (1984) التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط 1، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، 101، الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، 19 -20

(4) سورة غافر، الآية: 28.

خيفَةً مُّوسَى)[1]، فإنه لو أخر "في نفسه" عن "موسى" فات تناسب الفواصل، لأنَّ قبله (يخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى)[2] وبعده (إِنَّكَ أَنتَ الْأَعْلَى)[3].

وفي الآية: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ)[4] قدَّم المجرور على المفعول الأول؛ لأنَّ الإنكار متوجه إلى الجعل لله، لا إلى مطلق الجعل، والأصل فيها "وجعلوا الجنَّ شركاءَ لله"، كما يكون التقديم أيضاً لأجل الاختصاص؛ وذلك بتقديم المفعول أو الخبر أو الظرف أو الجار أو المجرور ونحوها على الفعل، كقوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ)[5] أي نَخصُك بالعبادة[6].

وللقرائن المعنوية والإعرابية دور هام في فصل المعاني الإعرابية وخاصة في البناء الذي لا يعرف فيه المعنى بسبب اللفظ ، فجملة "ضرَب موسى عيسى" فلا يفهم الفاعل من المفعول وإنما يكون التمييز بينهما بأنْ أُلزمَ الفاعل التقديم [7] ولو قيل "أكل الكمثرى يحيى" و"كَسر الزجاج الحجر" و"خرقَ الثوب المسمار" فُهم الفاعل من المفعول من المعنى، إذْ أن منطق الأشياء يجعل يحيى والحجر والمسمار هي التي قامت بالحدث، وعندما تعجز القرينة الإعرابية عن تحقيق المتعين لعدم ظهورها فلا بد من مراعاة الرتبة من خلال جعل الأول فاعلا والثاني مفعولاً، ليتحقق المراد ويندفع اللبس، كما في جملة "ضرب أخي صديقي" و"تقديم الأبواب وتأخيرها داخل الجملة لا يكون إلاَّ حيث يؤمن اللبس، واللبس لا يؤمن إلاَّ بظهور العلامات الإعرابية التي يطرأ عليها التقديم والتأخير، لأنَّ علامات الإعراب تعتبر قرينة دالة

---

(1) سورة طه، الآية: 67.

(2) سورة طه، الآية: 66.

(3) سورة طه، الآية: 68.

(4) سورة الأنعام، الآية: 100.

(5) سورة الفاتحة، الآية: 5.

(6) الزركشي، البرهان في علوم القران: 233/3 - 236

(7) العكبري، أبو البقاء عبد الله ابن الحسن (ت: 616هـ)، (1987)، التّبيان في إعراب القرآن، ط2، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان:، 171.

على الباب النحوي في الجملة قبل وقوع التقديم أو التأخير وبعده، كما تُميَّز الكلمة الدالة على الباب النحوي في الجملة من غيرها من الكلمات المجاورة لها"[1].

والذي يسمح بتغير ترتيب الكلمات هو ظهور علامات الإعراب التي تحدد وظيفة الكلمة، وتحفظ دلالة الجملة، وإن لم تظهر هذه العلامات، فيعني الالتزام بإثبات الرتبة النحوية التي تتطلب وضع الكلمات بالمواقع الأصلية لها داخل الجملة وعدم جواز تغيير هذه المواقع؛ لأنَّ هذا التغيير يؤدي إلى اختلال في العلاقات النحوية التي تربط هذه الكلمات[2].

وترتبط الرتبة النحوية مع الظواهر الموقعية بعلاقة وثيقة، لأنَّ الرتبة تحفظ الموقع والظاهرة الموقعية هي التي تحقق مطالب الموقع، إضافة إلى ذلك أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر من تجاذبها مع الإعراب، وتتجاذب مع المبنيات والادوات والظروف أكثر من تجاذبها مع مبنى آخر؛ فالرتبة تشكل قرينة لفظية تخضع لمطالب قاعدة أمن اللبس، وقد ينتج عن ذلك أن تنعكس الرتبة بين الكلام، ويتبادل كل منهما المواقع ويتوقف الكلام على الرتبة أو على عكسها مثل: "السلام عليكم" في حال التحية، "وعليكم السلام" في رد التحية[3].

كما أن للفصل بين العامل والمعمول أثرا في وجود اللبس في الكلام؛ لأنَّه خروج عن أصل الكلام الذي وجد لأجل الفائدة، إلاَّ أن دخول عنصر أجنبي بين المتلازمات مسموح به بشرط مراعاة أمن اللبس، ولكن بنيت كثيرٌ من التراكيب والجمل بدون الأخذ بهذه القاعدة، وعندها يجب الإحاطة بمعنى الجملة وسياقها وأيضا مراعاة أسس الصحة النحوية، ومنه الفصل بين الفعل وفاعله بالحال، ومن ذلك قول الشاعر الذي كنَّى عنه المؤلف بالآخر:

نَصَبَتْ لِيَ الفِخاخُ تُرِيدُ صَيْدِي وَقَدْ أَفْلَتُّ مِنْ قَبْلِ الفِخَاخُ

فقد أراد الشاعر (نصبت لي الفخاخ، تريد الفخاخ صيدي، وقد أفلتُّ من قبل)، أي أنَّه رفع الفخاخ والظاهر يقتضي جرّه، فرفعه بفعله تريد وجرّ "قبل" لأنَّه يريد

(1) الخلفات، إبراهيم،(2002)، الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة، ط1، عمان، الأردن: 16.

(2) المرجع نفسه، 17-18.

(3) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 208-209.

النكرة والتنوين، كأنه أراد :"من قبلٍ الفِخَاخُ" وقد حذف التنوين لالتقاء الساكنين [1]، ومنها أيضاً الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو من أفحش ما جاء في الشعر ودعت إليه الضرورة على حد قول المؤلف، ولكن المحقق ذهب إلى أن الأول قد بالغ في إنكاره، وإنّما هذا الفصل هو لغة صحيحة ليست بالشائعة الكثيرة، كبيت الشاعر الذي أنشده الحسن بن كيسان:

تمرُّ على ما تستمرُّ وقد شَفَتْ　　　غلائلَ عبدُ القيسِ منها صدُورِها

وتقدير الكلام: و(قد شفتْ غلائلَ صدورِها) وترتيبه: (وقد شفتْ عبدُ القيسِ منها غلائلَ صدورِها) والغلائل جمع "غليلة" مثل عظيمة وعظائم، ويريد "غلائل عبد القيس منها غلائل صدورها" قد حذف المضاف اجتزاءً بالأول منه [2] وقد جمع بيت الفرزدق في مدح إبراهيم بن هشام المخزومي بين أكثر من موضع في التقديم والتأخير:

وما مِثْلُه في الناس إلاَّ مُمَلَّكاً　　　أبو أمِّهِ حيٌّ أبوهُ يقاربُه

والممدوح هو خال هشام بن عبد الملك أمير المدينة، والمعنى : (وما مِثْلُه في الناس حيٌّ يقاربه إلاَّ مُمَلَكاً أبو أمِّه أبُوه)، وقد فصل بين المبتدأ والخبر بما ليس منهما (أبو أمه)، والخبر (أبوه) والفاصل (حيّ) الذي هو حد الابتداء، وقدم الاستثناء وحده الأصل أن يكون مؤخراً، وفصل بين الصفة والموصوف بما ليس منهما، فالموصوف (هي) والصفة (يقاربه) والفاصل (أبوه)، علاوة على ذلك فإن البيت مُتَعَسَفٌ في ترتيبه ليدل قائله على أنَّ الممدوح هو خال هشام الخليفة[3].

ولعلَّ إشكالية التقديم والتأخير قد أخذت نصيبا وافرا من اهتمامات النحويين في دراساتهم اللغوية، وكانت مبعثاً من بواعث اللبس التي لا يستطيع إعادة ترتيب علاقاتها النحوية، ووضعها حسب رتبها إلاَّ المؤهل بالدَّربة والاطلاع الواسعين.

---

(1) الفارقي، الإفصاح: 149، الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، 22.

(2) الفارقي، الإفصاح: 201، المرزباني، الموشح، 162 - 163

(3) الفارقي، الإفصاح: 84، 87.

د - التّعلّق:

معنى التّعلّق الارتباط المعنوي "[1]، ويخصُّ شبه الجملة (الظـرف والجـار والمجرور) الأيد "من تعلقها بالفعل أو ما يشبه الفعل أو ما أوِّل بما يـشبهه، أو يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدِّر "[2] والتعليـق هـو إنشاء علاقات بين المعاني النحوية بواسطة القراءة اللفظية والمعنوية والحالية"[3].

ويستثنى من التعلق الحروف الزائدة، ويستثنى أيضاً : لعلَّ في لغـة عقيـل، ولولا في مَنْ قال: "لولاي، لولاك، لولاه"، ورُبَّ، وكاف التشبيه، وحروف الاستثناء: خلا، وعدا، وحاشا إذاَ خُفِّضْنَ [4] ففي جملة فلانٌ حاتمٌ في قومه " تعلق الظرف بمـا في "حاتم" من معنى الجود، وهذا التعلق بما يشبه الفعل لما فيهمـا مـن اشـتراك المعنى[5] ومن تعلق الظرف أيضاً قوله تعالى: (فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ)[6] فـإن المتبـادر تعلق "مع" بـ"يبلغ"؛ ولكنها متعلقة بمحذوف تقديره: فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي[7].

ومن تعلق الجار والمجرور أيضاً قوله تعالى : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)[8]، فهذا يحتمل أن يكون الختم على القلـوب والـسمع وتكـون الغشاوة على الأبصار، ويحتمل أن يكون الختم على القلوب والسمع، منتظمة بحكـم واحد[9] حيث يحتار القارىء في تعليقها، وينتج عن ذلك تردد بين المعنيين.

---

(1) ابن هشام، جمال الدين (ت: 761هـ)، (1987م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان: 440/2.
(2) المصدر نفسه: 433/2
(3) درويش، الرخصة النحوية، 185.
(4) ابن هشام، المُغني: 440/2-442.
(5) المصدر نفسه: 434/2-435.
(6) سورة الصافات، الآية: 102.
(7) ابن هشام، المُغني: 531/2.
(8) سورة البقرة، الآية: 7.
(9) الزركشي، البرهان في علوم القران: 179/2، السامرائي، الجملة العربية والمعنى، 21

فهناك رابط معنوي بين المتعلق والمتعلق به ، ويتخلق الاشتباه النحوي بسبب عدم تحديد المتعلق به، وترشحه لأن يكون أكثر من عامل، ويترتب على هذا الاشتباه لبس في المعنى المراد، ففي الآية الكريمة : ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾[1] فإن المتبادر هو تعلق "مِن"بأغنياء بحكم المجاورة، و لكنّها متعلقة بالفعل "يحسب"؛ لأنَّ المعنى يفسد اذا علقت بأغنياء، ويفسده أنهم متى ظنهم ظان قد أستغنوا من تعففهم، علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بحالهم [2] ويزداد هذا المتعلق غموضاً عند تعلقه بمحذوف، فَيُفتح باب الاحتمال لتأويل الفعل المحذوف وتقديره الذي يحتاج إلى ضوابط سياقية لتحديده وتعيينه.

ومن التعلق أيضاً ويساهم في وجود الاشتباه واللبس، ما تعود إليه بعض الكلمات، ومن ذلك تعلق الاسم الموصول في حالات مخصوصة والصفة وصاحب الحال، والمستثنى؛ فالاشتباه في الاسم الموصول يشبه إلى حد قريب اللبس الآتي من مرجع الضمير حيث، يتشابه العائد فيهما على مرجعه، فمثلاً جملة (مررتُ بأمّهات الطالبات اللواتي ذهبنَ إلى الرحلة) فالاسم الموصول (اللواتي) عاد إلى مرجعين متطابقين هما الأُمهات والطالبات، وتردد المعنى بين هذين الاسمين[3].

وأمّا الصفة فينشأ الغموض فيها في حالتين : الأولى، عندما يكون هناك مضاف ومضاف إليه وصفة معرَّفة، فيصعب تحديد الصفة بالنسبة للمضاف أو للمضاف إليه؛ لأنهما يتبادلان في التعريف، فتكون الصفة المعرَّفة محيِّرة ومربكة في تحديد موصوفها، ففي جملة :"اختبار الذكاء اللغوي" فهل صفة اللغوي تخص (الاختيار) أم تخص الذكاء؟ إلاَّ أنَّه في بعض الحالات ينتفي الغموض بسبب شيوع الاستعمال، واستخدام منطق العرف السائد فمثلاً قولنا صفات الفقرة الجيدة، حتما بأنّ الصفة الجيدة هي للفقرة وليست للصفات، وفي بعض الحالات لا يكون هناك مَبْعَثٌ

---

(1) سورة البقرة، الآية: 273.

(2) ابن هشام، المُغني: 2/532-533.

(3) عرار، ظاهرة اللبس، 135-136

ملبس عندما تكون الصفة صالحة للطرفين ومنطبقة عليهما كما في جملة (منحنى التوزيع الاعتدالي) ففي كلتا الحالتين المعنى واحد في علم الإحصاء[1].

والأمر الثاني الذي يخص الصفة عندما تكون الصفة منسوبة وتابعة لمنسوبها حيث تشكل البنية السطحية بنيتين عميقتين، لكل منها معنى مغاير للآخر، فالتركيب: (مدرس جامعي) تعني إما أنْ يكون مدرسا جامعياً يدرّس في الجامعة، أو تعني أنَّه مدرس يدرس في الجامعة أو قد درس فيها[2].

وصاحب الحال يأتي مشكلاً أيضاً عندما تكون الحال صالحة لأن تعود على أكثر من متعين لها خلال الجملة؛ فمثلاً جملة (قابلته فرحاً) فالحال فرحاً يتردد تعلقها بمرجعين هما: الضمير المرفوع الذي يعبر عن المتكلم والثاني الضمير الواقع في موقع المفعول به، فهل الفرح كان بادياً على المتكلم أم على من يخاطبه ويقصده؟

وفي الاستثناء أيضاً؛ فإن اللبس ياتي عندما يكون المستثنى صالحا لأنَّ يكون مستثنى من أجزاء الجملة التي تسبقه فمثلاً جمله (سلمت على الكبار والصغار إلاَّ بعضَهم) فهل بَعضهم مستثنى من الكبار أم من الصغار؟[3].

وهناك تعلق ملبس آخر يقع عندما ياتي تشبيه بعد نفي، فقد يفهم المعنى على أن المشبه هو الحالة المنفية أو غير المنفية، مثل: (لا يكتب الولد مثل أخيه)، فقد تعني هذه الجملة: أن الولدَ لا يكتب وأن أخاه لا يكتب أيضاً، أو أن الولد لا يكتب ولكنّ أخاه يكتب، أو أن كليهما يكتب ولكنّ الأخ أفضل في الكتابة، والسّياق يوضح المقصود بذلك[4].

هـ - خفاء العلامة الإعرابية:

للعلامة الإعرابية دور هام في تعيين المعنى وتحديده -بقطع النظر عن لأطوات التي نادت بعدِّها إشارات أخرى - وتؤدي أدواراً وظيفية في الإبانة عن المعاني النحوية "يقول السيوطي: "إن الأسماء لما كانت تعتور المعاني وتكون فاعلة

---

(1) الخولي، محمد علي،(2001)، علم الدلالة علم المعنى، دار الفلاح، عمان، الأردن، 161 -163.

(2) الخولي، مدخل إلى علم اللغة، 116.

(3) عرار، ظاهرة اللبس، 140 -141

(4) الخولي، علم الدلالة علم المعنى: 152 -153

ومفعولة ومضافة، ولم تكن بصورها وأبنيتها أدلة على المعاني جعلت حركات الإعراب تبين عن هذه المعاني وتدلُّ عليها، ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة "[1] ولكن هذه العلامات لم تُعد هي المتحكم الوحيد الذي يعتمد عليه في تحديد هذه المعاني، إذ إنَّ للسياق وقرائن أُخر أدواراً لا تقل أهمية عنها؛ وقد يتعذر ظهور العلامة الإعرابية تعذرا يقود إلى التباس في المعنى النحوي الذي تؤديه العبارة، وهذا لا يعني أن كلَّ خفاءٍ للحركات الإعرابية يقوي إمكانية تحقق اللبس والاحتمال، فعندها نستعين بقرائن وإشارات أخرى في النص تدل على المعنى، ففي جملة : "أكلَ الكمثرى عيسى " يتحدد المعنى بالإلف اللغوي المعروف، وفي جملة: "كسر الزجاجَ الحجرُ" يكون المعنى واضحاً بدون أن تكون للعلامة دور في إبرازه.

وقد يكون سبب خفاء العلامة الإعرابية في المبنيات التي يلزم آخرها حركة واحدة والأسماء المقصورة والأفعال المنتهية بالألف وعند إضافة الاسم إلى ياء المتكلم، كل هذه الأمور محطات ملبسة في معانيها نتيجة لعدم ظهور العلامة الإعرابية عليها، فمثلاً جملة : "سأل عيسى موسى " فكلا الاسمين محتمل الفاعلية والمفعولية، والذي التزم فاعلية الأول لجأ إلى الرتبة النحوية، فتحديد السائل والمسؤول أمر يحتاج إلى فضاء يساعد على معرفة المتعين، وكذلك جملة : (رأيت رفيقَ أخي مصطفى) فاللبس والاحتمال في المعنى متردد بين: أن مصطفى صديق لأخي، والمعنى الآخر أن مصطفى هو أخي، وقد رأيت رفيقه، وأيضا جملة : "أتتك به بشرى"، فهذا لبس مزدوج بفعل تداخل المستوى الصرفي والنحوي فكلمة "بشرى" مشتركه بين المصدرية والاسمية فقد تكون فاعلاً؛ لأنها اسم وقد تكون مفعولاً لأجله منصوباً؛ لأنها مصدر، فالعلامة الإعرابية مثلما تشكل عاملاً حاسماً في تحديد المعنى وتقريبه لدى القارئ، يشكل فقدانها في بعض التراكيب مبعثاً على اللبس والغموض[2].

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر، 1\76.

(2) عرار، ظاهرة اللبس، 131 -134

ويعلق على ذلك نهاد الموسى : "وتزداد احتمالات اللبس في النص العربي غير المشكول خاصة؛ إذْ إن الشكل التام بل الجزئي قد يدفع احتمالات اللبس في كثير من المواضع مثل حَسُنَ، حُسْن، حَسَن، وَرْدَ، وَرَدَ، وَرَدّ ... ولكن جلّ نصوص العربية المعاصرة قد امتثلت لترك الشكل (إلا قليلاً) ويوطِّن العربي نفسه على قراءة النص غير مشكول متقبلا بعض التعثر والتردد عند قراءة بعض المواضع المحتملة معوّلا على أنّه بعد الفهم يستطيع القراءة على الوجه المقصود"[1].

و - الأدوات اللغوية وتعدد معانيها:

الأدوات اللغوية هي الموجه الحقيقي للمعنى في الجملة ووسيلة الربط بين أطرافها، "إن الأسماء والأفعال عناصر لغوية بمثابة اللبنات المفككة المرصوفة لا يجعلها حائطا مبنيا إلاّ هذه الادوات، التي تربط اللبنة إلى أختها وتقربها إلى مناسبتها، ولذلك كان دور الأدوات أخطر الأدوار لأنَّه هو الذي يكوّن اللغة"[2].

ومبعث الغموض في هذه الأدوات لا يكمن في تعدد معاني هذه الأدوات فحسب، وإنما في التداخل بين هذه المعاني، لأنَّ اللغة قد أطاعت لهذا التعدد، فمن الأفضل أن يكون لكل أداة معنى واحد ووظيفةٌ واحدة أو وظيفتان عند الضرورة القصوى، فمثلاً نجد أن معنى (مِنْ) للتبعيض وبيان الجنس في جملة (جئتك بشيء من الذهب) والمعنى متردد بين الأمرين[3].

ومن الأدوات المفضية للبس أيضاً حروف العطف التي تسبب لجملة العطف الاحتمالات والشك، ففي قولنا "ينتجون الصواريخ المضادة للطائرات والمصفحات " نجد أن هذه الجملة قد احتملت جملتين عميقتين هما : أنهم ينتجون الصواريخ

---

(1) الموسى، نهاد، (2000) العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، ط 1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 281.

(2) شاهين، عبد الصبور، (1986) العربية لغة العلوم والتقنية، ط 2، دار الاعتصام، القاهرة، مصر، 92.

(3) عرار، ظاهرة اللبس، 153

والمصفحات، والثانية أنهم ينتجون نوعين من الصواريخ: نوع مضاد للطائرات ونوع مضاد للمصفحات، وينشأ الغموض من صعوبة تحديد المعطوف عليه[1].

وقد كان لبعض حروف المعاني الأثر الواضح في اختلاف علماء الفقه في مسائل تخص الدين واجتهاداتهم في تفسيره، حيث كان المعنى يختلف من دلالة حرف لاخر، وبالتالي يختلف الحكم الشرعي تبعاً للمعنى الذي عدَّه كل فريق من العلماء، ففي الآية : ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ ﴾[2] اختلف العلماء في مدلول باء الجر هنا، فقيل : أنَّها للإلصاق والمراد المسح بالرأس، أي أنّهم ملصقو المسح ببعضه، وقيل:الباء للتبعيض، وهذا الوجه ينكره أكثر النحاة، وقيل هي زائدة مؤكدة، وعلى هذه الوجوه ظهر الاختلاف بين العلماء في مسح الرأس[3].

فتعدد معاني الأدوات النحوية قد يفضي إلى الغموض، ويجعل السامع متردداً في المعنى المراد.

ز - تداخل المعاني النحوية وتعدد وجوه الإعراب:

وهذا يعني أن هناك اشتباهاً في المعنى النحوي؛ لاحتماله أكثر من وجه إعرابي، ولكل منها دلالته الخاصة، وأطلق عليها ابن هشام "المشتبهات"[4]، وقد يكون هذا التعدد نتيجة لاختلاف القراءات القرآنية، ففي قوله تعالى : ﴿وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[5]، ذكر العكبري (ت: 616هـ) أن (شيخا) حال مؤكدة من (بعلي)، والجملة (هذا بعلي) مبتدأ وخبر، ولكنَّ الأعمش قرأها (شيخٌ) بالرفع، وعليه فإن إعرابها قد تغيَّر وأضحى لها سبعة أوجه، هي : أنَّها خبر للمبتدأ اسم الإشارة وبعلي بدلٌ منه، والثاني: أن يكون خبراً وبعلي عطف بيان، والثالث: أن تكون (بعلي)مبتدأ ثانياً،

---

(1) الخولي، علم الدلالة علم اللغة: 159 -160؛ الخولي، دراسات لغوية، 122 -123.

(2) سورة المائدة، الآية: 6.

(3) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت: 745هـ)،(2001)، تفسير البحر المحيط، ط1، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 451/3

(4) ابن هشام، المُغني: 598/2

(5) سورة هود، الآية: 72.

و(شيخٌ)خبره، والجملة خبر هذا، والرابع : أن يكون (بعلي)خبر المبتدأ و (شيخٌ) خبر مبتدأ محذوف، تقديره : أي هو شيخٌ، الخامس أن تكون (شيخ) خبراً ثانياً، والسادس أن تكون (بعلي) و(شيخٌ)خبراً واحداً كما تقول : هذا حلو حامضٌ، والأخير: أن تكون (شيخٌ) بدلاً من بعلي[1].

وهناك اشتباهات قد تقع بسبب تداخل المعاني النحوية ففي الآية الكريمة : (يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً)[2] يتداخل إعراب (خوفاً وطمعاً) احتمال المفعول له (يريكم البرق لأجل الخوف والطمع) أو الحال:(يريكم البرق خائفين طامعين) وقد يكون هناك معنى ثالث هو المصدر (فتخافون خوفاً)[3].

كما يحدث الاشتباه بين المصدر والظرف والحال، كما في جملة : (سَرْتُ طويلاً) وهناك اشتباه أيضاً نجده بين المفعول المطلق والمفعول به كما في جملة : (أنت لا تعلم شيئاً) واشتباه آخر بين المفعول به والمفعول معه في جملة : (أَكْرَمْتُكَ ومحمداً) وأيضا بين الحال والتميز كما في : (كَرُم زيدٌ ضيفاً)[4] يحدث بين الصفة والخبر كما في جملة (زيد كاتب شاعر)، فإن الثاني خبر أو صفة للخبر بينما نجده محدداً في جملة (زيد رجل صالح) فإن الثاني صفة لا غير [5] ويحدث أيضاً الاشتباه بين تمام كان ونقصانها، وكذلك التردد في إلغاء (ما) في (إنما) عندما تكون (ما) كافة و(إن) مكفوفة، وهي في الوقت نفسه قد تكون (ما) اسما موصولا بمعنى (الذي) وعندما تكون مصدرية كقوله تعالى : (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ)[6] فعلى وجه الموصولة يكون الكلام(إن الذي صنعتموه كيد ساحر)، وعلى وجه المصدرية إن

---

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 2/707- 708

(2) سورة الرعد، الآية: 12.

(3) عرار، ظاهرة اللبس، 165 -166

(4) المرجع نفسه، 166- 171

(5) ابن هشام، المُغني: 2/598

(6) سورة طه، الآية 69.

صنيعكم كيدُ ساحر [1]، فمثل هذه الأدوات ليس في أي منهـا تحديـد قطعـي تـام لإحتمالها أكثر من وجه إعرابي، ولان المتحكم بها هو السياق المقـامي أو الحـالي الذي هو يقرر المعنى الإعرابي لها.

والاشتباه الإعرابي يقود بالطبع إلى تعويم دلالي، فقد يعطى الـ نص أو العبارة أكثر من حكم تبعا للمعنى الإعرابي غير المحدد، ولكننا نستطيع أن نزيل هذا اللبس بالعدول عن الصيغة الحالية للجملة إلى صيغة أكثر تحديـداً، ففـي جملـة "لله دره فارساً" وجملة "ما احسنه كاتبا"، فالمنصوب في الجملتين يحتمل الحاليـة والتمييـز، وهذا الأمر يطمس المعنى في هاتين الجملتين؛ لذلك يتوجب أن نقول : "لله دره من فارسٍ، وما أحسنه من كاتبٍ "، فنكون قد حددنا الجملة في إطار المعنى الـدال بهـا على التمييز [2].

وقد بيّن الدكتور نهاد الموسى : "أن تعدد الوجوه الإعرابية فـي كثيـر مـن الأمثلة ممّا لا يلحق بركب اللبس والا حتمال إذْ أنَّها تعود إلى خـلاف منهجـي أو لهجي" [3].

فتعدد وجوه الإعراب يفضي إلى الغموض، ويجعل القارئ أو السامع متردداً في الوجه الإعرابي المراد، والمعنى المنوي من ذلك.

ح - الحذف:

الحذف لغة الإسقاط، واصطلاحا إسقاط جزء الكلام أو كلّه لدليل [4] والحذف الذي يعنينا هنا هو ما تقتضيه صناعة النحو، وذلك كأن نجد خبرا بـدون مبتـدأ أو العكس أو شرطا بدون جزاء أو العكس أو معطوفا بدون معطوف عليه أو معمـولا بدون عامل نحو : "ليقولنَّ اللهُ" ونحو: "قالوا خيراً" ونحو: "خير، عافاك الله" بتقـدير:

---

(1) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 6/241-242؛ الشاعر، حسن موسى، (1994)، تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري، ط1، دار البشير، عمان: 54-55.

(2) السامرائي، الجملة العربية والمعنى، 20.

(3) الموسى، العربية وابناؤها 19-33 نقلاً عن: عرار، ظاهرة اللبس، 171.

(4) الزركشي، البرهان في علوم القران: 3/103.

"خلقهن" و"أنزل"، و"بخير"وذلك لأنَّ الـ صنعة تقتضي ذلك[1] "وكل ما كان معلوما في القول جاريا عند الناس، فحذفه جائز لعلم المخاطب"[2].

وللحذف شروط ثمانية حددها ابن هشام (ت: 761هـ) في كتابه المغني[3]، وهي تدور في مجملها حول مطلب الإبانة والإفهام في الحدث الكلامي، بغية التواصل والإفهام بعيدا عن اللبس والغموض الذي يتأتى من جهة الحذف وخاصة إذْ لم يشفع السياق المقامي والحالي في الإفصاح والتوضيح عن المعاني التي تحملها الألفاظ، وهذا يكون في العبارات أو النصوص المنطوقة أكبر منها في اللغة المكتوبة، حيث يتعدد الكلام بعد تجرده من سياقه الحي[4]، والأصل يقتضي بذكر الجملة بكامل الأركان دون نقص يشوبها أو حذف يعتريها، ولكن واقع اللغة ليس كذلك، فهناك تراكيب محذوف منها بعض أجزائها لأسباب مختلفة، وفي ضوء النحو المبني على المنطق في تلك الصور التعبيرية، لم نستطع أن نتلمس لها الأسباب، ولجأنا إلى التقدير والتكلف[5].

ويقع الحذف بوجود دليل يتحقق معه أمن اللبس، والدليل نوعان : دليل على الموضع، ودليل على التعيين، وأوجه الغموض تأتي للحذف من نواح مختلفة منها : أنَّه يؤدي إلى احتمال دلالي وإعرابي، ويؤدي إلى ذكر ألفاظ تفضي إلى الاحتمال في المعنى لعدم وجود الدلالة القطعية، كما أن الحذف يعمل على الاشتراك في الإعراب مما يفضي إلى اشتراك في الدلالة المبنية على هذا الإعراب أو ذاك، بالإضافة إلى تعدد احتمالات المحذوف، فقد يكون في التعبير حذف يحتمل أكثر من تقدير، فيكون لكل تقدير معنى[6]، وقد يكون في العبارة أكثر من محذوف، كما في

---

(1) ابن هشام، المُغني: 2/649-650

(2) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 286هـ)، (1968) المقتضب، ط 1، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 3/254

(3) انظر: ابن هشام، المُغني: 2/603-610

(4) عرار، ظاهرة اللبس، 148

(5) الرمالي، ممدوح عبد الرحمن، (1996) العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان، 126.

(6) السامرائي، الجملة العربية والمعنى، 17-18

حذف المضاف الذي يمكن أن يكون مضافا أو إثنين أو ثلاثة متضايفات، ففي الآية الكريمة: (وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)[1]، فإنَّ المحذوف (حبَّه)؛ أي حبَّ العجل وهو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه [2]، وفي الآية (فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ)[3] أي فإن تعظيمها من أفعال تقوى القلوب [4]، وهذا فيه حذف مضافين، وفي الآية: (فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى)[5] أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذف ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها، وهذا من حذف ثلاثة متضايفات [6]. وتحذف الجملة في القسم والشرط، وقد يحذف الكلام بجملته بعد حروف الجواب وبعد نِعم وبِئس إذا حذف المخصوص بعد حروف النداء وبعد إن الشرطية، ومثال حروف الجواب كما يقال: أقام زيد ؟ فتقول نَعم، وألم يقم زيد، فتقول : نَعم، إن صَدَّقتَ النفي، وبلى، إن أَبْطَلْتَه[7].

وكثير من الكلمات يكون ذكرها دافعا للبس والغموض ولو حذفت لاختلطت بمعانٍ أخرى أو انقلبت المعاني التي تؤديها، ومثال ذلك : خرجت هي نفسها فأُكِّد الضمير المستتر في (خرجتْ) ولولا الضمير المنفصل لالتبس المعنى وكان بمعنى أنَّها ماتت، فذكر الضمير أزال اللبس[8].

ويرتبط بالحذف مصطلحا التأويل والتفسير الذان اختلف فيهما المفسرون القدامى، فمنهم من ذهب إلى أنّهما بمعنى واحد، ومنهم من فرق بينهما، إلاَّ أن لفظ التأويل قد شاع في مؤلفات النحو المختلفة، وهي تدور في فلك حمل النص على غير

---

(1) سورة البقرة، الآية: 93.

(2) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: 322هـ)،(2006)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، 231

(3) سورة الحج، الآية 32:

(4) ابن هشام، المُغني: 624/2

(5) سورة النجم، الآية 9.

(6) ابن هشام، المُغني: 625/2

(7) المصدر نفسه، 648-649

(8) السامرائي، الجملة العربية والمعنى، 75

ظاهره، لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي [1]، ويعبر عن التأويل بألفاظ أخرى حملت المعنى نفسه ومنها التخريج، والحمل، والتوجيه، والتقدير، ومنها الوجه والاعتقاد، والاعتماد، والتناول، والحل، ومنها القانون، والتفسير، وقد فرق النحويون بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، فالأول لا يعتد بالصناعة النحوية، أما الثاني فلابد منه[2]،وقيل أن التفسير أكث ر مما يستعمل في الألفاظ ومفرداتها، والتأويل أكثر ما يستعمل في المعاني والجمل – وقيل غير ذلك[3].

وقد أرجع عبد الفتاح الحموز التأويل لجملة من الأسباب، وهي : نظرية العامل، وهذا يتعلق بمسائل الحذف، وأيضاً الافتنان في الأوجه الإعرابية ثم المعنى حيث إن بعض المواق ع في القرآن الكريم لا يحمل فيها النص على ظاهره، لأنَّه لو حمل لفسد المعنى، ومنها أيضاً المذاهب الدينية، فكل مذهب يؤوّل الكلام بما يتفق مع منهجه الديني، وذكر أيضاً الاحتجاج للقراءات القرآنية التي خرجها النحاة بتأويلات متعددة حتى أنهم لحَّنوا بعض القراء ووصد فوا بعض القراءات بالشذوذ عندما يستعصي عليهم التأويل، ومن أسباب التأويل أيضاً الأصل النحوي الذي كان مبعث خلاف عند النحاة، ولكل منهم رؤيته في هذا الأصل[4].

وقد عد الحذف من المسائل الأكثر شيوعا التي يلجأ فيها إلى التأويل، وهو حذف يدور في فلك المعنى بالإضافة إ لى الزيادة وتضمين الأفعال معاني غيرها من الأفعال والحروف، وكذلك التقديم والتأخير [5] وكل هذه الأمور تسوغ التأويل وتجعل المؤول خاضعا لتقدير المتلقي الذي قد يلامس الدقة والقرب فيما يذهب إليه وخاصة عند وجود دليل الحذف، أما إذا لم يكن هذا الدليل موجودا فإن أمر التأويل يحتاج إلى تدبر ونظر، حيث تكون احتمالات التأويل واسعة، فيصير اللفظ مخلا بالفهم، وقريبا من اللُّغز.

---

(1) الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: 17/1

(2) المرجع نفسه: 17/1 -20

(3) القطان، مناع، (1998)، مباحث في علوم القرآن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 327

(4) الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: 340/1

(5) المرجع نفسه: 133/1

ويلتبس الحذف بالإضمار والإيجاز، والفرق بينهما : أن يكون في الحذف مقدر نحو (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)[1] بخلاف الإيجاز، فإنه عبارة عن اللفظ القليل الجامع لمعاني الجمة بنفسه، وأما الإضمار فشرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ نحو : (انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ)[2] ويقدر أي ائتوا أمركم خيرا لكم؛ وهذا لا يشترط في الحذف[3].

وقد يشكل الكلام ويغمض بالاختصار والإضمار، كقوله تعالى : (مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ)[4]، أي ما أريد أن يرزقوا أنفسهم، وما أريد أن يطعموا أحدا من خلقي[5].

تلك هي أبرز النقاط المثيرة للغموض في اللغة العربية من الناحية التركيبية والتي تعكس ضلالها على المعنى أو الدلالة المطلوبة من العبارة، غير أن هناك طولا في الجملة العربية قد يبعث في كثير من الأحيان إلى الاحتمال والتعدد، فكثير ما يحتار القارئ في استكمال عناصرها بفعل تتابع الإضافات وكثرة النعوت والمعطوفات وغيرها، ومن مساوئ طول الجملة أنَّها تثقل على الحفظ فيما تؤديه من دلالة وأفكار ويعسُّر على القارئ فهمها ومن ذلك ما ساقه المبرد في باب "مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون".

"عُلِمَ المُدخِلُ المُدخلَة السّجنَ زيدٌ أخوهُ غُلامُه المظنونُ الآخذَ دراهمَهُ زيدٌ"[6]، فطول الجملة وتشابه أبنيتها وتداخل عناصرها أدّى إلى غموض المعنى، مما يجعل السامع أو المتلقي عاجزا عن استيعاب المضمون الذي يبتغى منها وأضحت مملة، تسأم النفس لسماعها، علاوة على أنَّها خالفت مقصدي الإبانة والإفصاح اللذين يحركان غاية النحو العربي.

---

(1) سورة يوسف، الآية 82

(2) سورة النساء، الآية 171

(3) الزركشي، البرهان في علوم القران: 102/3

(4) سورة الذاريات، الآية 57

(5) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، 241.

(6) المبرد، المقتضب: 59/4

4.2 المستوى المعجمي والدلالي:

يطلق المستوى المعجمي على العلوم الثلاثة التي تدرس الكلمة، وهي علم الدلالة (Semiotics)، وعلم المفردات (Vocabulary)، وعلم المعاجم (Lexicology)[1]، وبيَّن هذه المعاني صلات وثيقة تتحد جميعها وتتجمع لدراسة المعنى المعجمي (Lexical Meening) وكثيرا ما يعبر عنها بالمعنى الدلالي الذي يرتبط بكافة العلوم ارتباطاً وثيقاً، ولا يزال المجال فيه خصبا للبحث والدراسة ، كما تدور فروع علم اللغة في فَلَكه، لأنَّه هو الغاية المرجوة من الدراسات الصوتية والفونولوجية والنحوية والقاموسية، والنظر في المعنى موضوع شارك فيه علماء ومفكرون من ميادين مختلفة، فلاسفة ومناطقة، وشارك فيه علماء النفس وعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا حديثا، وعلماء السياسة والاقتصاد وجماعات من الفنانين والادباء والصحفيين، لأنَّ المعنى من شأنه أن يشغل المتكلمين جميعاً على اختلاف طبقاتهم، ولأنَّ الحياة الاجتماعية تُملي على كل متكلم إلى النظر في معنى الكلمة أو تلك أو هذا التركيب أو ذاك[2].

والكلمات في المعجم ذات أبعاد دلالية متعددة تجعلها صالحه للدخول في أكثر من سياق، ومن ثبوت ذلك لها، يأتي بالضرورة تعدد معناها، واحتماله في حالة الأفراد[3]، وليس "المعنى القاموسي" أو"المعني المعجمي" كل شيء في إدراك معنى الكلام، فهناك عناصر أخرى لها دور كبير في تحديد المعنى ومنها شد خصية المتكلم وشخصية المخاطب وما بينهما من علاقات والبئية التي تحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات علاقة به كالحالة السياسة مثلاً [4]؛ فالمعنى القاموسي لا يستطيع ان يحصر جميع السياقات التي ترد فيها الكلمات وبالتالي فإن للكلمات معاني أخرى، كالمعنى الهامشي الذي تمليه نفس الإنسان وإحساساتها ونوازعها تجاه الأشياء،

---

(1) خليل، الكلمة، 103

(2) السعران، محمود، (1999)، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 213

(3) خليل، الكلمة، 155

(4) السعران، علم اللغة، 215

ومعنى مجازي وضع في غير موضعه الأصلي لغاية معينة في نفس المستخدم، ويشكل انزياحا في المعنى الحقيقي للكلمة أو العبارة، والمعنى الآخر وهو المعنى السياقي الذي تحدده طبيعة معاني الكلمات الواردة فيه[1].

ولكن قد يحدث الغموض في مجال الدلالة بحيث يصعب على القارئ أو السامع تحديد المقاصد الحقيقية للعبارات، فما هي الأسباب التي تشكل عوامل عدم الوضوح وتعدد المعنى في المجال الدلالي؟

أ - اختلاف اللهجات:

بدأ الاختلاف اللهجي في الجزيرة العربية في الظهور نتيجة لاتصال أهلها بعضهم ببعض في التجارة والاسواق الأدبية، التي وإن كانوا ينطقون الفصحى فيها إلاَّ أن جزءاً من لهجاتهم كانت تتسرب إلى كلامهم، ولكن لم يكن هذا الاختلاف جوهرياً بين اللهجات العربية، بل كان في الفروع لا الأصول من الكلام، ثم مع توحد هذه اللهجات تحت لغة عامة، فإن بقا يا اللهجات كانت تجري على الألسنة في نطاق بيئاتها المتعددة، ومنها العنعنة، والفحفحة، والعجعجة، والاستنطاء، والكشكشة، والتلتلة، وتسهيل الهمزة أو تحقيقها، ومنها الإمالة أو صراحة الحركة وما إلى ذلك من مظاهر النطق، التي كانت تخص قبيلة أو أكثر وقد ظهر أثر هذه الـ لهجات في القرآن الكريم على الرغم من نزوله في لغة قريش، تلك اللغة التي سيطرت على اللغات الأخرى، ولكن العلماء أخذوا ينظرون إلى اللهجات المتعددة على أنَّها انحراف عن اللغة المثلى[2].

فتباين هذه اللهجات واختلافها يشكل مبعثا قويا في الغموض الدلالي، حيث أن توقبيلتين على معنيين مختلفين لكلمة واحدة دليل على تخلق اللبس المحتمل [3] فمثلاً كلمة "القرء" كما يقول ابن السكيت : عند أهل الحجاز الطُّهر وعند أهل العراق

(1) عرار، ظاهرة اللبس، 27

(2) هلال، عبد الغفار حامد، (1993) اللهجات العربية نشأة وتطوراً، ط 2، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 105 - 108، 114؛ عبد التواب، رمضان، (1999)، فصول في فقه العربية، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 116.

(3) عرار، ظاهرة اللبس: ص 187 -188

الحيض، ونقول أقرأت المرأة :حاضت، وأقرأت أيضاً :طهرت، وأقرأت النجــوم : تحولت من موضع لآخر [1]بينما القروء وا قعها الأوقات التي يحصل فيهــا الطهــر والحيض، وكلمة (الأعسر) تستعمل بمعنى الألفت عند تميم، ولكن تدل على الأحمق عند قيس[2]، ولم يقتصر الاختلاف بين القبائل على الأسماء فقط، بل هناك اختلافات متعددة في مجال التذكير والتأنيث والإعراب والحذف والإثبات، وغير ذلــك مــن الأمور التي تساعد بان تكون اللهجات العربية في تعددها وبنائها مبعثاً من بواعــث اللبس والاختلاف حول المعاني التي يفضي إليها كل دالٍ لــديهم، وإن كــان هــذا الاختلاف ضيقاً في إطاره اللغوي ولكنه أيضاً ساهم من جهة ثانية في نشوء ظواهر أخرى لقيت اهتماماً واسعاً عند اللغو يين السابقين واللاحقين وهي المشترك اللفظــي والأضداد والترادف.

وتعد ألفاظ أرباب المهن والوظائف من الألفاظ التي تنحرف عــن دلالاتهــا الأصلية، وفقاً لطبيعة أعمال أصحابها، فألفاظ من يعمل في التجارة غير ألفاظ الذي يعمل في البناء مثلاً، وألفاظ من يعمل في الطيران تخ تلف عن الذين يعملــون فــي المناجم، وفي هذا يقول حازم القرطاجني (ت: 685هـ): "فأمَّا المعاني التي يتوقف فهمها على المعرفة بعلم أو صناعة، فمنزلتها من المعاني منزلة اســتعمال اللفــظ الحوشي الذي لا يفهمه إلاَّ الأقل من خاصة الأدباء، وكذلك الإحالة على ما لم يشتهر من الأخبار"[3]، ونجد في وقتنا الحاضر أن البعد عن الموروث اللغوي الأصل لكل أمة قد ساهم في انسلاخ الشعوب عن لغتها الأم وظهور لهجات تجمع مــن شــتات لغات متعددة، مردها الإعجاب والانبهار بما تبثّه وسائل الاتصال المختلفة، ويجعــل اللغة بدلاً من أن تكون عامل وحدة واتصال تكون عامل تفرق وغموض.

ونرى هنا أن تعدد اللهجات يشكل مبعثاً على غموض الدلالة المتحققة مــن الألفاظ والتراكيب المختلفة.

---

(1) ابن السكيت (244هـ)، (1912)، الأضداد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص99.

(2) السيوطي، المزهر: 383/1؛ عبد التواب، فصول في فقه اللغة: 3؛ خليل، العربية والغموض: 100

(3) القرطاحني، منهاج البلغاء، 189

ب - المشترك اللفظي:

المشترك اللفظي هو اللفظ الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة [1] ولنشوء المشترك اللفظي أسباب وتبريرات وأراء كثيرة ذكرها اللغويون العرب وغيرهم، ويمكن الرجوع إليها في مظان كتب اللغة تجنبا للإطالة، وتكمن قيمة المشترك اللفظي بأن أعطى للغة فاعليه في الواقع اللغوي، للوفرة اللفظية التي أمدّ اللغة بها وأغناها بهذه ثروة اللفظية التي اتسعت لها لغتنا العربية.

وينشأ المشترك اللفظي في ظروف لغوية متعددة، يعدل بها عن المعنى الأصلي للفظ، إلى معنى آخر مباين أو مضاد لمعنى اللفظ المتعارف عليه، ولذلك فقد احتوّت المعاجم العربية معاني كثيرة مختلفة لشيء واحد، وقد حدث غموض في العلاقة بين معاني المشترك اللفظي ذلك أنَّها قد تكون مرتبطة بأشياء تاريخية أدت إلى نشوء هذه المعاني البعيدة للكلمة على الرغم من الدلالة الأساسية للفظ كانت أسبق في الوجود من المعاني الأخرى، التي جاءت فروعا لها، فبعض هذه المعاني جاءت من الانزياح الدلالي بفعل الاستخدام المجازي للكلمة مثل : لفظة "العين" وبعضها جاء من اختلاف المدلول بين القبائل، وهذا عامل مهم كما اشير آنفا، فإن اللبس قد دخل بفضل هذين العاملين وعوامل أخرى من حيث لم يكن الأمر مقصوداً في كثير من الأحيان[2].

وبقطع النظر عن الذين أنكروا الاشتراك اللفظي [3] فإنَّه أمر واقع في اللغة، وصورة في تقديم الكلمة في سياقات تثير انتباه السامع، وتثير نوع من التناقض في ذهن القارئ، مما يضطره إلى البحث عن إيجاد تفسير أو تحليل يرفع هذا اللبس أو هذا التناقض، ولئن كانت هناك من أثارٍ سلبيةٍ لهذه الظاهرة اللغوية الهامة، فإنَّه يتمثل بإحداث تشويش يعيق التفاهم ويلقي فيضا من الغموض على المعنى، ويترتب على ذلك من صراع بين المعنى الأصلي والمعنى أو المعاني الجديدة للفظة، وهذا

---

(1) السيوطي، المزهر: 369/1

(2) عبد التواب، فصول في فقة اللغة، 325 -330

(3) السيوطي، المزهر: 384/1 -385 حيث أنكر ابن درستويه، 347 هـ، المشترك.

يتمخض عنه نتائج هامة قد تتصل بوجود الكلمة ذاتها [(1)] وقد يحدث بعض اللبس، فَيُظَنُ أن بعض الكلمات من المشترك أو تعدد المعنى، وهما ليس كذلك، والحكم في مثل هذه الحالات للسّياق الذي يحتضن الجمل التي تحتوي على مثل هذه الألفاظ.

ج - التضاد:

التضاد نوع من المشترك اللفظي ويُقصد به عند القدماء العرب "الكلمات التي تؤدي دلالتين متضادتين بلفظ واحد [(2)] ومِمَّا أشار إليه سيبويه : "اعْلَمْ أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"[(3)] وكلام سيبويه يعني أن أصل الكلام بأن لكل معنى لفظا خاصا به وهذا واضح في العبارة الأولى، وأما العبارة الثانية فتنطبق على المترادف، وأما الثالثة فقصد بها المشترك اللفظي الذي تتفق ألفاظه وتختلف وتعدد معانيه، والتضاد هو فرع من المشترك حيث تكون المعاني متقابلة والعلاقة بنيهما ضدية وهو ناشئ كما في المشترك اللفظي عن اللهجات المختلفة، حيث "تستعير كل لهجة المعنى المستعمل عند الأخرى وبذلك يجتمع المعنيان المتضادان في هذه اللجهة "[(4)]، فالجون هو الابيض بلغة حي من العرب والجون أيضاً هو الأسود في لغة حي آخر، ثم أخذ أحد الفريقين عن الآخر [(5)]؛ ولعامل التطور اللغوي للألفاظ وحرص الإنسان أن يتجنب مسميات لا يروق للسامع ذكرها، أثرٌ جعل من التضاد ظاهرة واسعة الاستخدام لدرجة أن كثيراً من العرب أولع فيها وألف فيها تصانيف جمع فيها شتات الأضداد في اللغة على الرغم من إنكارها من قبل بعضهم.

---

(1) عمر، أحمد مختار، (1912)، علم الدلالة، ط3، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 184

(2)ابن الأنباري، الاضداد : 1، ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ)، (1993)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العربية في كلامها، ط 1، تحقيق: عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان: 117، خليل: الكلمة، 136؛ عبد التواب، فصول في فقة اللغة: 302.

(3) سيبويه، الكتاب: 24/1.

(4) عبد التواب، فصول في فقة اللغة، 337.

(5) ابن الانباري، الاضداد: 11؛ عبد التواب، فصول في فقه اللغة، 338

ومعرفة أسباب التضاد لا تنفي تعدد المعنى واحتماله ومن ثمّ غموضه في بعض الاستعمالات، وهذا يؤدي إلى التداخل الدلالي الذي يعطي للفظ أكثر من مدلول ولا يقتصر الأمر على تعدد الدلالة، بل على بعدها المتعاكس والمتضاد، فكم من فرق واسع بين السليم والسقيم، والجميلة والشوهاء، والمفازة والمهلكة، والريان والعطشان، فتداعي المعاني يشكل لبسا مفرداتيا لاحتواء الكلمة على معنيين مختلفين ومتقابلين وهذا يجعل القارئ أو السامع يحتار في المعنى المقصود، الذي يزداد عند اختلاط المواقف الاجتماعية والنفسية للإنسان حتى يصعب عليه وضع حدود خاصة بين كل دلالة وأخرى، ويأتي الفصل في هذه الدلالات عن طريق السياق الذي يساعد في تحديد الدلالة والقرائن التي تحيط بالمتكلم أثناء حديثه، ومن الجدير بالذكر ان هذه الظاهرة تنفرد بها الساميات بعامة واللغة العربية على وجه الخصوص.

ج - الترادف:

إذا كان المشترك اللفظي هو اختلاف المعنى واللفظ واحد، فإن اتفاق المعنى للالفاظ المختلفة يُعَدُّ ترادفاً"وجود كلمة أو أكثر لها دلالة واحدة "[1] ومنه الترادف المطلق الذي تتطابق فيه الكلمات تماماً من كلمتين أو أكثر، ومنه شبه الترادف الذي يكون في التشابه الدلالي الواضح بين كلمة أو أكثر سواء فيما تشير إليه في الخارج أو الدلالات الموحية والمتضمنه في الكلمة [2] وهو من الظواهر التي لا تنفرد فيها العربية دون سواها، ومن أهم أسباب وجوده تعدد البيئات اللغوية، حيث تطلق كل قبيلة اسما يختلف عن الاسم الذي يكون لدى البيئة الأخرى، ومن أسبابه أيضاً أن يكون للشيء الواحد اسم واحد في الأصل، ثم يوصف بصفات مختلفة باختلاف خصائص ذلك الشيء، ثم فإذا بتلك الصفات تستخدم كأسماء، ومنها مثلاً : أسماء السيف التي كانت في الأصل صفات له، كالصارم والباتر والقاضب والصقيل، وقد زاد اقتراض اللغة العربية من إغنائه بالمفردات والألفاظ التي جاءت

---

(1) السيوطي، المزهر: 402/1.

(2) خليل، الكلمة، 132 -133

من أصول غير عربيه كألفاظ : الدِّمُقس والاستبرق للحريـر، والاسـفنط والبـاذق والدرّياقة للخمر[1].

بالإضافة إلى عوامل أخرى أبرزها التطور اللغوي الذي سنتناوله كأهم عامل في إنزياح دلالة الألفاظ عمَّا كانت عليه، وقد اختلف القدماء في ظـاهرة التـرادف وأنكره بعضهم، وقد تعاملوا معه على أنَّه ظاهرة تؤدي إلى غموض المعنى وخفائه، واهتموا بالسياق في تحديد الفروق الدلالية والكلمات التي يظن أنَّها مـن التـرادف، وبينوا تأثير التطور اللغوي في نشوء مترادفات جديدة، حيث يحصل لمعنى الكلمـة أشكالٌ مختلفة عن المباني الأصلية لها، قد تفهم في عصر فهما يختلف عن العـصر الذي يليه[2]، مثل لفظة "الصـّقر" و"الزَّقر" و"السّـقر"، حيث أن واحدة مـن هـذه الكلمات الثلاثة تعد أصلاً وتعد الأخريان تطوراً لها[3].

وللمترادفات أثر واضح تحدثه في احتمال الدلالة الناتجة عن تعـدد الألفـاظ الدالة عليها والتي إذا انقطعت عن سياق يوضحها، يجعلها مرشحة للولوج في بـاب الغموض.

كما أنَّ بعضاً من الألفاظ يُظن أنَّها من المترادف، وهي ليست كذلك، إلاَّ أنَّها قريبة المعنى من بعضها بـ عضاَ، فالخشية ليست هي الخوف، فهي أعلى من الخوف درجة وأشد منه، والشح أشد من البخل؛ لأنَّه بخل مع حرص، ويختلف السبيل عـن الطريق أيضا، فالسبيل أغلب وقوعه في الخير، أما الطريق فلا يتخصص معناه إلاَّ بما أضيف أليه، فالخلط بين المعنيين في هذه الألفاظ وعدُّها من الـ مترادف أمر يولد اللبس ويخلق الغموض في دلالة كل منها[4].

---

(1) عبد التواب، فصول في فقة اللغة، 316- 318، 321

(2) خليل، العربية والغموض، 109؛ والكلمة، 135

(3) خليل، الكلمة، 135.

(4) القطان، مباحث في علوم القرآن، 204

د. التطور الدلالي (تغير المعنى):

يحدث التطور الدلالي تدريجياً في أغلب الأحوال، ولكنه قد ينتهي آخر الأمر بتغير كبير في المعنى [1] وتطور الدلالة ظاهرة شائعة في كل من اللغات، ومن بينها العربية التي إذ ا استعرضنا بعض ألفاظها وجدنا أنفسنا أمام قدر كبير من الألفاظ التي تبرهن بوضوح تطور الدلالة مع الزمن، ويعتبر المجاز اللغوي أحد مظاهر هذا التطور، فاللفظ الذي يشيع استعماله في جيل من الأجيال للدلالة على أمر معين ينساب إلى الأذهان دون غرابة كلما ذكر هذا اللفظ، ولذا فإنه يسمى بالحقيقة، فإذا انحرف به الاستعمال لمجال آخر وأثار في الذهن غرابة يسمى حينها مجازا، ثم يتوالى استعماله مع مرور الوقت، ليصبح مألوفاً ومن الحقيقة أيضا، ولكن تبقى الدلالة القديمة ملازمة للفظ في حدود ضيقة وعندها يكون للفظ دلالتان أو استعمالان وكلاهما من الحقيقة، غير أن إحدى الدلالتين تكون أكثر شيوعاً من الأخرى، ويمكن أن تصبح الدلالة القديمة نادرة وقليلة الاستعمال بحيث تكون غريبة، وتكاد تعد من المجاز مقارنة بالمألوف[2].

وقد عزا إبراهيم أنيس عوامل التطور الدلالي إلى عاملين: الأول منها "الاستعمال"، حيث تتشكل الدلالة تبعاً لحاجات الناس المتجددة والمختلفة من بيئة لأخرى، ومن أبرز عناصر الاستعمال سوء الفهم، الذي يؤثر في دلالة اللفظ وينحرف به عن خط سيره المألوف نحو دلالة أخرى بعيدة عنه، كما أن "بلى الألفاظ" وفناءها واندثارها عامل يساهم في ظهور صيغ لفظية جديدة تبتعد في دلالتها عن اللفظة القديمة البالية التي قد تختزل وتتحجر ضمن معاجم وقواميس اللغة، ومن عناصر الاستعمال كذلك "الابتذال" الذي يصيب بعض الألفاظ لأسباب مختلفة فتنحطّ، ولا تجري على الألسنة ولا ترد في الاستعمال، وأما العامل الثاني -كما يشير أنيس - المؤثر في التطور الدلالي ولا يقل أهميةً عن سابقه، فهو الحاجة إلى التجديد والتغير، ولأجله يكون هذا التطور متعمداً على أيدي موهوبين ينتقلون

---

(1) السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، 228.

(2) أنيس، إبراهيم، (1963)، دلالة الألفاظ، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 123-131.

باللفظ من مجاله المألوف إلى مجال آخر جديد لواقع التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[1].

وسار التغير الدلالي في اتجاهات مختلفه، فمنها التغير الانحطاطي الذي بموجبه تنزل قيمة اللفظة من مرتبة عليا إلى مرتبة أقل منها، فكلمة "الحاجب" التي أصبحت تدل على السكرتير أو المراسل، كانت سابقاً تدل على من هو منزلة وزير الوزراء، ونجد العكس تماما بأن تترقى كلمة في قيمتها الدلالية من مرتبة أ دنى إلى مرتبة أعلى، فكلمة "مارشال" الإنجليزية كانت تعني صبي اصطبل، وأصبحت تدل على أعلى الرتب العسكرية في جيوش الدول، إلاَّ أن هناك اتجاهين متعاكسين أيضاً هما تخصيص الدلالة وتعميمها، فالأول كتخصيص كلمة الطهارة في معنى العفاف بدلا من معناها الواسع، والثاني ك ما في كلمة "البأس" التي كانت تخص الحرب ثم عمم معناها لتشمل كل شدة [2]، فهناك "تضييق عند الخروج من معنى عام إلى معنى خاص، وهناك اتساع في الحالة العكسية أي عند الخروج من معنى خاص إلى معنى عام، وهناك انتقال عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة ا لعموم والخصوص"[3].

كما عُدَّ التضاد كمظهر من مظاهر التغير نحو المعاني المتضادة كما في الفعل "بَانَ" بمعنى فارق وانقطع، و "بَانَ" أيضاً بمعنى ظَهَر واتضح، ومنها الفعل "طَرِبَ" بمعنى اضطرب حزناً وبمعنى اضطرب فرحاً[4].

فاللغة كغيرها من الأشياء عرضة للتطور وال تغير في جميع مستوياتها والتطور الدلالي جزء منها، "فالمعنى الغالب لا يستطيع أن يضمن لنفسه البقاء مطلقا، فهو محوط بمعان ثانوية، تتحفز دائما للظهور عليه واحتلال مكانه، والمعنى

---

(1) أنيس، دلالة الألفاظ، 134 -146.

(2) السعران، علم اللغة، 152 -159

(3) فندريس، جوزيف، (1951)، اللغة، ترجمة: عبد الرحمن الدواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 256.

(4) السعران، علم اللغة، 232.

الجديد ينمو شيئاً فشيئاً، ويحل نفسه محل القديم "[1]، ولو استعرضنا مفردات الشعر القديم لوجدنا أن هناك بوناً شاسعاً بين ما نستخدمه اليوم من الألفاظ والمعاني وبين ما ورد في هذه الأشعار، فالبيئة مختلفة والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد تغيرت، وما كان في عصر من العصور لا يبقى على حالة؛ لأنَّ المستعرض لمعاجم العربية يجد أن كثيراً من الألفاظ ودلالتها قد قل استعمالها وهذا الأمر يشكل التباساً لدى كثير من الناس، فيجد فرقا بين اللفظ المستخدم عنده وبين اللفظ المتقادم أو اللفظ الذي طرأ عليه التغير بفعل الاستعمال، سواء أكان تغيراً نحو الصعود أم نحو الهبوط في قيمة اللفظ أو في عموميته أو في اتساع دلالته أو تخصصه ليدل على أمر محدد.

وكثيراً ما نواجه في حياتنا اليومية مواقف تثير أهمية توضيح الدلالة وتحديدها فيقال: ماذا تعني؟ ماذا تقصد؟ وينتج عن ذلك رغبة في تجنب اللبس نتيجة لانزياح الألفاظ عن دلالاتها في بعض الأوقات إلى حد الاستعصاء في الفهم نتيجة لانتفاء الفروق الدلالية بين بعض منها، ويبقى المعنى العام ينبئ عن دلالة تلك الألفاظ المعتاص فهمها، لأنَّ لكل معنى ودلالة إشارات يعرف من خلالها، ولأن عدم ثبوت الدلالة، أو عدم ثبوت مدلولها يجعل تحديدها صعباً غامضاً ومحتملاً لأكثر من معنى، خاصة مع تعدد الأهواء والمبادئ التي ينظر من خلالها للفظ، ولذا فإنه عندما يُسَنُّ قانون أو تبرم اتفاقية، يتصدر كل منها قائمة تعريفات تقيد دلالة ألفاظها، وتخصصه حتى لا يصبح فهم هذه الألفاظ مثار خلاف ونزاع بين الأطراف صاحبة العلاقة في القانون أو الاتفاقية أو ما شابه ذلك.

فاللغة من المقتنيات الإنسانية العظيمة واستخدامها يقتصر على البشر، لكنهم ينحرفون بها وهم غالباً ما يفعلون ذلك عما يفترض أن تؤديه من وظائف تسهم في إزالة سوء الفهم وتحقيق التواصل بينهم، وممَّا لا ريب فيه أن هناك عوامل أخرى تؤثر في انحراف وانزياح الألفاظ عن مدلولاتها المركزية وترتبط بتطور الدلالة

---

(1) فندريس، اللغة، 254.

وعدم استقرارها وتساهم في ايجاد لبس واحتمال في بيان المعاني وهي التبدل في المكان والزمان والمقام والهوى، وهي العناصر المشكلة للسياق[1].

5.2 الغموض والسياق:

للسياق دور كبير في التبادل اللغوي وبه نستطيع أن نحمّل الألفاظ معاني متعددة، لأنَّ مقدرة الكلمات على أداء وظيفتها كما يرى أولمان "لا تتأثر بحال من الأحوال بعدد المعاني المختلفة التي حدد لها أن تحملها بدليل أن بعض هذه الكلمات يستطيع بالفعل أن يقوم بعشرات الوظائف بسهولة ويسر "[2] "ومعنى الوحدة الكلامية يعتمد بشكل جوهري على السد ياق"[3] الذي يقوم في تكوينه وتحويله وتعديله على النصوص التي يستخدمها المتحدثون والكتاب في مواقف معينة[4].

والسّياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة، ويجعله من الدلالات الماضية التي تحملها الذاكرة المتراكمة، كما أنَّه الذي يخلق لها قيمة "حضورية" لأنَّ الكلمة توجد في الذهن مستقلة عن جميع الاستعمالات التي تستعمل فيها، مستعدة للخروج والتشكل بحسب الظروف التي تدعوها "[5] وبالسياق تستطيع اللفظة أن "تجر جحفلا من المعاني والعواطف التي ترتبط بها بعرى دقيقة، وهي على استعداد تام للكشف عن نفسها"[6] والمعنى الحقيقي للكلمة لا يكون إلاَّ من خلال السياق، لأنَّ دلالة الكلمة هي جزء من تركيبها الصوتي وصيغتها ووظيفتها النحوية، ومعناها

---

(1) عرار، ظاهرة اللبس، 204.

(2) أولمان، ستيفن، (1962)، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، 2.

(3) ليونز، جون، (1987) اللغة والمعنى والسياق، ط 1، ترجمة: عباس عبد الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 215.

(4) المصدر نفسه.

(5) فندريس، اللغة، 232.

(6) المصدر نفسه، 239.

المعجمي عام ومتعدد ومحتمل السياق أو المقام (السياق الاجتمــاعي) وهــو الــذي يعطي للكلمة المعنى النهائي[1].

وقد كان للجرجاني الفضل في تبيان أهميــة السياق من خلاله نظرية "الــنّظم" وما تؤديه في ائتلاف الألفاظ والمعاني "السبك" واقترنت أيضاً نظرية السياق بنظرية فيرث (Firth) الذي نظر إلى السياق على أنَّه جزء من عملية التحليل اللغوي و تحديد ما يعرف بمسألة سياق الحال (Contexet of Situation)، حيــث عــد المعطيــات الاجتماعية بمنزلة الخلفية التي يجب الرجوع إليها لتحدد مقاصد الكلمات والتراكيب والتي قد توحي بأكثر من معنى وتحمل دلالات عدة أو جملا ملبسة الدلالة[2].

وعناصر السياق عند فيرث شخصية المتكلم والمتلقــي وتكوينهمــا الثقــافي وشخصيات من يشهد الحدث الكلامي، والإشارات و التغيــرات والانفعــالات التــي ترافق هذا الكلام، كما جعل العوامل والظواهر الاجتماعية والموضوعات المتــصلة بالموقف الكلامي من عناصر السياق، ومنها المكان والطقس والوضــع الــسياسي وعلاقة ذلك بالسلوك اللغوي وقت الكلام، والعنصر الثالث هو أثر الحدث الكلامــي في طرفي الحديثكالاقتناع والضحك والسخرية [3] وقد اعتبر فيرث السياق مؤلــف من قسمين: الأول وتمثله مستويات اللغة الاربعة الصوت والصرف والنحو والدلالة، والثاني سياق الحال ويمثله العالم الخارجي من اللغة وهي الظــروف الاجتماعيــة والبيئية والثقافية للمشتركين في الحدث الكلامي[4].

وقد حدَّد مهدي أسعد عرار المواضع التي تخلق اللبس الــسياقي، بــالأمور الآتية: "أولها انسلاخ الحدث الكلامي من سياقه، وثانيها الانقطاع عن السياق الثقافي والاجتماعي، وثالثها تغيب المواجهة والمشاهدة ورابعها الدخول الطارئ في ســياق حدث يجري بين اثنين"[5].

---

(1) خليل، الكلمة، 163

(2) عبابنه؛ والزعبي، مقدمات في علم اللغة المعاصر، 36.

(3) المرجع نفسه، 38-39.

(4) المرجع نفسه، 39

(5) عرار، ظاهرة اللبس، 219.

ولعل هذه الأسباب الأربعة تشير إلى غياب أو فقدان واحد أو أكثر من عناصر السياق التي تعمل مجتمعه على وجود سياق محدد المعالم والأطر، يكشف من خلاله عن المعاني التي تحملها نصوصه، لأنَّ بغياب أحد عناصر السياق أو جزء منها يكون الخطاب مزدوجاً يحمل دلالات مختلفة ويؤول باحتمالات متعددة بما يدخله في باب الغموض والغرابة، بحيث لا يستطيع المتلقي تحديد مقصديته، وهذا يتمثل في البرقيات المختصرة أو الاخبار الموجزة أو عناوين الصحف والمجلات أو جمله في مكالمة تلفونية انقطعت أو انتهت دون أن يمكننا الاستيضاح عنها، أو مادة من القوانين؛ فيتعدد الـ معنى وتزداد فرص التأويل المختلفة إضافة إلى ذلك أن بعض السياقات قد تتعدد، أي أن السياق يتألف من جمل تحمل أكثر من معنى واحد والسياق نفسه يحتاج إلى تحديد[1].

فالسياق الذي يعتمد عليه في كشف الغموض واللبس المحتمل الآتي من الصوت أوالصرف أو التركيب أوالدلالة أو ا لأسلوب وبه يتحقق أمن اللبس في كثير من أحوال اللغة، يعمل في الوقت ذاته على ترشيح جميع المجالات للاحتمال والتعدد على الرغم من صحتها ووضوحها عندما يكون سياقها غير واضح أو محدد [2] لأنَّه هو الذي يوجد الارتباط بين أجزاء الجملة فيخلع على اللفظ المناسب المعنى المناسب[3].

6.2 الغموض والأسلوب:

الأسلوب هو الطريقة التي يؤدى بها الكلام، ولا يعتبر من عناصر اللغة الرئيسة، وإنما قد يفرضه مستخدم اللغة، حيث يجعل الدلالة الأسلوبية لديه عائمة وفيها انزياح لغوي، ويكون القصد من ذلك الإلباس والتعمية ويظهر هذا الآخر في الشعر أكثر منه في النثر وذلك لإشراك المتلقي في إنتاج الدلالة[4].

---

(1) الخولي، احتمالات المعاني في بعض التراكيب العربية، 80.

(2) عرار، ظاهرة اللبس، 226

(3) الصالح، صبحي، (1989)، دراسات في فقه اللغة، ط2، دار العلم، بيروت، لبنان، 308

(4) عرار، ظاهرة اللبس، 204-217

ولعل غموض الأسلوب يتأتى من جملة من العناصر التي يخلــق تواجــدها واحتشادها في النص أن نصفه بالغموض وعدم الوضوح، فيكون الكاتب أو القائل قد وظَّف بموجبه مفرداته اللغوية بطريقة ملتوية، سواء أكان ذلك في صــوتها أم فــي صرفها أم في تركيبها أم في دلالتها وهذه المستويات تعتبر عوامل محفــزة لإيجــاد أسلوب غامض، ناهيك عن بعض السياقات التي لا تظهر فيهــا القــرائن المقاميــة والحالية بشكل واضح مما يجعلها عرضة لأنَّ تكون سياقات محتملــة لأكثــر مــن دلالة، فاللغة بمستوياتها الأربعة تعد عنصراً هاماً في جلــب اللــبس، أو اجتنابــه، ويكون ذلك في الأسلوب الذي يتبعه المتكلم أو الكاتب، بحيث يبتعد عن كل ما مــن شأنه جلب الغموض والالتباس.

أما العناصر الأخرى التي يكون الأسلوب غامــضا أو ملبــسا مــن جــراء توظيفها، فأولها المجاز الذي يحدث فيه ارتباط من نوع آخر بـ ين كلمــة وأخــرى، ويظهر هذا في صور متعددة، فقد يطلق الظرف على المظروف أو المحــل علــى الحال، وقد يطلق اسم الأداة أو الآلة على وظيفتها أو اسم العلم على آثاره ونتائجه، كقولنا:"شرب كوبا من الماء "، وكإطلاق اللسان على اللغة، وإطلاق الكتابة بمعنــى العمل على الكتابة الـ تي على الحائط مثلاً، أو كإطلاق الشيء على مكانه الأصلي من مثل: "اشترى فلان قطعة كشمير "نسبة لمقاطعة كشمير المعروفة[1].

فانتقال المعنى هذا أو خروجه عن الدلالة الأصلية بسبب انتقال الكلمة مــن المحل إلى الحال أو من السبب إلى المسبب أو من الكلّ إلى الجزء وغير ذلـ ك، يعد انزياحاً من دلالة إلى أخرى جديدة مرتبطة بالأولى بعلاقة معينة، والانزياح هذا هو نوع من التطور الذي يطرأ على الألفاظ في كل اللغات، وقد ينتج عن هذا شيءٌ من الخلط والاضطراب بين الدلالتين ممّا يساهم في تعويم المقصود وخاصة فــي ظــل ظروف سياقيه قاصرة عن ترجيح إحدى الدلالتين على الأخرى.

---

(1) أولمان، دور الكلمة في اللغة، 173، عبد التواب، رمضان، (1997)، التطور اللغوي، مظــاهره وعلله وقوانينه، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: 195

وأما العنصر الثاني من عناصر تغميض الأسلوب، فهو : الاستعارة التي تعني: "تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللغة على جهة النقل للإبانة"[1] أو أن "تستعار الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء لم يعرف بها وحكمه إظهار الخفي، وإيضاح الظاهر الذي ليس بجلي أو بحصول المبالغة أو للمجموع"[2] قال فيها ابن رشيق : "الاستعارة أفضل المجاز وأول أبواب البديع وليس في حِلي الشعر أعجب منها، وهي من محاسن الكلام إذا وقعت موقعها، ونزلت موضعها"[3]، وعلى هذا فإنه صنَّف الشعراء فيها إلى فريقين: منهم من يستعير للشيء ما ليس منه ولا إليه، كقول لبيد:

وغداةِ ريحٍ قدْ وزعتُ وَقِرَّةٍ إذْ أَصْبَحتْ بِيدِ الشَّمالِ زِمَامُها[4]

فليس اليد من الشمال، ولا الزمام من الغداة، ومن الثاني قول ذي الرمة:

أقامتْ بها حتّى ذَوى العود في الثَّرى وساقَ الثُّريّا في مُلاءتِهِ الفجرُ[5]

فاستعار للفجر ملاءة، وأخرج لفظه مخرج التشبيه، على أن أفضل الاستعارة لديه إذا استعير للشيء ما يقرب منه ويليق به[6].

وكثرة الاستعارات في النص تحمله بعيدا عن السهولة، وخاصة إذا كانت تلك الاستعارة بعيدة في أركانها وغير مألوفة لمتلقيها، مليئة بالصور الغريبة، ومن الحقِّ أن تحمل الاستعارة محمل الانزياح اللغوي لمساهمتها في خلق دلالة أسلوبية تحمل معان متباينة، ولأنها تورد ألفاظاً لا تفهم على حقيقتها، وينبني على هذه الألفاظ مقاصد محتملة وغير محددة، إضافة إلى ذلك فإن هناك تغييرا في وظيفة التشبيه والاستعارة، فأصبحت تتحاشى عنصر التشبيه الطبيعي وتفرض عمل الأشياء

(1) ابن سنان، سر الفصاحة، 113
(2) الزركشي، البرهان في علوم القران: 433/3
(3) القيراوني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: 268/1-275
(4) لبيد بن ربيعة (ت: 41هـ)،(2004) الديوان، ط 1، اعتناء: حمدو أحمد طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 114
(5) ذو الرمة، غيلان بن عقبة المضري (ت: 117هـ)، (1998)، الديوان، ط1، شرح وضبط وتقديم: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن الأرقم، بيروت، لبنان: 194.
(6) القيراوني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: 268/1

بطريقة غير واقعية لا تتفق مع المنطق والطبيعة، وهذا استخدام جديد في حقل البلاغة.

والحديث عن الاستعارة يقودنا إلى الحديث عن التشبيه الذي يساهم في غموض الأسلوب، فقد كانوا يستجيدون التشبيه السديد، ويستقبحون الغامض منه، وعدَّ الآمدي (ت: 370هـ) الاستعارات البعيدة عند أبي تمام من الإشارات الهامة التي جعلت شعره غامضا : "وأنَّ أبا تمام شديد التكلف صاحب صنعة ويستكره الألفاظ والمعاني وشعره لا يشبه أشعار الأوائل ولا على طريقهم، لما فيه من الاستعارة والمعاني المولدة"(1).

وقد أشار المرزوقي (ت: 421هـ) إلى ذلك عند حديثه عن صفات الشعر الجيد "وعيار المقاربة في التشبيه والفطنة وحسن التقدير، فأصدقه ما لا ينتقص عند العكس، وأحسنه ما أوقع بين شيئين اشتراكهما في الصفات أكثر من انفرادهما، ليتبين وجه التشبيه بلا كُلفَة، إلاَّ أن يكون المطلوب من التشبيه أشهر صفات المشبه به وأملكها له؛ لأنَّه حينئذ يدل على نفسه ويحميه من الغموض والالتباس"(2).

وقد اعتبره الجرجاني (ت: 471هـ) ضرباً من الغموض لأنَّ القارئ لا يمكن له أن يتوصل إلى خبايا الصورة التشبيهية فيه إلاَّ من خلال التأويل (3)، ويفرق الجرجاني أيضاً بين أنواع التشبيه من حيث الوضوح وعدمه، "فمنه ما يقرب من مأخذه، ويسهل الوصول إليه، ويعطي المقادة طوْعاً ... ومنه ما يحتاج فيه إلى قدر من التأمل، ومنه ما يُدقّ ويغمض، حتى يحتاج في استخراجه إلى فضل رؤيةٍ ولطف فكر"(4).

والعنصر الثالث من عناصر تغميض الأسلوب، التورية، ومعناها :"أن يتكلم المتكلم بلفظ مشترك بين معنيين قريب وبعيد، ويريد المعنى البعيد، ويوهم السامع

---

(1) الآمدي، الموازنة بين ابي تمام والبحتري، 4-5

(2) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، 9

(3) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت: 471هـ)، (1991) أسرار البلاغة، شرح وتعليق وتحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، دار الجيل، بيروت، لبنان، 92-93

(4) المصدر نفسه: 96-97.

أنَّه أراد القريب"[1]، ومنها قوله تعالى : (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ)[2]، فالنجم يعني النبات الذي لا ساق له، ولكن السامع يتوهم أنَّه أراد الكوكب، وممَّا زاد ذلك غموضاً ذكر الشمس والقمر بجوار كلمة النجم[3].

ومن مرادفات التورية الإيهام والتخييل والمغالطة والتوجيه وجميعها إشارات تدل على الخفاء، "والتورية تقع باللفظ المفردة دون التركيب وتدل على تعدد المعنى، إمَّا عن طريق الوضع والهيئة وأمَّا عن طريق المجاز"[4].

فمعنى التورية متردد بين المعنى القريب للكلمة وهو أول ما يتبادر لذهن السامع ولا يقصده ومعنى بعيد آخر يريده المتكلم، وهذا مكمن اللّبس وموضعه في السياق اللغوي، لأنَّه يساعد في الغالب على الغموض لاتصاله بالأسباب الموجبة لأن يَكون المعنى القريب هو المعنى اللافت للنظر الواضح لدى المخاطب.

وهناك عنصر رابع مرتبط بالتورية من حيث دلالته على خفاء المعنى أو التعبير عنه بطريق غير مباشر، وهو الكناية التي تختلف عن التورية بأنها تقع بالمفرد والتركيب معا[5]، وهي كما ذكر الجرجاني تكون في المعاني الثواني التي يُشارُ إليها بالمعاني الأُوَل، كمعنى قوله:

وما يَكُ فيّ عيبٌ من عيبٍ فإنِّي   جبانُ الكلبِ مهزولُ الفصيلِ

فالمعاني الأُوَل المفهومة من عجز البيت هي التي دلت على المعنى الثاني أو المستوى الفني على أنَّه مضياف[6].

و تعتبر الكنايات أغمض أنواع الكلام، وقد قسمها النقاد إلى درجات حسب الأوضح فالأغمض، فمنها : التعريض والتلويح والرمز والإشارة والتعمية واللّغز، ولكنَّها فن يتداوله الأدباء والشعراء، وقد يعتمد غموضها على الاشتراك اللفظي في

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القران: 445/3

(2) سورة الرحمن، الآية 6 .

(3) الزركشي، البرهان في علوم القران: 445/3

(4) خليل، العربية والغموض: 163

(5) المرجع نفسه، 164

(6) الجرجاني، دلائل الإعجاز، 262 - 264

كلماتها منفردة ومجتمعة، وبالقرائن الحالية والمقالية يرفع الغمــوض عنهــا إلاَّ أن بعضا منها لا يرفع إلاَّ بالحدس والتخمين كالتعمية واللّغز[1].

ووجه الإغماض الأسلوبي في استخدام مثل هذه الفنون يجعل المتلقي يقــف متدبراً الدلالة التي لا يكاد أحد تحليلها إلاَّ من كان لديه المعرفة الواسعة والاطــلاع الكافي في أمور اللغة، وأضرب بلاغتها، وكان السّياق مُسْعِفاً له في إشارته علــى المعاني التي تتضمنها العبارات المتوشحة بتلك الأضرب ومساهما في التفريق بــين الدلالات المحتشدة بفعل هذه الفنون؛ لأنَّ الــدلالات تقــسم مــن حيــث الوضــوح والغموض إلى ثلاثة أقسام دلالة إيضاح، دلالة إيهام، دلالة إيــضاح وإيهــام "[2]، والغموض الأسلوبي هو تعطيل لإقامة التواصل الآتي من القول بفعل اللغة التي لــم توجد لهذا الغرض، ولكن لمن أراد التعمية والتغطيــة فــي مواقــف وعــوارض مخصوصة[3]، وقد عدَّ دريد الخواجة المتلقي من الأسباب المفضية للغموض انطلاقاً من مقولة أبي تمام حين اتُّهِم بالتصنع والتغميض: "ولِمَ لا تفهم ما يقال؟"، فوجه الفهم يختلف من شخص لآخر تبعاً لقدرات التذوق، والحالة النفسية والثقافيــة والمواقــف الاجتماعية والفكرية، وقيم العصر وحساسيته التي قد تختلف من عام إلى عام[4].

فالغموض الأسلوبي تصنعه اللغة بعناصرها المختلفــة عنــدما تبتعــد هــذه العناصر عن الإبانة، فتنعدم إيحاءاتها الصوتية وتلتبس مبانيها الــصرفية وتتغيــر مواقع تراكيبها وتفتقد لكثير من المؤشرات الشكلية في قواعــدها، وعنــدما أيــضاً تنحرف وتنزاح في دلالاتها عن مادتها الأصلية المعجمية إلى معان جديدة، وكــذلك عندما يكون سياقها مفتقداً لأمارات الدلالة على الأغراض والمعاني التي تتــضمنها عبارات ونصوص الكلام، ويضاف إلى هذا المجاز والاستعارة والتورية والكنايــة باعتبارها فنونا تجلب الغموض واللبس إذا استخدمت بشكل مُفْرط إضافة إلــى مــا

---

(1) خليل، العربية والغموض: 167 -175

(2) القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، 174، عرار، ظاهرة اللبس، 217

(3) عرار، ظاهرة اللبس، 217

(4) الخواجة، الغموض في القصيدة الحديثة، ص92.

ينجر تحت هذه المسميات من أضرب تساعد في توسيع قاعدة إغماض الأسلوب وتعويمه بقصد أو بغير قصد.

وقد قدم الشعراء المحدثون شعرا مليئاً بالصور الغريبة التي تنسج أطرافها من غريب المواقف والموضوعات التي غالباً ما يلجأ إليها الشعراء بحيث يقدمون نظما غريبا في صور وأخيلة تحتاج إلى تدقيق ونظر لاستخراج معانيه وتفكيك مغاليقه، واعتمدوا في التغ ميض على الرمز، الذي يجعل اللغة تتخلى أحياناً عن أوصافها الأولى، وتتحول إلى ألفاظ مظلمة لا تُفْصِح عن نية دلالية ذات ملامح معينة، وبالتالي تسلب الكلام صفة الحيوية والانسجام، وهذه المشكلة من أبرز ما يصيب الكنايات الرمزية الهشة التي يغدو استخدام الرمز فيها تغ ميضاً[1]، بالإضافة إلى الأسطورة وتوظيف المصطلحات العلمية الموغلة في التخصص، حيث أصبحت القصيدة صماء على متلقيها العادي الذي تفتقر ثقافته وخبرته ما توحيه رموزها وأساطيرها، وتظل لغتها ومضامينها تحتاج لمن لديه المعرفة في الكشف عن الرموز المختلفة والأساطير التي تحكي قصصا تاريخية عربية وغير عربية، كما أن الشعراء المحدثين استعملوا الألفاظ بطريقةٍ غيرِ مألوفة وغير واضحة في كثير من الحالات، فشكل هذا تداخلا في الصور والمشاعر والرموز والانفعالات المعقدة بحيث أصبحت القصيدة الحديثة غامضة أحيانا ومعقدة في أحيانا أخرى[2].

والغموض المحبب هو ما كان أصلاً من طبيعة اللغة ومن ملامحها المميزة لا دخيلا عليها، غموضا يتقبله العقل ويؤدي غرضا فنيا بحتا بحيث يكون علامة على إبداع كاتبه، غموضا شفافا بمضامينه وصوره، وليس غموضا يحجب المعنى حتى يصير لغزا غير قابل للحل، أو طلسما يحتاج إلى خبراء لفك رموزه وأسراره.

(1) الخواجة، الغموض في القصيدة الحديثة: 98.

(2) النجار، عبد الفتاح، (1998)، حركة الشعر الحر في الأردن من العام (1979 -1992)، ط1، مركز النجار الثقافي، اربد، الأردن، 285.

الفصل الثالث

أوجه الغموض التي أثارها ابن هشام عند النحاة السابقين في كتابه "مغني اللبيب"

بعد أن تناولنا مصطلح الغموض، أسبابه ومظاهره في الفصل السابق، سنتحدث في هذا الفصل عن أوجه الغموض عند ابن هشام من خلال الأمثلة التي أوردها في كتابه المشهور مغني اللبيب في الجزء الثاني منه، والتي جاءت بعنوان "الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها"، إذْ ذهب ابن هشام إلى أن مظاهر الغموض وأسبابه تندرج جميعها تحت باب الغموض النحوي، وإن مستويات اللغة عنده مترابطة ومتداخلة، حيث يؤدي الغموض الصوتي والصرفي إلى الغموض النحوي، ومن ثم إلى الغموض الدلالي، لذلك أدرج جميع مظاهر الغموض السابقة التي تحدثنا عنها في الفصل الثاني تحت باب الغموض النحوي، وذكر عشر جهات وقع النحاة في إعرابها خطأً، وهذا أدى بدوره إلى انحراف تلك الآيات والجمل عن مسارها اللغوي الصحيح وفق القواعد السليمة المتعارف عليها، وبما يتفق مع المعاني والدلالات التي وجدت لبيانها وإيضاحها، وهذا مخالفٌ لمقصدية النحو العربي القائمة على الإبانة والكشف، تلك المقصدية التي أفرد لها ابن جني بابا (باب القول على الإعراب) قال فيه: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنَّك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمنا برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول؟، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما على صاحبه"(1).

وقد جاءت جهات الاعتراض في الباب الخامس من كتابه المغني الذي حاز على تقدير وإعجاب العلامة ابن خلدون قائلاً: "ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة، وتكلم عن الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها وسماه بالمُغني في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه

---

(1) ابن جني، الخصائص: 36/1

على علم جمّ يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ومقرر بضاعته منها "[1] وقال أيضا: "فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه"[2].

وقد شكّلت الجهات العشر عند ابن هشام تفنيدا ونقدا لما ذهب إليه من سبقه من النحاة وأصحاب الاختصاص من أهل اللغة، وهو بذلك لم يكن مقلداً لمذهب من المذاهب أو محاكيا للآراء السابقة، ناقلا لها فحسب، بل إنَّه يحاول أن يكشف عمّا وراء بعضها من أغاليطَ وأوهامٍ، وتتجلى مقدرته في عرض الآراء المتعددة والمتنوعة في ميولها واتجاهاتها ويوازن بين هذه الآراء جميعها، ثم بيّن ما يراه من صواب أو خطأ، وكثيرا ما كان يشتق لنفسه رأيا جديداً، آخذاً بعين الاعتبار ما عسى أن يكون وراء بعض المواقف النحوية دافعا تشريعياً أو اعتقادياً، ولهذا كانت جلُّ أمثلته في هذا الباب من الآيات القرآنية التي يحرص باهتمام بالغ أن تضبط بشكل سليم بمقتضى قواعد النحو العربي وأن تُخَرَّج القراءات فيها في إطار الدلالة الإلهية المقصودة[3] التي تتماشى مع ضوابط القراءة الصحيحة من موافقة لها للعربية بوجه من الوجوه، وموافقة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وأن تكون القراءة صحيحة الإسناد، فالقراءة الصحيحة هي ما اجتمعت فيها الأركان الثلاثة السابقة، ومتى اختل ركن منها أو أكثر أطلق عليها أنَّها ضعيفة أو شاذة أو باطلة[4].

وبما أننا بصدد الوقوف على ملابسات النحاة في تناولهم لبعض من المسائل في الصناعة الإعرابي ة، وما نجم عن ذلك في الأغلب من تعدد في المعاني، لا بد من الإشارة إلى أن ابن هشام قد تناول ما أسماه"الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها "بوضوح وجلاء تامَّين، مبتعداً عن التعقيد والصعوبة في عرض رأي غيره وإنشاء تعليقاته المختلفة التي ساهمت بفاعلية في رفع درجة الفهم

---

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت: 808هـ)، (د.ت) المقدمة، ط 4دار إحياء ا لتراث العربي، بيروت، لبنان، 547.

(2) المصدر نفسه: 547.

(3) عوض، سامي، (1987)ابن هشام النحوي، ط 1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 104.

(4) القطان، مباحث في علوم القرآن، 175 - 177

والإيضاح للمسائل التي تناولها، كاشفا الوجوه الصحيحة والقريبة، مخرجاً معظمها عن دائرة الاحتمال والتعدد السائدة لدى بعضا من النحاة ، وهذه سمته في تناوله الموضوعات النحوية وفي جميع مصنفاته التي "تفهم من غير حاجة إلى موفق أو ملقن، والشروح الـ تي جللتها لم تفتح منها مغلقا أو توضح مبهماً، أو تحل تعقيدا كما هو الشأن في مؤلفات غيره، وإنما مسحتْ كَلَفا وذكرت نَتْفا"[1].

وبما أن ابن هشام يتصف بهذه المزية، ولا يهوى الغموض والإبهام، فأجدني معلّلا ذكره لهذا الباب الذي يرى فيه تعميّة نحوية ولبسا ظاهرا خالـ ف ما يؤمن به من مباشرة وسهولة في طرح وتناول القضايا النحويّة، والمسائل التي طرقها غيَّرت وجه المعنى وباطنه وجعلته بمنأىً عن الفهم الصحيح لهذه المسائل، كما أن غيرة ابن هشام الشديدة على كتاب الله تعالى، وهو البيان الساحر الذي لا يعتريه الزلل من بين يديه ولا من خلفه، قد دفعته للحديث عن هذا التعدد الإعرابي الذي يجعل المعنى محتملاً والدلالة مُمَوَّهة غير محددة، ويضاف إلى ما سبق كثرة التكرار غير المفيد في بعض المسائل التي تناولها النحاة، ويظهر بعض من هذا في مقدمة المُغني: "ولمَّا مَنَّ الله تعالى عليّ في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله، شمّرت عن ساعد الاجتهاد ثابتاً، واستأنفت العمل لا كسِلا ولا متوانيا، ووضعت هذا التصنيف، على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فأفتتحتها ومعضلات يستشكلها الطلاب، فأوضحتها ونقّحتها وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبّهت إليها وأصلحتها"[2].

وتتبع أهمية المادة التي تناولها ابن هشام في هذا الباب بأنها جزء من مؤلفه مغني اللبيب، الذي كان آخر مؤلفاته، ويُعدّ منهجا متميزا في الدرس النحوي ومع أنَّه لم يكن فيه مبتكرا كل الابتكار؛ لأنَّ بعض ما ورد فيه كان قد سبقه إليه آخرون،

---

(1) الضبع، يوسف عبد الرحمن، (1998)، ابن هشام وأثره في النحو العربي، ط 1، دار الحديث، القاهرة، مصر، 171.

(2) ابن هشام، المُغني: 9/1

غير أنَّ الأهمية تكمن بإفادته من تجاربه السابقة في تقديم مادة وافرة عن النّحاة السابقين(1).

واهتمامات ابن هشام النحوية ذات قيمة كبرى في اللغة العربية، لأنها تعالج موضوع الإعراب الذي حافظت عليه اللغة في تاريخها الطويل، وبه تعـ ين الوظائف النحوية للألفاظ في الجمل، وبه أيضاً يتضح المعنى ويظهر، وعن طريقه نجد الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة الأخرى، والإعراب ممّا اختصّ به الله لغة العرب مفرقاً بين معانيها وكاشفاً عن أسرارها، وقد حظي بقدر كبير من الاهتمام عند أمة اللغة والنحو، وكان مـ بعثهم في ذلك حرصهم على لغة القران سليمة من اللحن أو التحريف(2).

وقد التزم ابن هشام بما نادت به نظرية النحو العربي التي ترى أن التحليل اللغوي للجملة أو الإعراب يقوم على ما يتطلبه المعنى، وإلاَّ فإن أمر الإعراب أو التحليل غير صحيح، وهذا ما تناوله في الجهات ا لإعرابية العشر، التي وضع فيها ملاحظاته حول ظاهرة تعدد المعنى أو غموضه أو فساده بسبب البنية التركيبية، ولذا فإنه بدأ بالجهة التي يرى فيها أن الإعراب أو التحليل النحوي للجملة يجب أن يراعى في البداية، لأنَّ تعدد المعنى عنده يأتي من اللفظة المفردة ومن التركيب، وهذا ما فسّرته النظرية التحويلية بوجود أكثر من بنية عميقة للبنية السطحية أو بطريقة أخرى وجود بنية واحدة لعدة تراكيب سطحية على الرغم من اختلاف تفسير ابن هشام عن تفسير التحويليين في هذا الشأن(3).

وستقف هذه الدراسة على جهات ابن هشام العشر مرتبة حسب تسلسلها في المُغني، موضحين الجهة المعترض عليها، ذاكرين ما يتصل بها من أراء وشروحات وردت في مصنفات اللغة والنحو، ثم سنستعرض بعضا من أمثلة المؤلف

---

(1) الراجحي، عبده، (1988)، دروس في المذاهب النحوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 252

(2) العلولا، منيرة، (د.ت)، الإعراب وأثره في ضبط المعنى، دارسة نحوية قرآنية، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 298

(3) خليل، العربية والغموض: 215- 216

التي طرحها في معرض حديثه عن كل جهة منها، وهذه الأمثلة هي موطن الخلاف ومثار النقاش لدى المؤلف، والتي تؤيد ما ذهب إليه، مبينين وجه الاعتراض وأراء من تناول الشاهد، إضافة للشرح والتقييم والتعليق والموازنة بين الآراء والحجج المطروحة، وبما يخدم القضية المطروحة.

1.3 مراعاة النحاة الشكل وعدم اهتمامهم بالمعنى:

أخذ ابن هشام على النحاة السابقين مراعاتهم لظاهر الصناعة (الشكل) دون الاهتمام بالمعنى، وهذا الأمر أدى بهم إلى الزلل في معالجة كثير من القضايا الإعرابية التي أوجدتْ كثيرا من الخلط والاضطراب، بما تؤديه من معانٍ مختلفة، وأشار ابن هشام إلى قاعدة هامة مفادها بأن "أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردا أو مركبا "[1] دون إطلاق الحكم على ظاهر الشكل ودون التمعن في فهم المعنى؛ لأنَّ العلاقة وثيقة ومترابطة بين التركيب النحوي والمعنى الذي يؤديه والدلالة التي يحملها، ومطلب ابن هشام الرامي إلى الاهتمام بالمعنى في الجانب النحوي يأتي متوازيا مع نظرة النقاد العرب إلى قضية اللفظ والمعنى، وانتصار بعضهم لجانب الشكل والبعض الآخر لجانب المضمون، لكن السر في بلاغة الكلام عند الجرجاني كما عبر عنها أحمد بدوي "يعود إلى ما بين المعاني المدلول عليها بالألفاظ من تآخ وارتباط، وهو تآخي معاني النحو وارتباط بعضها ببعض فكلما كان هذا التاخي شديدا، وكلما كان هذا الارتباط معجبا، وكلما كانت الصلة مؤثرة، كان ارتفاع الكلام في درجات البلاغة"[2].

وقد بيّن القرطاجني أيضاً أهمية العلاقة بين الألفاظ والمعاني بقوله: "وإنَّما الوضع المؤثر وضع الشيء اللائق به، وذلك بالتوافق بين الألفاظ والمعاني

---

(1) ابن هشام، المُغني: 527/2

(2) بدوي، أحمد، (1962): عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، ط 2، مكتبة مصر، القاهرة، مصر، 126، الجرجاني، دلائل الإعجاز، 370

والأغراض من جهة ما يكون بعضهـ ا في موضعه من الكلام منغلقا ومقترنـا بمـا يجانسه ويناسبه ويلائمه من ذلك"[1].

فالاهتمام بجانب على آخر يؤدي إلى فساد في نظم الكلام وتعقيد في معانيه، وتكلف في ألفاظه، وبناء عليه، فإن ابن هشام قد أنكر على من أعرب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الغامض الـ ذي لا يظهر معنـاه واسـتأثر الله تعـالى بعلمه[2].

في حين نجد أن من النحاة لم يعدها آية، وهذا ما ذهب إليه البصريون، بينما نجد أن الكوفيين قد عدّوا جزءاً منها آية، والجزء الآخر منها لم يعدّوه كذلك، علـى أنَّ الزركشي عدّها من العلم التوقيفي الذي لا مجال للقياس فيه ، وإن الفواتح قسمان : الأول ما لا يتأتى فيه إعراب، نحو : (كهيعص)،(آلم)، والثاني ما يتأتى فيه إعراب، وهو إما أن يكون اسماً مفرداً كـ (ص) و(ق) و(ن) أو أسماء عدة مجموعها علـى زنة مفرد، كـ (حم) و(طس) و(يس)، والنوع الأول محكى ليس الإ، وأمـا الثـاني فسائغ فيه الأمران الإعراب والحكاية[3].

وقد خطّأَ المؤلف أيضاً من أعرب (كلالة) في الآية الكريمة: (وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ)[4] تمييزاً، وبيّن وجه القول لمن أعرب ذلك؛ بأن يكون الأصل : وإن كان رجل يرثه ُ كلالة ٌ، ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزا، وخرّج المؤلف هذا الخطأ :"بأن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض الذي حذف لأجله، وتراجعٌ عمًّا بُنيت الجملة عليه من طيّ ذكر الفاعل فيها؛ ولهذا لا يوجد في كلامهم، مثل: ضُرِبَ أخوك رجلاً"[5].

والصواب عنده في الآية :"أن (كلالة) بتقدير مضاف، أي ذا كلالة، وهو إمَّا حال من ضمير (يُوْرِث) فكان ناقصة، ويورث خبر، وإمّا تامة فيـورث صـفة، أو

---

(1) القرطاجني، منهاج البلغاء، 153

(2) ابن هشام، المُغني: 527/2 - 528

(3) الزركشي، البرهان في علوم القران: 170/1 - 171

(4) سورة النساء، الآية 12

(5) ابن هشام، المُغني: 528/2

خبر، فيورث صفة، ومن فسّر الكَلالة بالميت الذي لم يترك ولدا ولا والدا فهي أيضاً حال أو خبر، ولكن يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لأجله"[1].

وأما إعرابها فهي عند النحاس (ت: 338هـ) على وجهين: "النصب على خبر كان، أو النصب على الحال عندما تكون كان بمعنى وقع، ويورث صفة لرجل"[2].

وعدَّها الزمخشري (ت: 528هـ)خبراً لكان أي : وإن كان رجل موروث منه كلالة، أو حالا من الضمير في يورث عندما يكون يورث خبر كان، وعدها حالاً أو مفعولاً به معاً عندما يقرأ يُورَثُ ويورِّث بالتخفيف والتشديد على البناء للفاعل[3].

وذهب مكي (ت: 437هـ) بأنها منصوبة على التفسير؛ لأنَّ كان هنا بمعنى وقع ويورث نعت لرجل، وذهب أيضاً بأنها منصوبة على الحال، والكلالة في الموقعين التمييز والحال بمعنى الميت، والوجه الثالث عنده على أنَّها نعت لمصدر محذوف تقديره: يورثُ وراثةً كلالةً، والكلالة هنا هو المال الذي لايرثه ولد ولا والد، ونسب هذا القول إلى عطاء بن أبي رباح القرشي المكي (ت: 115هـ) والوجه الرابع عنده بأنها خبر كان، على أن ا لكلالة اسم للورثة، وتقديره : ذا كلالة، والوجه الخامس عند مكيّ على أنَّها مفعولة بـ (يورثُ) وكان بمعنى وقع وهذه على قراءة من قرأ (يورث) بكسر الراء أو بكسرها والتشديد (يورِّث)[4].

وكلالة عند العكبري (ت: 616هـ) فهي على عدة وجوه، الأول الرفع على أنَّها صفة أو بد ل من الضمير في يُورَث، غير أنَّه لم يَعرف أحداً قرأ بذلك؛ ولذلك استبعد هذا الوجه، والثاني أنَّها حال وعدّ كان هي الناقصة ورجِل اسمها ويورث

---

(1) ابن هشام، المُغني: 529/2

(2) النحاس ابو جعفر احمد بن محمد (ت: 338هـ)، (1988م) إعراب القرآن، ط 3، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان: 440/1-441

(3) الزمخشري، الكشاف: 509/1

(4) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، (1984م)مشكل إعراب القرآن، ط 2، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت: 192/1

خبرها، والثالث بأن كلالة منصوبة على المفعول الثاني لِـ (يورث) كما تقول ورث زيدُ مالاً، وكلالة هنا بمعنى اسم للمال المو روث، والوجه الرابع : حال أو خبر كان على تقدير حذف مضاف تقديره وإنْ كان رجل يورث ذا كلالة، والخامس : مفعولاً به، وتكون الكلالة إما الورثة وإما المال، وعلى كلا الأمرين أحد المفعولين محذوف، والتقدير يورِّث أهله مالاً، وذكر أنَّه عندما تكون الكلالة بمعنى اسم لل ورثة الذين ليس لهم ولد ولا والد، لا يكون لهذا الكلام على القراءة المشهورة ولا يستقيم؛ لأنَّه لا ناصب له، وضرب مثالاً (يدُ يورِّث إخوة) لا يصح، وإنما يستقيم على قراءة من قرأ بكسر الراء مخففة ومُثْقَلَة(1).

فابن هشام لم يوافق على إعراب كلالة تمييزاً، لأنَّ هذا الإعراب يترتب عليه تحليل دلالي خاطئ، ويرى أنَّ إعرابها تمييزاً بعد أن كانت فاعلاً فيه تناقض للغرض الذي حذفت من أجله هذه الكلمة في الجملة المبنية للمجهول، وهي ما يمثل خروجا لما بنيت الجملة عليه من عدم ذكر الفاعل فيها، ولذلك لم يقع في كلام العرب تركيب مثل: "ضُرِبَ أخوك رجلا"، ببناء الفعل ضرب للمجهول، وهي جملة غير صحيحة نحوياً، وهذه إشارة لما أسماه التحويليون البنية العميقة والتي تمثل في نظر ابن هشام المعنى الحقيقي للجملة، فيرى أن "كلالة" هي على تقدير مضاف "إنْ كان رجل يورث ذا كلالة"، وتقدير ابن هشام هذا يحتمل عدة أمور وهي: أن تكون كان تامة وجملة يورث صفة، وذا كلالة حال من الضمير في يورث، وأن تكون كان ناقصة ويورث خبراً، أو تكون ذا كلالة هي الخبر، وبناءً عليه تكون يورث صفة، والاحتمال الثالث إذا كانت "كلالة" بمعنى الميت الذي لم يترك والداً ولا ولداً فحينها تكون إمّا حالا وإمّا خبرا ولا تحتاج في هذه الحالة إلى تقدير مضاف، والرابع إذا كانت "كلالة" تعني القرابة المطلقة فهي مفعول لأجله، ففي كل احتمال من هذه الاحتمالات يختلف تركيب الجملة ونتيجة لذلك يتعدد المعنى بسبب هذه الكلمة المفردة(2).

---

(1) العكبري، التبيان في إعراب القران: 336/1

(2) خليل، العربية والغموض: 217-218

وبقطع النظر على مدى موافقة ابن هشام لغيره من النُّحاة في إعراب "كلالة" أو اختلافه عنهم، فإنَّ ما يهمنا في هذا المقام، أن نوضح ما تركته هذه الكلمة من اختلافات في وجوه إعرابها، هذه الاختلافات التي انبنت على معنى هذه اللفظة ودلالاتها المختلفة، فنلاحظ أن لكل معنى إعرابا يتمايز عن المعنى الآخر لها، وبالتالي فإن النظر للمعنى وتحديده أمر في غاية الأهمية، وحقيق بابن هشام أن يعدّه واجبا ابتدائيا للمعرب، لأنَّه بتحديد دلالة الكلمة أو التركيب يسهل إصدار الحكم النحوي وإطلاقه بعيداً عن الاحتمالات المتعددة التي تنشأ من جرَّاء غموض المعنى وانغلاقه، خاصة في مجال الآيات القرآنية التي ينجم عن الاختلاف في كشف معانيها الكثير من الملابسات الشرعية التي تتطلب قوة في الإفهام لما يريد الإنسان ويُراد منه، ليتمكن بها من إتباع التصديق وان تذعن لها النفس، لذا ينبغي الاعتناء بما يمكن إحصاؤه من المعاني التي تحقق للعقيدة الإلهية بيان الحقِّ ووضوحه في تلك الآيات.

ومن الأمثلة التي أوردها ابن هشام على حكم المعربين فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظروا في موجب المعنى، ممَّا أدى إلى الفساد أو الوهم لديهم، لاتكائهم فيها على شكل التركيب لا على معناه، قوله تعالى : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾(1) وموطن الاستشهاد هو (حيثُ) فأخذ ابن هشام على من عدَّ من النحاة هذه الكلمة في هذا السياق ظرف مكان، وقد بيَّن المؤلف خطأ ما ذهبوا إليه بأن (حيثُ) هنا هي مفعول به "إذ المعنى أنَّه تعالى يعلم المكان نفسه المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان، وناصبها يعلم محذوفاً مدلولا عليه بأعلم، لا بأعلم نفسه، لأنَّ أفعل التفضيل لا تنصب المفعول به، فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم"(2).

---

(1) سورة الأنعام، الآية 124.

(2) ابن هشام، المُغني : 1/131-132؛ 2/531، ابن هشام، جمال الدين بن هشام (ت: 761هـ)، (1996) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان : 2/235، عبد الحميد، محمد محيي الدين، (1966)، شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ط2، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر، 320-321.

وقد أشار في أوضح المسالك لاعتراضات النحاة على قوله "بأن أفعل التفضيل لا تنصب المفعول به " وعلى قوله (حيثُ مفعول به لا ظرف) بأن أفعل التفضيل تعمل بدليل قوله تعالى : (هُوَأَهْدَىٰسَبِيلًا)[1] وسبيلاً ليست تمييزاً؛ لأنها ليست فاعلا في المعنى، وبأن "حيثُ" قد خرجت عن طبيعتها الظرفية، لأنها لا تتصرف وجعلها مفعولا به نوع من التصرف[2].

وقد أيد ابن هشام في إعرابه هذا العكبري (ت: 616هـ) الذي اعتبر (حيثُ) مفعولا به، والعامل محذوف، والتقدير يعلم موضع رسالته، ولم يعتبرها ظرفاً؛ لأنها تصير بذلك التقدير يعلم في هذا المكان كذا وكذا وليس المعنى عليه[3].

وهكذا نرى أن صاحب المُغني قد نظر للمعنى الذي تؤديه هذه الكلمة ولم ينظر إلى ظاهرها الموحي بالدلالة الأصلية المتضمنة ظرف المكان وخالف اتفاق النحاة بشأنها، واستنبط معناها من خلال السياق القرآني ودلالته، لأنَّ التمسك بصحة المعنى يقود لصحة الإعراب، وبالتالي يكون قد بيّن المعنى العام لهذه الآية من خلال تحديده الدلالة الإعرابية لكلمة (حيثُ) التي حسمت تأويلات المعنى واحتمالاته.

وفي الآية الكريمة : (فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)[4]، تعرض ابن هشام إلى تعلق حرف الجر (إلى) الذي علّقه النحاة وهماً بالفعل (اغسلوا) والصواب عنده أن يعلق بفعل محذوف تقديره (ومدُّوا الغسل إلى المرافق)[5] ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل، والغالب أن ما بعد (إلى) يكون غير داخل، بخلاف (حتى)، وإذا لم يدخل في الاسقاط بقي داخلا في المأمور بغسله[6].

وذكر الزمخشري (ت: 528هـ) بأن (إلى) تُفيد معنى الغاية مطلقاً وضرب أمثلة على أن ما بعد (إلى) يدخل في حكم ما قبلها، ومن تلك الأمثلة قولك :

---

(1) سورة الإسراء، الآية 84.

(2) ابن هشام، اوضح المسالك: 235/2.

(3) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 537/1.

(4) سورة المائدة، الآية 6.

(5) ابن هشام، المُغني: 533/2.

(6) المصدر نفسه: 533/2-534.

حفظتُ القرآن من أوله إلى آخره "، فالكلام مؤدٍّ لحفظ القرآن كلِّه، وبذلك فإن "إلى المرافق" لا دليل فيه على أحد الأمرين، فأخذ العلماء بالاحتياط، فحكموا بدخولها في الغسل(1).

ونفى العكبري (ت: 616هـ) أن تكون (إلى) بمعنى (مع)، وذهب إلى أنَّها لانتهاء الغاية، وإنما وجب غسل المرافق من السنة وليس بينهما تناقض، لأنَّ (إلى) تدل على انتهاء الفعل ولا تتعرض بنفي المحدود إليه ولا بإثباته، فعلى هذا تكون (إلى) متعلقة بـ(اغسلوا)ويجوز أن تكون في موضع الحال وتتعلق بمحذوف والتقدير: وأيديكم مضافة إلى المرافق(2).

وقد عرض أبو حيان (ت: 745هـ) لآراء العلماء في هذه المسألة واختلافهم في معنى (إلى) بدخول ما بعدها في حكم ما قبلها، وناقش هذه الآراء، وقد مال لرأي من لم يُدخِل ما بعدها في حكم ما قبلها، كما أنَّه ناقض رأي الزمخشري السابق، ووصفه بالمخالفة عن جميع النحويين الذين كانوا فيها على مذهبين: أحدهما الدخول والآخر الخروج، وحدد أيضاً أبو حيان معنى اليد بأنها من أطراف الأصابع إلى المنكب، وأشار إلى أن الفعل (أغسلوا) يجوز أن يكون أمراً لمُحدِثينَ على الوجوب، وللمُتَطَهِّرينَ على الندب، وتناول الكلام لمعنيين مختلفين من باب الألغاز والتعمية(3).

فاختلاف الغاية المكانية الناتج عن اختلاف العلماء في تعلق (إلى) أوجد تباينا في الحكم الشرعي والمقتضي لهذه الآية، لأنَّ ما بعد (إلى) محتمل الدخول بالغسل أو عدمه، كما أن تحديد معنى الأيدي في هذه الآية يحتاج إلى توضيح، فهل اليد تشمل رؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما أم الأيدي هي الأكف فقط؟(4).

فالتعمق في معنى الكلام والتدبّر فيه يحقق استيفاء للمعنى واكتمالا لدلالة الآية، بينما الحكم على ظاهر النص والأخذ بسطحية الكلام يؤول إلى غموض في المعنى وفساد في تفسير ما ترشد إليه الآيات.

---

(1) الزمخشري، الكشاف: 597/1.

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 421/1.

(3) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 450/3.

(4) ابن هشام، المُغني: 533/2.

وقد بيَن ابن هشام من شواهد التعلق وأمثلته وأشار إلى أن كثيراً من حروف الجر يفهم تعلقها بالخطأ، وبهذا تؤثر في معنى الكلام، وتعمل على إزاحته عن مقاصده الحقيقية، والمشكلة تكون أكبر عندما تصدر أحكام من أناس لهم وزنهم وأثرهم في اللغة، ويترتب على آرائهم الكثير من المواقف والتفسيرات اللغوية والعقائدية.

و في الآية الكريمة: (وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا #قَيِّماً لِّيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِن لَّدُنْهُ)[1] أنكر ابن هشام إعراب (قيما) صفة لـ(عوجا)، وتساءل كيف يكون العوج وقيّما؟ واستشهد بمن وقف على ألف التنوين في (عوجا) وقفة لطيفة تدفع هذا التوهم والخطأ، وبين إعراب (عوجا) بأنها حال من اسم محذوف هو وعامله، أي أنزله قيما، إما من الكتاب، وإما من الضمير المجرور باللام (له) إذا أعيد إلى الكتاب، لا إلى مجرور (على)، أو جملة النفي وقيما حالان من الكتاب، لأنَّ الحال يتعدد[2].

ويبدو أن هذه المسألة تعود إلى أمرين، أولهما : أن طبيعة اللغة لا تتفق مع وصف منعوت بصيغة هي من الأساس ليست من متعلقاته ولوازمه، أو صفاته المتعددة، والأمر الثاني : أن الوقف -وكما أشير سابقا - عامل مهم في تحديد المعاني التي تعتور الجمل ا لمختلفة، ويسهم في دفع اللَّبس عن كثير من الجمل ومنها هذه الآية التي استند في إعرابها على الشكل الخارجي الذي أوقع المعربين في خطأ جسيم، ولو أنهم دققوا النظر في معنى الكلمة لما ذهبوا بها إلى الصفة التي لا تتناسب وذاك الموقف.

وذهب الفراء (ت: 207هـ)إلى أن قول ه تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا #قَيِّماً لِّيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً مِن لَّدُنْهُ) أن المعنى: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيما، ولم يجعل له عوجا[3].

---

(1) سورة الكهف، الآية 1 -2.

(2) ابن هشام، المُغني: 534/2 -535.

(3) الفراء، معاني القران: 133/2.

وذهب مكي (ت: 437هـ)في مشكله إلى أن (قيما)منصوبة على الحال [1]، وهذا مطابق لحكم ابن هشام، وقد عدَّها العكبري (ت: 616هـ) حالاً مؤخرة عن موضعها، أي أنزل الكتاب قيما، والوجه الثاني : أن (قيما) منصوب بفعل محذوف، تقديره: جعله قيما؛ فهو حال أيضاً من الكتاب أو من الهاء في (ولم يجعل له) والحال مؤكده، وقيل متنقلة [2] وعلى هذا تكون قراءة حفص بالسكت على الألف من (عوجا)، وهي مبدلة من التنوين، وهو سكت من غير تنفس بمقدار حركتين، دفعا لإيهام أن يكون (قيما) نعتا لـ(عِوجا)؛ فيفسد المعنى، إذْ (قيما) حال من الكتاب[3].

أما الزمخشري (ت: 528هـ) فوضح معنى العوج في سياق الآية، بأنه نفى الاختلاف والتناقض عن معانيه، وخروج شيء منه من الحكمة والإصابة فيه، ووجه انتصاب (قيما) بمضمر ولم يعتبره حالا من الكتاب، وقدر ذلك : ولم يجعل له عوجا، جعله قيما؛ لأنَّه إذا نفى عنه العوج، فقد أثبت له الاستقامة، والغاية من ذلك التأكد؛ لأنَّ كل مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو من أدنى عوج عند السير والتصفح، وذكر أيضاً بأنَّه قيل: قيما على سائر الكتب مصدقا لها، شاهدا لصحتها، وقيل : قيما لمصالح العباد[4].

تلك هي مواقف وآراء بعض اللغويين من كلمة (قيّما) وهي بمجملها العام لا تبتعد عمَّا ذهب إليه ابن هشام، ولكن ظاهر الكلمة موحٍ لأن تكون نعتا لكلمة (عوجا).

وبالوقوف على معنى الكلمة وبحكم طبيعة الأشياء أن لا تكون الصفة نقيضا لموصوفها، ويقتضى أن تعرب (قيّما) حالاً وهذا ما وجدناه عند أشهر المختصين في هذا المجال من أهل اللغة والمهتمين بكتاب الله تعالى وتبيان آياته.

---

(1) القيسي، مشكل إعراب القران: 437/1.

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 837/2.

(3) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 94/6، الخطيب، عبد اللطيف، (2000) معجم القراءات، ط1، دار سعد الدين، دمشق، سوريا: 145/5.

(4) الزمخشري، الكشاف: 471/2-472.

وموقف ابن هشام في هذه الآية هو مشابه لمعالجته لآية (فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى)[1]، التي ذهب النحاة فيها إلى أن إعراب "أحوى" صفة لـ(غثاء) لوجود التطابق والتناسب بين الصفة والموصوف، ولكنهم تناسوا في الموقف ذاته معنى كلمة "أحوى"، وخاصة عندما تفسر بأنها السواد من شدة الخضرة، وهذا لا يتناسب مع سياق الآية المنقضي بعكس هذا المعنى، ومخالف له بنفس الوقت، وبذلك تكون "أحوى" حالا من "المرعى" لا صفة لـ"غثاء"، ويجب مراعاة الفاصل الزمني بين الكلمتين درءا للبس والتداخل[2]، وبذلك فإن ابن هشام قد سار على منهج الزمخشري، الذي قال: "يجوّز أن يكون أحوى حالاً من المرعى: أيْ أخرجه أحوى أسود من شدّة الخضرة والري، فجعله (غثاء) بعد حوّته"[3].

ومن أهم الأمثلة التي طرحها ابن هشام حول قضية الاهتمام باللفظ دون النظر إلى المعنى من قبل كثير من النحاة، قوله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)[4] حيث عارض فيها رأي ابن هشام المبرد (ت: 285هـ) ولكنَّه أنكر رأيه بأن اسم الله تعالى بدل من آلهة، وعلَّل ذلك أن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم، والاستثناء إخراج ما بعد إلاَّ من حكم ما قبلها، كما أن لفظ الجلالة في هذه الآية ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم، كما أن الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه، ولأن المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا، فالفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا، وأما أنَّه ليس بموجب له الحكم، فلأنه لو قيل: لو كان فيهما الله لفسدتا لم يستقم[5].

وقد ذكر ابن هشام أن هذا البحث يأتي في مثال سيبويه "لو كان معنا رجل إلاَّ زيدٌ لغلبنا"؛ لأنَّ رجلا ليس بعام يستثنى منه، ولأنه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى منهم زيد لغُلِبنا اقتضى أنَّه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلِبوا، وهذا

---

(1) سورة الأعلى، الآية 1.

(2) ابن هشام، المُغني: 535/2.

(3) الزمخشري، الكشاف: 243/4.

(4) سورة الأنبياء، الآية 22.

(5) ابن هشام، المُغني: 537/2-538.

وإن كان معنى صحيحا إلاَّ أن المراد إنما هو أن زيداً وحده كافٍ"[1] وهذا المثال الذي استشهد به ابن هشام نظير حكم هذه الآية، فالاستثناء المتصل والمنفي يجوز فيه النصب على الاستثناء ويجوز فيه الإتباع على البدلية نحو "ما قام احدٌ إلاَّ زيدٌ" و"إلا زيداً"، وهذا هو المختار والأصل[2].

وأشار الفراء (ت: 207هـ) إلى أن "إلا" في هذا الموضع بمعنى سوى، والمعنى لو كان فيهما آلهة سوى الله لفسد أهلهما[3]، وقد اعتبر مكي (ت: 437هـ) "إلا" في موضع غير[4]، وذكر الزمخشري (ت: 528هـ) معنى الآية بقوله: "لو كان يتولاهما ويدير أمرهما آلهة شتى غير الواحد الذي هو فاطرهما لفسدتا، وفيه دلالة على أمرين أحدهما: وجوب أن لا يكون مدبرهما إلاَّ واحداً، والثاني: أن لا يكون ذلك الواحد إلاَّ إياه وحده لقوله "إلاّ الله" فإن قُلتَ: لِمَ وجب الأمران؟ قلت: لعلمنا أن الرعية تفسد بتدبير الملكين لِمَا يحدث بينهما من التقالب والتناكر والاختلاف[5].

وقد رفع العكبري (ت: 616هـ) "إلا اللهُ": على أن "إلاّ" صفة بمعنى غير، ولا يجوز أن يكون بدلا لأنَّ المعنى يصير إلى قولك: لو كان فيهما الله لفسدتا نظير ما جاء في قولك: "إلاَّ زيدٌ" على البدل؛ لكان المعنى: جاءني زيدٌ وحدَه، ولمَ يجُز البدل، لأنَّ ما قبلها إيجاب، ولم يجز أيضاً النصب على الاستثناء لفساد المعنى بذلك، ولأن "آلهة" نكرة، والجمع اذا كان نكرة لم يستثن منه[6]، وذهب مذهبه أبو حيان الاندلسي (ت: 745هـ) فنفى البدل والاستثناء، وقد رفعها على الوصف أيضاً[7]

---

(1) سيبويه، الكتاب: 331/2-332، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: 316هـ)، (1999)، الأصول في النحو، ط 4، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 301/1، ابن يعيش، موفق الدين الأسدي (ت: 643هـ)، (د.ت)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 89/2، ابن هشام، المُغني: 538/2.

(2) ابن السراج، الاصول: 281/1-283، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 445/1-544.

(3) الفراء، معاني القران: 200/2.

(4) القيسي، مشكل إعراب القران: 478/2.

(5) الزمخشري، الكشاف: 567/2.

(6) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 914/2-915.

(7) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 283/6.

والرفع على الوصف مذهب سيبويه والكسائي والتقدير: غير الله، فمتى وضعت (إلا) موضع (غير) إعرب الاسم الذي بعدها بمثل إعراب غير[1].

لم يكن الإعراب هو الأصل بالنظر إلى هذه الآية عامة ولفظ الجلالة على وجه الخصوص؛ وإنّما كان المعنى الذي يفضي إليه هذا التركيب هو الفيصل، ذ لك أن من أعرب اسم الله تعالى في هذه الآية بدلا أو استثناءً، قد غير المعنى وأفسده، وأخرجه عن مضماره نحويا ودلاليا، وقد رأينا أن معظم النحاة وأصحاب التفاسير قد أخرجوا الكلمة من دائرة البدل والاستثناء، معلِّلين ذلك بأسباب موجبة تتعلق بالتركيب وبالمعنى ولم ينظ روا إلى هيئة الآية ظاهريا، الأمر الذي غرّ بعض النحاة واعتبرها بدلا.

ومما ذكره ابن هشام وأفسد معناه بسبب الاعتماد على الصياغة اللفظية وحدها قول اليزيدي في بيت العرجي[2]:

أَظلُومُ إنَّ مُصَابَكم رَجُلاً ... رَدّ السَّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

بأن الصواب رفع (رجل)؛لأنَّها خبرٌ لـ (إن)، وبيّن ابن هشام أن هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت، وليس له معنى بهذا الإعراب، وقد أورد قصة خلص من خلالها أن "رجلا" منصوبة على المفعولية؛ لأنَّ مصابكم بمعنى إصابتكم، و(ظلم) الخبر، والمعنى لا يتم بدون ذلك، فالمصدر الميمي (مصَابكم) قد عمل عمل الفعل فأضيف إلى فاعله[3].

وقد استخدم ابن هشام المعنى والصناعة النحوية كعنصرين في تحليله للتراكيب العربية، وهذا الأمر من المعايير الهامة التي ارتكز عليها إضافة إلى

---

(1) سيبويه، الكتاب: 370/1، القيسي، مشكل إعراب القران: 478/2.

(2) العرجي، أبو عمر عبد الله بن عمر بن عثمان (ت: 120هـ)، (1998) الديوان، جمعه وحققه وشرحهنجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، لبنان : 319؛ وقد ورد في الديوان (أظليمُ) بدلاً من (أظلوم).

(3)ابن هشام، المُغني : 538/2-539؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (د.ت)، شرح شواهد المُغني، تصحيح وتعليق : محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، بيروت، لبنان: 892/2.

الاستخدام اللغوي الواسع الذي يعد مظهراً من مظاهر اتّساع اللغة عموما والنحو خصوصاعنده، ويقول الرمالي مؤكدا هذا الأمر :"ويخطئ من يظن أن ابن هشام يرتكز في تحليله للتراكيب العربيه على أحد العنصرين دون الآخر، بيد أنَّه يشير في مواضع لأهمية المعنى في التحليل النحوي، وفي مواضع أخرى يوصي المعرب بالتزام جانب الصناعة النحوية دون المعنى وهو في الحقيقة يرتكز على المعيارين معا"[(1)].

وهكذا نرى أن ابن هشام قد تعرض وبشكل واسع لقضية اعتماد اللفظ في الإعراب وبين التبعات التي تنجم من استبعاد المعنى، ولا يعني أن نعتمد المعنى وحده، وإنما يؤخذ بقطبي الكلام المعاني والألفاظ معا، وهذا ما أدار عليه حديثه من جهة الاعتراض الثانية، حيث أن التركيز على المعنى فحسب يولد فسادا ووهما أيضاً.

2.3 مراعاة النحاة المعنى الصحيح وعدم النظر في صحة الصناعة (الشكل):

أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحة الصناعة، وهذه الجهة هي الواجهة المقابلة للجهة الأولى، إذْ أخذنا بعين الاعتبار أن اللفظ والمعنى هما عماد الكلام وركناه الأساسيان؛ فالمعاني هي نتاج العقول والألفاظ هي زمامها، وبهما يسمى النّظم كلاما، وبهما معا يتشكل البيان وتقوم الصور، فيقع التأثير في النفس ويؤدي الكلام أغراضه، وبهذه الجهة يشير ابن هشام إلى تركيز بعض النحاة على المعنى في إصدار أحكامه الإعرابية واعتمادهم على ما تتضمنه التراكيب من مقاصد دون النظر إلى الصناعة النحوية المبنية على قواعد النحو من حيث إنَّها مؤدية للمعنى مشيرة إليه، والتجاهل هذا للناحية اللفظية قد جعل النحاة يقعون في الخطأ والزلل الأمر الذي أوجد الغرابة في تخريجاتهم النحوية ودفعها إلى التضليل في الدلالة الحقيقية إلى دلالة أخرى ليست هي الأصل الذي جاء عليه الكلام.

---

(1) الرمالي، العربية والوظائف النحوية، 145.

ومن الأمثلة التي ضربها المؤلف على هذه الجهة قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ)(1)، حيث قال بعض النحاة إن "إذْ" ظرف للمقت الأول أو الثاني، إلاَّ أن ابن هشام قد خطأ ما ذهب إليه هؤلاء النحاة، ذاهباً إلى أن امتناع تعليقه بالثاني يفسد المعنى؛ لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمقتونها في الآخرة، وامتنع تعليقه بالأول؛ لأنَّه يتطلب الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي من الكلام الذي يمنع تعلق (إذ) بـ"مقت" الأولى، وقد علقها بمحذوف تقديره : أي "مقتكم إذْ تدعون" وأشار كذلك إلى أن الرأي الثاني هو رأي جماعة ومنهم الزمخشري (2)، بينما الرأي الأول يمثله الزجاج (ت: 311هـ) حينما تعرَّض لهذه الآية قائلاً : "فلا يخلو قوله "إذ تُدْعَوْنَ" من أن يتعلَّق بـ"لمقت الله" ولا يجوز أن يتعلق بقوله : "مقتكم" لأنَّهم مقتوا أنفسهم في النار، وقد دعوا إلى الإيمان في الدنيا، ولا يتعلق بالمبتدأ لأنَّه أخبر عنه بقوله: "أكْبَرُ مِن مَقْتِكُم "، والموصول لا يُخبر عنه وقد بقيت منه بقية، والفصل بين الصلة والموصول غير جائز"(3).

فاختلاف المتعلق به بالنسبة للظرف "إذْ" قد أنحى بالآية ومعناها إلى أكثر من جهة في تحديد دلالاتها، ولم تستقر هذه الدلالة لتأرجح ارتباط الظرف بين المصدر في المرة الأولى وفي الثانية، وقد جاء حكمهم هذا مبنياً على النظر للمعنى وحده دون الأخذ بموجبات الصناعة اللفظية ومستلزماتها، وتبرير ابن هشام هذا منشؤه الارتكاز على أصول وقواعد النحو من حيث التركيب مع استئناسه بمعنى الآية ومقتضى التوجيه الإلهي فيها، لأنَّ الظرف لا بد له من متعلق، إما ان يكون فعلا أو ما يشبهه أو ما أدل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيئاً من هذه الأربعة قُدِّر(4).

---

(1) سورة غافر، الآية 10.

(2) ابن هشام، المُغني: 540/2-541.

(3) الزجّاج، أبو اسحق إبراهيم بن محمد السدي (ت: 311هـ)، (1988)، معاني القرآن وإعرابه، ط1، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبدو شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 640/2.

(4) المصدر نفسه: 433/2.

وقد قدر ابن هشام تعليق الظرف (اليوم) في الآية الكريمة: (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّه)[1] بمحذوف وليس باسم (لا) كما ذهب إليه بعض النحاة، وهـذا مؤيـد لـرأي البصريين القائل ببطلان ذلك، لأنَّ اسم (لا) حينئـذ مطـوّل، ولـذا يجـب نـصبه وتنوينه[2] والمقصود بمطول كما وضّحه ابن عقيل (ت: 769هـ) بقوله: "ويـسمى المشبه بالمضاف مُطَولاً ومَمْطولاً، أي ممدوداً، وحُكمُ المضاف والمشبه به النصب لفظاً"[3].

وأجاز النحاس (ت: 338هـ) أن تكون (لا) في الآية السابقة بمعنى (لـيس) في موقع نصب استثناء وليس من الأول، ويجوز أن تكون في موقع رفع علـى أن عاصماً بمعنى معصوم مثل (ماء دافق)[4].

وذهب إلى هذا المعنى الزمخشري (ت: 528هـ)[5]، ولم يجز العكبري (ت: 616هـ) تعليق "اليوم" بـ"عاصم" لأنَّه لو كان ذلك لنوّن، وإنمّا ذهب إلى أنَّه متعلق بالخبر "من أمر الله"[6] وأما ما ورد في البحر المحيط، فإن "اليوم" يكـون منـصوبا على إضمار فعل يدل عليه (عاصم)، أي: لا عاصمَ يعصم اليوم من أمر الله، و "من أمر الله" متعلق بذلك الفعل المحذوف، ولا يجوز أن يكون اليوم منصوبا بقولـه: "لا عاصم"، ولا أن يكون "من أمر الله" متعلق به، لأنَّ اسم (لا) حينئذ لا يكون مطـولا، وإذا كان مطولا لزم تنوينه وإعرابه، ولا يبنى وهو مبني وهذا باطل[7].

فالذي نلمسه من هذه الآراء أنَّ الصناعة النحوية تستلزم بأن تجـري علـى أساسيات ثابتة مردها الاحتكام لمنطق النحو القائم على القواعد المتبعة عند النظـر

---

(1) سورة هود، الآية 43.

(2) ابن هشام، المُغني: 545/2.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 363/1.

(4) النحاس، إعراب القران: 285/2.

(5) الزمخشري، الكشاف: 397/2.

(6) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 228/5.

(7) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 700/2.

لأي قضية، وليس بالمعنى فقط تُخرَّج كثير من المسائل، ولذلك أخذ ابن هشام على من اعتمد على المعنى وصحته في الحكم على بعض القضايا الإعرابية.

ونقف مع مثال آخر أورده المؤلف لتـ أكيد اعتراضه على النحاة عندما أهملوا العناية اللفظية وركزوا على المعنى وما وقعوا فيه من خطأ وزلـل، ففـي الآيـة الكريمة: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ)[1] اختلف النحاة في الفعل "يَدرككُم" فمنهم من ذهب أنَّه مرفوع؛ كونه بداية جملة ابتدائية، وجملةالشرط برمتها تـسبقه والتقـدير :"ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا"، ويكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله[2] وجـوز ذلك الزمخشري (ت: 528هـ)، معتبرا قول الشاعر في البيت الآتي يشبهه:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشكُرُهَا الشّرُّ بالشّرِّ عند اللهِ مثلانِ

والجواب أي يجازيه عليها أضعافا، فاسقط الفاء من جـواب الـشرط وهـو قليل[3] واحتجّ ابن هشام على هذا الرأي ذاكرا أن سيبويه وغيره من الأئمة أشـاروا إلى أنَّه لا يحذف الجواب إلاَّ من فعل الشرط الماضي كقولنا :"أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ "، ولا تقول "انتَ ظالمٌ إن تفعلْ" إلا في الشعر[4]، وعدَّ العكبري (ت: 616هـ) قراءة "يدرككُم" بالرفع شاذة[5]، وذكره مكي (ت: 437هـ) مجزوما في جواب الـشرط[6] وقد خالف أبو حيان (ت: 745هـ) الزمخشري (ت: 528هـ) في هـذه المـسألة واعتبر تخريجه لهذه الآية "يدرككُّم" تخريجا ليس بمستقيم، لا من حيث المعنى، ولا من حيث الصناعة النحوية، فمن حيث المعنى؛ لأنَّه لا يناسـب أن يكـون متـصلا

---

(1) سورة النساء، الآية 78.

(2) ابن هشام، المُغني: 545/2.

(3) الزمخشري، الكشاف: 545/1، وقد اشار في هامشه ان البيت مختلف فـي قائلـه، فـذكر أنَّـه لعبدالرحمن بن حسان، أو لعبدالله بن حسان، أو لكعب بن مالك الانصاري، واعتبره سيبويه لحسان بن ثابت؛ سيبويه، الكتاب: 64/3-65، ابن يعيش، شرح المفصل: 2/9-3.

(4) سيبويه، الكتاب: 79/3، ابن هشام، المُغني: 545/2.

(5) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 374/1، وأشار إلى قراءة طلحة بن سليمان.

(6) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 203/1.

بقوله: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[1]؛ لأن ظاهر انتفاء الظلم هو في الآخرة، لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى﴾[2]، ومن حيث الصناعة النحوية، فإنه على ظاهر كلامه يدل على أن "أينما تكونوا "متعلّق بقوله: "ولا تظلمون"، وهذا لا يجوز، لأنَّ "أينما" اسم شرط، وعامله هو فعل الشرط بعده، ولأن اسم الشرط لا يتقدم عليه عامله، والتقدير: أينما تكونوا فلا تظلمون فتيلا، أي فلا ينقص شيء من آجالكم، وحذف لدلالة ما قبله عليه، وأشار إلى أن فعل الشرط هذا مضارع، وهذا لا يؤيد الحذف، لأنَّ الحذف كما أشرنا سابقاً - يكون إذا كان فعل الشرط ماضيا، وقد خرَّج أبو حيان هذا بقوله: "تقول العرب: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ، ولا تقول: أنتَ ظالمٌ إن تفعلْ"[3].

وذكر ابن يعيش (ت: 643هـ) في شرحه بأنه لا يحسن الشرط إذا كان الفعل الأول مضارعا والثاني ماضياً نحو قولك: "إن تقمْ قُمتَ" وردَّ ذلك إلى سببين الأول: الشرط إذا كان مجزوماً لزم أن يكون جوابه كذلك، والثاني: قد خصه بأن التي إذا جزمت اقتضت مجزوما بعدها يُظهِر أنَّها تجزم وجزمها يتعلق بفعلين، وإذا لم يظهر جزمها صارت بمنزلة حرف جازم لا يؤتى له بمجزوم، كما أنَّه استقبح الرفع في الآية السابقة وأشار إلى أن ما جاء منه في الشعر متأول من قبيل الضرورة[4].

وقد بين المؤلف أن قول أبي بكر (ابن السراج) (ت: 316هـ) في "آتيك إن تأتيني"[5] منقول من كتب الكوفيين لأنهم يجيزون ذلك، لا على الحذف، بل على أن

---

(1) سورة النساء، الآية 77.

(2) سورة النساء، الآية: 77.

(3) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 3/311 - 312.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل 8/157 - 158.

(5) ابن السراج، الأصول: 2/158.

المتقدم هو الجواب وقد[1] خطأ رأيهم هذا مبيّنا أن الشرط له الصدر [2]، وقد أوضح هذا في مصنفه "أوضح المسالك" عندما أشار إلى ضعف رفع الجواب في قراءة طلحة ابن سليمان في هذه الآية[3].

ويبدو أن أغلب النحاة -ومنهم ابن هشام - لم يوافقوا الزمخشري (ت: 528هـ) فيما أجازه حول رفع الفعل "يُدركُ" لأسباب أوضحوها تخص الصناعة اللفظية، وقد شرح ذلك أبو حيان (ت: 745هـ) بشكل مفصل عندما فنّد فساد القراءة على الرفع لأسباب تتعلق بالمعنى واللفظ، واستعرض جملة من آراء سابقيه عندما وقف عليها بالتحليل والتعليق، وفي النهاية أتى رأيه القاضي بالجزم على الشرط[4].

والمثال الرابع الذي سنناقشه على هذه الجهة، هو قوله تعالى : (هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً)[5] حيث ذهب بعض النحاة في إعراب (أعمالا) بأنها مفعول به، وخطّأ ابن هشام هذا الإعراب، إضافة إلى ذلك خطّأ من كانت حجتُه في ردِّ هذا الإعراب بان الفعل (خسر) لا يتعدى مثل الفعل (ربح)، وأثبت أيضاً أن (خسر) يتعدى بدليل (خسر الدنيا والآخرة)، وربح أيضاً يتعدى فيقال : رَبِح ديناراً، ونفى رأي سيبويه بأنَّ (أعمالا) شبيه بالمفعول به، معلِّلا ذلك بأن اسم التفضيل لا يشبه اسم الفاعل، لأنَّه لا تلحقه علامات الفروع إلاَّ بشرط [6] وسيبويه قد جاء بهذه الآية كمثال في جمع أو تثنية (هو الحَسَنُ الوجْهِ) حيث أثبت النون وأصبح حكمه النصب

(1) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (1961)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ط4، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة المعتز بالله، بيروت، لبنان : 628/2، 632.

(2) ابن هشام، المُغني: 545/2.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك: 193/3.

(4) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 3\311

(5) سورة الكهف، الآية: 103.

(6) النحاس، إعراب القرآن: 476/2.

مثل قولهم "الطيبون الأخيار" و"هُنَّ الحسِنات الوجوه"وذكر هذه الآية تمثيلاً على ما ذهب إليه(1).

ونجد أن ابن هشام قد وافق النحاس (ت: 338هـ)بنصبها على التمييز (2) مثلما وافق أيضاً العكبري (ت: 616هـ) الذي التقى مع النحاس بنصبها على التمييز، وأجاز الجمع لها، لأنَّه منصوب عن أسماء الفاعلين (3) وجاء في الأصول: أن" الاسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلاَّ نكرات، تدلُ على الأجناس، وأن العوامل فيها إذا كُنّ أفعالا، أو في معاني الأفعال، كنت بالخيار من الاسم المميز، إن شئتَ جمعته، وإن شئتَ وحّدته"(4).

وبعد استعراض الأمثلة التي استشهد بها المؤلف على قضيتي الشكل والمعنى، لاحظنا أن التركيز على جهة دون الاهتمام بالأخرى يوقع المعرب في الخطأ ويجعله يبتعد بإعرابه هذا عن محور الدلالة الحقيقي للكلمة أو العبارة ويجعلها عرضة للتشكيك لعدم توفر القناعة التامة بوضعها النحوي، وبالتالي المعنى المقصود منها، وبدلا من أن تكون وظيفة الإعراب تمييز المعاني وتحديدها لمعرفة أغراض المتكلمين يكون قد أدّى دوراً خاصاً في الغموض واللبس وأحاط المعاني بظلال التشكيك وتعدد الدلالة؛ لذلك فإن تحديد الإعراب المبني على معنى العبارة أو الكلمة متمشيا مع سياقها الموحي بذلك المعنى، يضع كلا من اللفظ والمعنى في مكانه الملائم ويعطي العبارات الفصاحة والصحة وسلامة النظم، "فالمعاني لا تأتي من جهة واحدة، إذْ لابد من تلاقي عدة جهات لأداء المعاني الوافية، فمعرفة نوع الجملة هو وجه ومعرفة الألفاظ ومعانيها هو وجه آخر، ومعرفة الحركات الإعرابية التي تميز مواقع الأسماء والأفعال المضارعة هو وجه ثالث في هذه الأوجه، تتعاون في أداء المعاني"(5).

---

(1) سيبويه، الكتاب: 201/1.

(2) النحاس، إعراب القرآن: 476/2.

(3) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 863/2.

(4) ابن السراج، الأصول: 223/1.

(5) ولويل، كامل جميل، (1994)، عودة للنحو العربي الأصيل النحو والمعنى، عمان، الأردن: 156.

"والنحو والمعنى زوجان مترابطان أشدّ الترابط، ولن تفهم المعاني إذا اختلَّ تركيب العبارات، ولن نفهمها إذا اختلَّ ضبط الكلمات، ولمعرفة مواقع الكلم وضوابطه نستطيع أن نقف على المعاني الصحيحة "[1]؛ ولذلك فإن دعوة ابن هشام قد تبدو في غاية الأهمية وتجسد عضوية الترابط النحوي مع المعاني، وما بينهما من علاقة حميمية، واجتماعهما معا يمثل الحكم على نصية الكلام من غيره، وكلما قويت هذه العلاقة بينها أصبح كل جانب منهما يخدم الآخر، وأضحى الكلام واضحا ويسيراً، وله موقع تستهويه النفس ويستمتع به العقل، وكلما زادت الشقة بين الطرفين وقل الارتباط بينهما وضعفت علاقتهما، أصبحت قيمة الكلام معدومة، وغاص فهم العبارة أو الجملة وقلتْ إمكانات الفهم والوضوح للكلام، لأنَّ الكلام لفظ ومعنى، وعندما يفهم التركيب تماما ندرك ما قام في الذهن من معان؛ فالتحليل اللفظي والنحوي هو أصل المعنى، والنظر إلى المعنى وفهمه الفهم الدقيق يفضي أيضاً إلى معان إعرابية، فالعلاقة بينهما متبادلة محكمة.

3.3 خروج النحاة عن ما لم يثبت في العربية:

"أن يخرج على ما لم يثبت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة"[2] ومعنى كلام ابن هشام أن بعضا من النحاة قد عالج موضوعات نحويّة بما لم تقرّه قوانين العربية، ولم يثبت لدى نحاتها المشهورين، ولعلّ حكمه هذا يدل على سعة إطلاعه وحجم ثقافته في مجال النحو، فهو من أعلام المدرسة المصرية أو مدرسة مصر والشام التي ورثت العناية بالنحو عن المدارس السابقة مع العناية بضبط القرآن الكريم وقراءته، وكان ابن هشام خلاصة العلماء وأساتذة النحو فيها، وهو من وصفه ابن خلدون بأنه "أنحى من سيبويه"[3] وقد عزا خروج النحاة هذا جهلا أو سهوا لم يتيقنوا له، إلاَّ أنَّ هذا الخروج أحدث لبسا وإشكالية في الكثير من المواضع التي وقفوا عليها، لعدم استنادها إلى شرعية النحو العربي ولا لنظريات أساتذته،

---

(1) ولويل، عودة للنحو العربي الأصيل النحو والمعنى، 193.

(2) ابن هشام، المُغني: 546/2.

(3) المصدر نفسه: 6/1.

"لأن المفروض أن نحو أية لغة إنما يقرر القواعد التي تبنى على أساسها الجمل من عناصر كالكلمات وأجزائها"[1] ولذلك فإن المستقرىء لهذه المواطن والأمثلة يجد أنَّها بالفعل قد جانبت الصواب وخالفت الآراء، وتُوصل فيها إلى قواعد مستحدثة غير موجودة، وفي هذا خطورة بالغة على النحو وعلى اللغة، ناهيك لامتداد تأثيرها إلى القرآن الكريم والأحكام الشرعية فيه.

والقاعدة هي جزء من المنهج لا جزء من اللغة، وهي تتصف بالعموم ولا تتصف بالشمول، فهي عامة لا كليّة ومعنى ذلك أنَّها تنطبق على معظم مفردات اللغة، وليس بالضرورة أن تشملها جميعاً، كما أنَّها مختصرة قدر الامكان، وهي نتيجة من نتائج الاستقراء ومن الضروري إيراد بعض الشواهد التي تم الاستقراء عليها[2].

ولا بد من الإشارة إلى أنَّ هذا الخروج عن مقتضى قواعد العربية هو مخالفة لجميع المدارس النحوية ولآراء أقطابها، سواء أكانوا متفقين أم مختلفين، خروجاً لا يخضع في طروحاته لبراهين أو أدلة مقنعة وهو إن جاز التعبير ابتداع يضرّ بالنحو والمعنى ويسبب تشابكا مُرْبِكاً وتَكَلُّفاً شَديداً وحدّاً غير مقبول للنحو القائم على العقل الذي يسعى لخدمة العبارة بموجب قواعد علمية، يقتضي الأخذ بها، جاءت تكريسا لجهود مضنية لأولئك العرب الأفذاذ الذين اجتهدوا خدمة لدينهم ولغتهم، ولم يتركوا قضية إلاَّ استوفوها حقها من البحث والنقاش.

ولنقف مع أول مثال ساقه ابن هشام تأييداً لما رأى، ففي قوله تعالى: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ)[3]، حيث أبطل مقولة مكي (ت: 437هـ) بأن الكاف بمعنى (واو القسم) وتخريج مكي للمعنى المتمثل بأن: الأنفال لله والرسول والذي أخرجك[4] ووجه بطلان ذلك عند ابن هشام أربعة أمور: أن الكاف لم تأتِ بمعنى واو القسم،

---

(1) حسان، تمام، (1958)، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 27-28.

(2) المرجع نفسه، 165 – 166.

(3) سورة الأنفال، الآية 5.

(4) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 1/309-310.

وإطلاق "ما" على الله سبحانه وتعالى، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخـــرج، ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما"(1).

فنجد الفــراء (ت: 207هــ) في معانيه قد ذكر الآية، وقال : "امضِ لأمــرك في الغنائم ونفِّل مَنْ شئت وإن كرهوا كما أخرجك ربُّك مـــن بيتـــك بـــالحق "(2)، وعرض الزجاج (ت: 311هــ) أنَّ في "الكاف" قولين: الأول: أنَّها مِنْ صـــلة مـــا قبلها، والثاني: صلة ما بعدها، ففي الأول تكون : "كما ألزمك الخصال المتقـــدم ذكرها التي تنال بها الدرجات، وألزمك الجهاد، وضـــمن النـــصر لـــك والعافيـــة المحمودة"، والثاني: "يجادلونك في الحق متكرِّهين كما كرهوا إخراجك من بيتك "(3)، ولم يذكر معنى القسم واعتبر النحاس (ت: 338هــ) هذه الآية من المـــشكل لأهـــل اللغة وذكر فيها ستة أقوال من بينها رأي مكي، واستحسن الرأي الأخير منها بمعنى الوعدُ الحقّ للمؤمنين كما أخرجك ربك من بيتك بالحق الواجب له فـــأَنجز وعـــدك واظفرْ له بعدوك فأوفي "(4) واعتبرها الزمخشري (ت: 528هــ) بين أمرين، الاول : أن يرتفع محل الكاف على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف تقـــديره : هـــذه الحـــال كحـــال إخراجك، يعنى أن حالهم في كراهة ما رأيت من تنفيل الغزاة، مثل حالهم في كراهة خروجك للحرب، والثاني : النصب على أنَّه صفة مصدرالفعل المقدر فـــي قولـــه : "الانفال لله والرسول"، أي الأنفال استقرت لله وللرسول، وثبتت مع كـــراهتهم ثباتـــا مثل ثبات إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون(5).

أما العكبري (ت: 616هــ) فله فيها عدة أوجه : أنَّها صفة لمصدر محـــذوف تقديره: ثابتة لله ثبوتا كما أخرجك، والثاني : دالة على الرجوع من خطاب الجمع إلى خطاب الواحد، والثالث تقديره: فأطيعوا الله طاعة ما أخرجـــك، والمعنـــى : طاعـــة محققة، والرابع تقديره : يتوكلون توكّلا كما أخرجك، والخامس صفة (لحقّ)، تقديره

---

(1) ابن هشام، المُغني: 546/2.

(2) الفراء، معاني القرآن: 403/1.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 701/2.

(4) النحاس، إعراب القرآن: 176/2، جاءت (فأوفي) على هذه الصورة في المصدر نفسه.

(5) الزمخشري، الكشاف: 143/2.

أولئك هم المؤمنون حقا مثل ما أخرجك، والسادس تقديره : يجادلونك جدالا كما أخرجك، والوجه الأخير تقديره : وهم كارهون كراهية كما أخرجك؛ أي ككراهيتهم أو كراهيتك لإخراجك [1]، وقد ذكر ما ذهب إليه مكي من معنى القسم، ولكنّه استبعده[2].

وضعّف أبو حيان ما ذهب إليه أبو عبيده (ت: 209هـ) وأشارلبعض النحاة الذين عدُّوا ما ذهب إليه مكي "هو سهو"، وأنَّ الكاف ليست من حروف القسم، كما عرض آراء مختلفة حول هذه الآية ومعنى الكاف فيها، مبديا رأيه في كلّ منها وخَلُص إلى القول :"هذه الكاف شبهت هذه القصة التي هي إخراجه من بيته بالقصة المتقدمة التي هي سؤالهم عن الأنفال، لكنَّهم سألوا عن النفل وتشاجروا فأخرج اللهُ ذلك عنهم، فكانت هذه الخيرة، كما كرهوا قصة انبعاث النبي r بإخراج الله إياه من بيته فكانت في ذلك الخيرة، وتشاجرهم في النفل بمثابة كراهيتهم ها هنا الخروج، وحكم الله في النفل بأنه لله والرسول وهو بمثابة إخراجه نبيه r من بيته، ثم كانت القصتين لما صنع الله"[3].

وعليه عدَّ أبو حيان "يجادلونك"كلاما مستأنفا يراد به الكفار [4] فَلَم تأتِ الكاف للقسم إلاَّ عند أبي عبيدة، وقد رفض النّحاة والمفسرون ذلك وضعّفوا هذا الوجه لعدم ثباته في العربية، وقد ذكر ابن هشام أوجه إعرابية مختلفة لهذه الآية منها ما أوردناه عند بعضلعلماء ومنها ما لم يرد، وهي على النحو الآتي : أنَّها مبتدأ وخبره فاتقوا الله، ويفسده اقترانه بالفاء وخلوه من رابط وتباعد ما بينها، أو أنَّها نعت مصدر محذوف، أي يجادلونك في الحق الذي هو إخراجك من بيتك جدالا مثل جدال إخراجك، ووجه أخر أنَّها نعت مصدر أيضاً تقديره، مثل: ثبوت إخراج ربِّك اياك من بيتك، والوجه الخامس، وعدّه أقربَ من الذي سبقه أنَّها نعتٌ لِحَقّ، أي أولئك هم

---

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 616/2.

(2) المصدر نفسه: 616/2.

(3) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 456/4؛ وأبو عبيدة المذكور هو النحوي معمر بن المثنى التميمي (ت: 209هـ)، ومن مؤلفاته مجاز القرآن ومعاني القرآن، وإعراب القرآن.

(4) المصدر نفسه: 456/4.

المؤمنون حقّا كما أخرجك، والسادس هو أنَّها خبر لمحذوف، أي هذه الحال كحال إخراجك واعتبر هذا الوجه أقرب من الوجه الخامس[1].

والمثال الثاني وهو مثال صرفي في الآية : (إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا)[2] حيث أنكر ابن هشام زيادة التاء في بداية الفعل الماضي، وأنكر على من يقول أن العرب تفعل ذلك، ونفى وجود مثل هذه القاعدة في النحو العربي، وذهب إلى أن أصل القراءة (إنِّ البقرة) بتاء الوحدة، ثم أدغمت في تاء تشابهت، وعدَّه إدغاماً من كلمتين[3].

وقد وردت قراءات كثيرة لهذه الآية من أبرزها قراءة الجمهور (تشَابه)، حيث جعلوه فعلا ماضياً على وزن تفاعل، ومنهم من قرأ "تشابهُ" بضم الهاء جعله فعلا مضارعا محذوف التاء وهي قراءة الحسن، وماضيه "تَشَابَهَ" وفيه ضمير يعود على البقر، والبقر مؤنث، ومنها قراءة الأعرج "تشّابهُ" بتشديد الشين وجعله فعلا مضارعا ماضيه تشابه وأصل المضارع "تَتَشَابهُ"، فأدغم، وفيه ضمير يعود إلى البقر[4].

وقرئ (تشبَّه علينا) وهي قراءة للمعروف بذي الشامة محمد المعيطي، كما قرأ مجاهد "تشبَّه علينا "فجعله ماضيا على تفعّل، كما قرأ ابن مسعود (يشّابه) بالياء وتشديد الشين، حيث جعله مضارعا من تفاعل، لكنَّه أدغم التاء في الشين، وقرىء مُتَشبهِ اسم فاعل من تَشَبّه، وقرأ بعضهم "يَتَشَابهُ" مضارع "تَشَابَهَ"، وفيه ضمير يعود على البقر، وقرأ أُبي (تشّابهتْ) وقرأ الاعمش "مُتْشَابهٌ" و"مُتشابهةٌ" وقرأ ابن أبي اسحاق (تشّابهت) بتشديد الشين مع كونه ماضيا وبتاء التأنيث آخره، وهي اثنتا عشرة قراءة، وقد عدّ أبو حيان أن توجيه هذه القراءات ظاهر ماعدا قراءة ابن أبي اسحاق (تشّابهت)، وعدها بعضهم أنَّها لا وجه لها وقد خرّجها على أن أصل (اشّابهت)، والتاء هي تاء البقرة، وأصله أن البقرة اشابهت علينا، وعليه فإن تاء التأنيث تلحق آخر الفعل، وذهب إلى تخريج آخر، أن أصل اشّابهت : تَشابهتْ

(1) ابن هشام، المُغني: 546/2-547.

(2) سورة البقرة، الآية 70.

(3) ابن هشام، المُغني: 547/2.

(4) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 419/1.

فأدغمت التاء في الشين، واجتلبت همزة الوصل، وصارت القراءة اشّابهت، فظن السامع أن تاء البقرة هي تاء في الفعل، لأنَّ النطق واحدٌ متوهماً أنَّه قرأ تشابهتْ، وقد استبعد أبو حيان ذلك لأنَّ أبا اسحاق عالم في النحو(1).

وتخريج أبي حيان مطابق لما ذهب إليه ابن هشام بعده، حيث إن الفعل الماضي لا تدخله التاء الزائدة في أوله، ولا يمكن أن يحتمل الفعل أيضاً دلالة الزمنين الماضي والمضا رع معاً، فيكون صورةُ مضارعهِ مبدوءاً بتاء، ونهايته تاء التأنيث التي تلحق الماضي لتؤكد إسناده إلى المؤنث، وأمَّا بالنسبة لإدغام التاء المربوطة من كلمة "البقرة" بتاء الفعل الماضي، فعلى الرغم من التباعد ليس كثيرا بين الصفات الصوتية لهذين االصوتين، فإن عملية ا لتماثل بينهما لا تجيزها قواعد النحو العربي التي ترفض هذا النمط، ولذلك فقد اعتبرت قراءة شاذةً مخالفة عند ابن هشام الأسس السليمة التي تقوم عليها الصياغة النحوية العربية، وبذلك يكون من عدَّ التاء الزائدة في أول الماضي هي من سنن العربية قد خذله الصواب، وأوجد شيئا لم يكن مذكوراً وإنما حمله وهمه بهذه التاء على اعتبارها جزءاً من الفعل وباستحداثه هذا الأمر يكون قد وسّع أبواب الاضطراب واللبسّ بما هو ليس موجودا بالأصل.

ومن الأمور التي لم ترد في العربية وأنكرها ابن هشام، حذف واو المفعول معه، وهذا الحذف لم يثبت في العربية، ومثّل بقوله تعالى : ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾(2) حيث ذهب بعضهم أن الأصل فيها : "وما لنا وأن نقاتل، أيْ مالَنا وترك القتال وأيُّ غرض لنا فيه"، كما نقول (مالَك وزيدا)(3).

والمفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع، والناصب له ما تقدمه من فعل أو شبهه، ولابد لعامله أن يتقدم عليه، وقد خرَّج النحويون (ما أنت وزيدا) على أن (زيدا) منصوب بالفعل المضمر المشتق من الكون والتقدير : ما تكون

---

(1) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 419/1.

(2) سورة البقرة، الآية 246

(3) ابن هشام، المُغني: 547/2.

وزيدا[1] وقال الفراهو: "محمول على المعنى، أي وما منعنا، كما تقول : مالك ألاَّ تصلي أي ما منعك وقيل المعنى وأيُّ شيء لنا نقاتل في سبيل الله، وهذا أجودها [2] وفسرها الزمخشري (ت: 528هـ) أيُّ داع لنا إلى ترك القتال [3] وعدها أبو حيان تفسيرا، أيْ هذه حال من يبادر إلى القتال لأنَّه طالب سائر ومترج أن يكون له الظفر من الله تعالى[4] فلم يذكر معنى المفعول المطلق ولا ذكره في هذه الآية.

تلك هي بعض النماذج التي طرحها المؤلف تأييدا للقضيه التي اعترض بهـا ومن خلالها على فئة من المعربين أوجدت تخريجات نحوية لم يكن لها أساس مـن الصحة، وإن وجد في بعض جوانبها شيءٌ من القبول قياسا على سلامة اللفظ وجودة المعنى، فإنها كانت محد ودة في شيوعها، لمخالفتها الأصول والقواعد المشهورة في اللغة، لإننا قد نقبل أنماطاً لغوية طرأ عليها تغيير في مكوناتها سـواء بالزيـادة أو الحذف أو التقديم أو التأخير أو استخدام أدوات محدودة أو حـذفها، ولكننـا نكـون حذرين في إرجاع كلٍّ منها لقاعدة ينتمي اليها، وما خالف تلك القواعد عُدَّ شاذا عن الأصل في الاستخدام، على الرغم من أنَّ أغلب مؤلفات علماء اللغة المختلفـة قـد امتلأت بهذه الألوان التي يعدونها شذوذا، وفي الوقت نفسه يـذكرونها جنبـا إلـى قواعدهم، آخذين بعين الاعتبار أنَّ باب الاجتهاد في العلم مفتوح، وهو طريقة مـن طرق التناول والمباحثة إلاَّ أنَّه يجب أن يكون منبثقا عن رأي علمي يتماشـى مـع طبيعة المسلك وحاله، ويوظف توظيفا خاصا لأداء الأغـراض التـي وضـعت أو اصطلحت لأجلها اللغة.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 536/1-538.

(2) الفراء، معاني القرآن: 163/1؛ النحاس، إعراب القرآن: 325/1.

(3) الزمخشري، الكشاف: 378/1.

(4) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 264/2.

4.3 خروج النحاة عن الأوجه القريبة والأوجه القوية:

أن"يخرج إلى الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي"[1]، بمعنى أن المعرب يحمل القول على الوجه الذي نادى به أو مال إليه بعض النحاة وقد يكون هؤلاء النحاة بشكل عام ليسوا من المقتدرين الباحثين في أصول الصناعة النحوية، وقد يكون منهم من هو مختص متعمق في مجالات أخرى كالقراءات مثلاً، وقد يكون الوجه الذي ذهبوا إليه تدعم صحته أمور هي أولى بالأخذ بها، ولذلك وصف بالبعد عن المألوف والمتعارف عليه من قواعد النحو، كما وصف أيضاً بالضعف لعدم انصياعه لبعض قواعد اللغة التي لا يشترط شموليتها لجميع كلمات اللغة وأجزائها، وقد يكون للمعنى دور أساسي في إدرا ك روح التركيب، ومن ثم وظائف أدواته ومكوناته التي تساهم بشكل كبير في صلاحية الأنماط اللفظية ومدى ملاءمتها للقاعدة أو الأصل الذي يخدم الفكرة والسياق.

ولذلك فقد حمل ابن هشام على من يقدم التخريج الضعيف والأمر البعيد على غيره من الأوجه التي لها حقّ الأولوية، وق د أجاز المؤلف أن هذا الأمر -أي الوقوف على الأوجه الضعيفة والبعيدة -في حالتين، الأولى : بيان المحتمل من هذه الأوجه، ولا يمكن ذلك إلاَّ بذكر جميع الأوجه قريبها وبعيدها، ضعيفها وقويها، والثانية:استحسن ذلك في التدريب والتعليم، ولكنّه تحرّز عن هذين الشرط ين في مجال الوقوف على آيات التنزيل، لما تتطلبه من تحديد واضح في المعنى والدلالة بعيداً عن التشكيك والاحتمال، وما ينجم عنها من مفاسد شرعية يجب الاقتدار العلمي عند بيانها وكشفها، واستثنى ابن هشام ما يغلب الظن إرادته، وإن لم يغلب شيء، فعندها لزمه أن يذكر جميع الأوجه المحتملة من غير تعسف، ومّما يزيد الأمر صعوبة وتعقيداً أنه يكثر الأوجه لغايات الإغراب على الناس "[2] وهذا الأمر يبتعد باللغة عن قانونها الذي تنساق إليه، ويجعلها عرضة للأهواء التي تحشد كثيرا من المشتبهات التي يصعب التمييز بينها، وتفقد اللغة بموجبه أهم يتها في

---

(1) ابن هشام، المُغني: 548/2.

(2) المصدر نفسه: 548/2.

الإبانة والإيضاح، لكن ابن هشام قدَّر لمن وقف على وجه واحد من الإعرابين، مبدياً ذلك بقوله: "فان كان لم يظهر له إلاَّ ذاك فلهُ عذر"[1].

ومن الأمثلة التي ساقها ابن هشام على هذه الجهة قوله تعالى : (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ)[2] وموطن الشاهد (فلا جناحَ عليه أن يطّوف بهما) حيث ذهب بعض النحاة إلى أن "الوقف على (فلا جناح)" وإنَّ ما بعده إغراء ليفيد صريحا مطلوبية التطّوف بالصفا والمروة[3]، وأنكر ذلك ابن هشام راداً ذلك أن إغراء الغائب ضعيف، والإغراء لا يتوقف على كون "عليه" إغراء، لأنَّ كلمة "على" تقتضي ذلك مطلقا [4] وبمعنى آخر، أنَّه لا يجب الحكم لأسلوب الإغراء بوجود كلمة "عليه" في هذا المقام؛ لأنَّ هذه الكلمة تلازم الإغراء دائما، وتقال دائماً عند الحثِّ على أمر محمود على سبيل الإغراء والترغيب، وقد وقف بعض القراء على "فلا جناح" ثم ابتدأ "عليه أن يطوف"، وبهذه القراءة يكون خبر "لا" محذوفا[5] وقرئت بإدغام الحاء في العين "فلا جناح عليه" وروي عنهما الإظهار أيضاً، وقد أشار سيبويه إلى أنَّه في مثل هذه الحالة تقلب العين حاء وتقلب في ما قبلها [6] وهذا الإبدال تقرّه القوانين الصوتية، على الرغم بأن الشائع هو العكس تماماً أي جعل الحاء عينا وهو ما يسمى بمصطلح "الفحفحة" وجد عند قبيلة هذيل البدوية، والصوتان متقاربان في المخرج، فهما من الحروف الحلقية، وهذا ما سهل الإبدال بينهما [7]، كما أنَّه أشار بقوله :"إن هذا

---

(1) ابن هشام، المغني: 548/2.

(2) سورة البقرة، الآية 158.

(3) ابن هشام، المُغني: 550/2.

(4) المصدر نفسه.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات: 231/1، الخطيب، معجم القراءات: 229/1.

(6) سيبويه، الكتاب: 413/2، ابن الجزري، النشر في القراءات : 291/1، الخطيب، معجم القراءات : 229/1.

(7) الخليل، عبد القادر مرعي، (1993)، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، عمان، الأردن، 173.

يكون في الخطاب دون الغائب فلا يجوز حمله على الإغراء "، وأراد بقوله"عليه أن يطوف"[1].

وجاء في التبيان "والجيد أن يكون (عليه) في هذا الوجه خبرا، و (أن يطوّف) مبتدأ، ويضعف أنْ يجعل إغراء؛ لأنَّ الإغراء إنّما جاء مع الخطاب "[2] وعلَّق الزركشي على هذه الآية معتبراً أنَّ "فلا جناح" قد حُمِل على الاستحباب وحمله على معنى "لا بأس"، بينما واقع الحال السياقي يدل على الوجوب؛ لأنَّ طواف الإفاضة هو واجب، ولكنه ذكر التطوّع قبله، ودلّ على النهي نهي عن ترك واجب، لا نهي عن ترك مندوب أو مستحب؛ ولذلك وكأنَّه مال به نحو الإغراء الذي يشابه الاستحباب[3]، وإذا عُدَّ وقفاً فهو وقف قبيح لتعلقه بنواح نحوية من جهة، ويغيّر المعنى الذي تؤديه هذه الآية من جهة أخرى، كما أن الأصل في الوقف هو السكون؛ لأنَّه يتطلب الاستراحة وهذا لم يرد ولم تحمله أيُّ قراءة.

ويبدو أنَّ الوجه المرجّح هو عدم الوقف على (فلا جناح) للأسباب سابقة الذكر، وينتفي أيضاً كون (عليه أن يطوف بهما) أن تكون جملة إغرائية لعدم صحتها من حيث النحو والمعنى والوقف.

وعدّ ابن الجزري (ت: 833هـ) هذه الآية من باب تعسّف بعض المعربين وتكلُّفِهم عند وقوفهم على بعض القراءات، أو تأويلهم لها مما يقتضي الوقف والابتداء، وينبغي أن يوقف عليها، وفي رأيه أنَّ تحرّي المعنى الأتم والوقف الأوجه هو ما يمكن تحرّيه في مثل هذه الآية وغيرها[4].

والمثال الثاني و الذي نسوقه من أدلة ابن هشام على خروج بعض النحاة على الأوجه البعيدة والأوجه الضعيفة وترك الأوجه القريبة والقوية، هو قوله تعالى في سورة سبأ: (فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ)[5] حيث ذهب

---

(1) سيبويه، الكتاب: 413/2.

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 130/1.

(3) الزركشي، البرهان في علوم القران: 207/2.

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 182/1.

(5) سورة سبأ، الآية 14.

بعض النحاة أن في الآية حذف مضافين والمعنى عندهم : (علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم)، واستحسن ابن هشام هذا المعنى، إلاَّ أنَّ دعوى حذف المضافين لم يظهر الدليل عليهما في رأيه، وذكر أن "تبيّن" بمعنى "وضح"؛ و"أن" وصلتها بدل اشتمال من الجن، وبمعنى وضح للناس أن الجنَّ لو كانوا... الخ الآية[1].

وقد كان رأي النحاس (ت: 338هـ) أيضاً الرفع على البدل من الجن أي تبين أن لو كان الجن يعلمون الغيب، وأجازه أيضاً على موضع النصب بمعنى اللام[2] ولم يشر للحذف في هذه الآية، كما أن العكبري (ت: 616هـ) ذهب للرفع على البدل ولكنَّه قدر هذا البدل من "أمر"، ووفقاً لما ذهب إليه فإنَّ (تبيّنت) على تسمية الفاعل والتقدير : تبيّن أمر الجنّ، وأجاز أيضاً أن يكون في موضع نصب، أي تبينّت الجِنّ جهلها [3]، وأشار إلى أنَّ قراءة ابن عباس والضحاك "تبينت الإنس"، وفي قراءة ابن عباس وابن مسعود (تبينّت الإنس أن لو كان الجنُّ يعلمون الغيب)، وقرأ يعقوب في رواية رويس (تبينت الجن) ومال العكبري إلى القراءة على تسمية الفاعل بأنَّه عليها أبْيَن[4].

وبالنسبة لحذف المضافين، فالذي قصده ابن هشام في الموقف أن الدليل في نفس الآية لم يظهر عليهما، بينما نجد حذف المضافين أوالثلاثة وارداً، وقد اشار إليه من خلال حديثة عن الحذف، عندما حذف المضافين في الآية: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾[5] وحذف ثلاثة متضايفات في الآية : ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾[6] وقدّر المحذوف في كلتا الآيتين مستنداً بأن الدليل على الحذف قد رافق النص القرآني لتينك الآيتين[7].

---

(1) ابن هشام، المُغني: 452/2.

(2) الزجاج، إعراب القرآن: 338/3.

(3) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1065/2.

(4) المصدر نفسه.

(5) سورة الحجر، الآية 32.

(6) سورة النجم، الآية 9.

(7) ابن هشام، المُغني: 624/2-625.

ويعدّ الحذف من مظاهر التأويل النحوي الأكثر شيوعا، وذلك لسيطرة نظرية العامل على كثير من مسائل النحو [1] وأمر الدليل الذي أشار إليه ابن هشام واجب وشرط أساسي لدى النحاة وفي هذه المسألة (المضافين) فقدت القرينة الدالة على المحذوفين[2]، ولذا فمن قال في هذه الآية (بالمحذوفين) فإنَّه لم يستند إلى الدليل الذي يشير إلى الحذف، ولذا فإن رأيه ضعيف وعلة ضعفه متطلبات الصناعة النحوية وقيودها.

وقد نبه ابن هشام بآخر حديثه عن هذه الجهة التي تكلم فيها عن اعتماد النحاة الأوجه الضعيفة والبعيدة، أنَّ بعض المواضع لا يتخرّج إلاَّ على وجه مرجوح، على الرغم من ضعف هذا الوجه وعدم مناسبته لقواعد الصناعة النحوية، وذكر أنَّه لا حرج على مخرجه، وقد مثّل لقراءة ابن عامر وعاصم في (وكذلك نُجّي المؤمنين) من الآية الكريمة: (فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ)[3] بنون واحدة.

وقد تكلم النحويون في هذا فقال بعضهم :"هو لحن لأنَّه نصب اسم ما لم يسمَّ فاعله"[4] وأشار إلى أن الفراء وأبا عبيد ذهبا للمعنى : وكذلك نُجِّي النّجاء المؤمنين " كما ذكر أيضا : و"لأبي عُبيد فيه (ت: 209هـ) قول آخر وهو أنَّه أدغم النون في الجيم وهذا القول لا يجوز عند أحد من النحويين علمناه لبعد النون من الجيم"[5].

وهذا أيضاً ما ذهب إليه الزمخشري (ت: 528هـ) بعدم جواز إدغام النون في الجيم كما أشار أيضاً إلى أن نصب المؤمنين بالنَّجاء يفسق [6] إلاَّ أن العكبري (ت: 616هـ) أوضح أن الجمهور جمع بين النونين وخفف الجيم، كما تُقرأ بنون

---

(1) الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: 122/1 -123.

(2) ابن هشام، المُغني: 605/2، حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، 219.

(3) سورة الأنبياء، الآية 88.

(4) الزجاج، إعراب القرآن: 73/3، الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 311/6.

(5) الزجاج، إعراب القرآن: 73/3؛ معاني القرآن وإعرابه: 210/2.

(6) الزمخشري، الكشاف: 582/2.

واحدة وتشديد الجيم، وكتبوا في المصاحف بنون واحدة على الاختصار [1] ولخص رأيه في ثلاثة أوجه، الأول : أنَّه فعل ماض وسكّن الياء إيثاراً للتخفيف، والقائم مقام الفاعل المصدر؛ أ ي نُجّي النّجاة، ولكنّه ضعف هذا الوجه بتسكين آخر الماضي أولاً، ثم لإقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح[2].

الثاني: أنَّه فعل مستقبل قُلِبت منه النون الثانية جيما وأدغمت، وعلامة الاستقبال سكون الياء؛[3] وقد ضعف هذا الوجه أيضا، والثالث :أن أصله نُ نَجي - بفتح النون الثانية - ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في (تظاهرون)[4] وقد ضعف هذا الوجه كسابقيْه، وعلل ذلك بأن النون الثانية أصل وهي فاء الكلمة، فحذفها يَبعد جدا، والأمر الثاني : أن حركة هذه النون -أيْ الثانية- غير حركة النون الأولى، فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف (تظاهرون)وضرب مثالا : (تتَحامى المظالم) لم يُسِغ حذف التاء الثانية[5].

فالأوجه الثلاثة عند العكبري ضعيفة للأسباب التي تطرق إليها، ولكنْ لا بد من اعتماد واحد منها وقبوله، لأنَّه أقل الأوجه الضعيفة في درجة ضعفه وأكثرها قبولا لدى النحاة بما يتفق مع قواعد صناعتهم، كما أن القراءة الواردة بنون واحدة مضمومة وجيم مشددة وياء ساكنة تساهم أيضاً برفع مستوى القبول لهذا الوجه، ولهذا فإن الوجه الذي قرأ عليه ابن عامر وعاصم، هو الوجه المرجوح، مع إن ابن هشام أظهر ضعف هذا الوجه من جهات إسكان آخر الماضي، ثم لانا بة ضمير المصدر مع أنَّه مفهوم من الفعل، وأيضا لإنابة غير المفعول به مع وجوده [6] ولكنه الأنسب مع هذه النواقض أكثر من غيره، وهذا ما ذكره ابن النحاس (ت: 338هـ)

---

(1) العكبري، التبيانفي إعراب القرآن : 925/2؛القيسي، مشكل إعراب القرآن : 86/2؛ ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت: 403هـ)،(2001) حجة القراءات، ط 5 تحقيق : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 470

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 925/2.

(3) المصدر نفسه: 925/2؛ ابن زنجلة، حجة القراءات، 470

(4) سورة الأحزاب، الآية 4.

(5) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 925/2.

(6) ابن هشام، المُغني: 555/2.

عندما أورد قولا لأبي جعفر، بيّن فيه أصل الفعل (نُجِيْ) بإسكان الياء "ولم أسمع من هذا أحسن من شيء سمعته من علي بن سليمان قال : "الأصل ننجي فحذف إحدى النونين لاجتماعهما، كما يحذف إحدى التاءين لاجتماعهما نحو قول الله جلّ وعزّ ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾[1] والأصل تتفرقوا والدليل على صحة ما قال أنَّ عاصما يقرأ (نجِى) بإسكان الياء، ولو كان على ما تأوله مما ذكرناه لكان مفتوحا"[2].

فالادغام بين النون والجيم صعب لما بينهما من اختلاف في الصفات، ومع ذلك فقد قرئ بهما بنون واحدة وبتشديد الجيم، ويمكن توجيه هذه القراءة بإدغام النون في الجيم، وهذا الأمر فيه تعسفٌ، لأنَّ النون لا تدغم في الجيم، والرأي الأنسب هو ما ذهب إليه أبو حيان عندما ذكر أن إحدى النونين قد حذفت استثقالا لتواليهما، وقاسوا عليها قراءة من قرأ: ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا﴾[3] يريد ونُنَزِل الملائكة[4].

لقد وقف ابن هشام على هذه الآراء بشيء من الاختصار، مركزاً على فكرته حول الأوجه الضعيفة وسبيل أحدها لأنْ يكون مرجوحاً، وهو بذلك يؤكد قاعدة نحوية عريضة تتبع كأساس في مسائل تشابه الأوجه وضعفها، فعلينا أن نأخذ بالقريب الواضح منها وأن نعتمد القوي الأصيل المنسجم مع قواعد اللغة ومعانيها، لأنَّه إذا ما تركنا الضعيف والبعيد نكون قد وضعنا اللغة في أطرها الصحيحة الواضحة البعيدة عن التكلف والتغريب، فاللغة وسيلة اتصال وتفاهم، والتضارب فيها لا يجدي نفعا ولا يؤدي مطلباً.

5.3 ترك النحاة بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة:

وقد تحدث فيها ابن هشام عن ترك النحاة بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، وهذه المسألة متعلقة بالجهة السابقة ومتصلة بها، حيث يخرج النحوي إلى

---

(1) سورة الأنعام، الآية 103.

(2) الزجاج، إعراب القرآن: 78/3.

(3) سورة الفرقان، الآية 25.

(4) الزجاج، إعراب القرآن: 78/3، الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط 311/6.

الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب القوي، إلاَّ أنَّه في هذه الجهة يترك الوجه الظاهر والقريب على الرغم من ظهور علامات قوته وتميّزه عن غيره بانسجامه مع متطلبات اللفظ والمعنى والسياق، وقد أخذ ابن هشام على من يترك الوجه المألوف والظاهر، وينصرف إلى وجه غريب أو وجوه أخرى غير معروفة، وهذا بطبيعة الأمر يتسبب في شيوع الوجه المخفي أو البعيد، وقد يحدث التضارب بتداوله مع الوجه المعتمد الأصيل، والأساس في ذلك أن يبنى على الوجه الظاهر ويترك الوجه الضعيف، آخذين بعين الاعتبار الأسباب التي تقوّي الرأي بهذا الاتجاه النحوي والأسباب التي تحقّق من قوته وظهوره وهي أسباب أو عِلَل متعلقة بالصناعة النحوية وترتبط بالمعنى بالدرجة الأولى.

وقد طرح ابن هشام أمثلة مختلفة تبيّن أنَّ هذه المسألة ترتبط بمعظم الأبواب النحوية، ومنها أنَّه يجوز في الضمير المنفصل من قوله تعالى : (إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)[1] ثلاثة أوجه، هي : الفصل وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها ويختصّ بلغة تميم، والثالث التوكيد [2] فالوجه الظاهر هو الأول كما ذكره المؤلف وهو الوجه الأقوى والأقرب، ومن يذهب للرأيين الثاني والثالث، فقد أوجد في الكلام بُعداً عما اعتمده ذوو الاختصاص من أهل اللغة والنحو، وساهم في إبراز أوجه غير مألوفة في الواقع اللغوي ولا تخدم المعنى بأية صورة من الصور، بل تضعف النحو وتساهم في عجزه في أداء مهمته في إيضاح المعاني وبيان دلالات الكلِّم؛ ولذا اعترضه ابن هشام ولم يُجِزْهُ.

وسمي ضمير الفصل؛ لأنَّه يفصل الخبر والصفة، وشرطه التوسط بين المبتدأ والخبر نحو "زيدٌ هو القائم" أو ما كان أصله المبتدأ والخبر نحو "إنَّ زيداً لهو القائم"[3]، واشترط الجمهور أن يكون الأول معرفة والثاني فمعرفة أيضاً أو

---

(1) سورة البقرة، الآية 127.

(2) ابن هشام، المُغني: 556/2.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 294/1.

كالمعرفة، في أنَّه لا يقبل (أل) نحو "زَيدٌ هو العالم"[1]، وانتصر ابن الانباري (ت: 577هـ) لرأي البصريين المتضمن تسميته فصلاً؛ لأنَّه يفصل النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعا لنعت الاسم، ليخرج من معنى النعت، كقولك "زيد هو العاقل"، كما أشاروا أيضاً إلى أنَّه لا موضع له من الإعراب[2].

وفي باب كان وما جرى مُجْراها ذكر ابن هشام أن "ما" تحتمل الحجازية والتميمية في قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[3]، وذكر أن الفارسي (ت: 377هـ) والزمخشري (ت: 538هـ) أوجبا الحجازية ظنا منهما أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر، وهذا موطن الاستشهاد في هذه الآية الذي عناه المؤلف، حيث إنَّ الوجه الذي ذهب إليه هذان النحويان وجه غير ظاهر، والوجه الظاهر حسب رأي ابن هشام المقتضي نفي الخبر، أي نفي الغفلة عن ربِّ العزة، وقد عزّز رأيه بقوله: "لامتناع الباء في "كان زيد قائما" وجوازها في "ما إن زيدٌ بقائمٍ"[4].

ومعنى الآية أي: أنَّه ليس بساه يخفى عليه مقادير الأعمال وما يترتب عليها من الأمور ومن ذلك تهديد ووعيد[5] والأصل في "ما" فأنَّ بني تميم يُجرونها مُجْرى "أمّا" و"هل" لا يعملونها في شيء، وهو القياس، وأمَّا الحجازيون فيشبهونها بليس، إذْ أنَّ معناها كمعنى ليس[6] وتزاد الباء كثيراً في الخبر بعد "ليس" و"ما"، ولا تختص الباء بعد "ما" بكونها حجازية، بل تزاد بعدها وبعد التميمية[7] واحتج ابن عقيل بأن سيبويه والفراء قد نقلا زيادة الباء بعد "ما" عن بني تميم[8]، كما وصف الفارسي أنَّ رأيه قد اضطرب؛ لأنَّه قال مرة: "لا تزاد إلاَّ بعد الحجازية"، وقال مرة

---

(1) سيبويه، الكتاب: 355/1؛ ابن هشام، مغني اللبيب: 495/2-495؛ السامرائي، فاضل صالح، (2000)، معاني النحو، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان: 47.

(2) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف: 706/2-707، المسألة، 100.

(3) سورة الأنعام، الآية 132.

(4) ابن هشام، المُغني: 560/2.

(5) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 227/4.

(6) سيبويه، الكتاب: 57/1.

(7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 285/1.

(8) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

أخرى:"تُزاد في الخبر المنفي "[1] فالفارسي والزمخشري قد أظهرا وجهـا ضـعيفا تخرّج الآية على أساسه في هذا الموقف، وقد ذكر ابن هشام في موقف آخر أن من شروط عمل "هل" ليس أن لا تقترن بأن الزائدة، ولـ هذا أُهملت في قـولهم فـي المثل:"ما مُسيءٌ من أعتبَ "، وأشار أيضاً أن بني تميم لا يعملون "ما" ولو استوفيت جميع شروط عملها، فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ، ويقرؤون "ما هذا بشر"[2].

وفي باب المنصوبات المتشابهة ما يحتمل الحالية والتمييز، ففي جملة "كـرم زيدٌ ضيفا" فقد ذ كر ابن هشام أنَّه إذا قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محـوّل عن الفاعل، ويمتنع أن تدخل عليه من، وان قدَّرت أن "زيد" هو الـضيف احتمـل الحال والتمييز، وعندما ما يقصد التمييز فالأحسن إدخال من (كرم زيد من ضـيف) ومن ذلك "هذا خاتم حديداً" وقد رجح المؤلف التمييز فـ ي هـذين المثـالين وذلـك للسلامة به من جمود الحال ولزومها، اي عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، وقد رأى المؤلف أن الخفض أفضل من النصب [3] اي هذا خاتم حديد، فقد فضل الإضافة فـي هذا الموضع على النصب باعتبار الحال والتمييز أو الجر بمن على التمييز، فالوجه الظاهر الذي ذ هب إليه النحاة وهو النصب جعل أمر تحديد الفعل في الجملة صعبا، حيث يبقى الاحتمالان معلقين على فهم السامع الذي يحتاج لقرائن وأمارات لتوضيح المراد من الجملة وتحديد المعنى النحوي المقصود.

وفي باب الاستثناء على هذه الجهة ذكر المؤلف أنَّه يجوز فـي نحـو "مـا ضربتُ أحداً إلاَّ زيداً" أن يكون زيد بدلاً من المستثنى منه [4] ويجـوز أيـضاً بـه النصب على الاستثناء، ويجوز أيضاً أن تكون إلاَّ وما بعدها نعتا، وقد رجح الوجـه الأول واستبعد الرأي الثالث القاضي بأن تكون إلاَّ وما بعدها نعتا، ولذا فمن يتحزب

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 285/1.

(2) عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى : 198-199، والإشارة للاية 31 من سورة يوسف (ما هذا بشراً).

(3) ابن هشام، المُغني، 562-563.

(4) سيبويه، الكتاب: 313/2-314، ابن السراج، الأصول في النحـو : 281/1-283، ابـن هـشام، المُغني: 563/2.

من النحاة للتمسك بالرأي الثالث، فأنه اعتمد وجهاً ضعيفاً وغير متقبلاً وترك وجهاً قوياً وظاهراً، كما أنَّه أتبع رأيا يأتي بدرجة أقل من غيره قبولاً، رأياً ضعيفاً لا يؤيده تركيب الجملة ولا معناها.

ومن المسائل التي تحتمل اللبس والاشتباه قوله تعالى: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)(1)، حيث جاءت الصفة (الأعلى) محتملة أن تكون صفة للاسم، أو صفة للرَّبِّ عزَّ وجلَّ؛ لأنها مطابقة لهذين الأسمين من حيث التذكير والإفراد ومن حيث التعريف، وقيل في الكلام حذف مضاف، أي سَبِّحِ مسمى ربك (2) وعندها تعرب بأنها صفة لـ"اسم" فإن هذا الوجه لا يصح أن يعرب "الذي خلقه" صفة لـ"ربّك" فيكون في موضع جر، لأنَّه قد حالت بينه وبين الموصوف صفة لغيره، فإن لم يكن صفة لـ"ربك" بل ترفعه على أنَّه خبر مبتدأ محذوف أو تنصبه على المدح وأن تكون "الأعلى" صفة لـ"اسم"(3) وبيّن ابن هشام أن (الأعلى) صفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلاَّ بدليل، مبرِّرا ذلك بأن المضاف إنما جيء به لفرض التخصيص، ولم يؤتَ به لذاته (4) فإن من يعرب (الأعلى) صفة للرّب قد ذهب إلى وجه غير ظاهر وترك الوجه القريب الذي تبرره مقتضيات النحو.

وهذا دليل على أن تعدد الأوجه الإعرابية نوع من اللّبس والاشتباه، حيث تقع فيها الحيرة والاحتمال بين الوجهين أو بين الأوجه المتعددة، كما أن الخروج إلى وجه ضعيف يفضي إلى فساد الصناعة النحوية ويشل دلالتها.

واستصوب ابن هشام الواو أن تكون عاطفة في قوله تعالى : (وَالضُّحَى # وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى)(5) على أن تكون للقسم وقد دفعه لذلك سببان، الأول: أن القسم يحتاج إلى جواب ولم يذكره في هذا الموضع، والثاني : أن مجيء الفاء في أوائل سورتي

---

(1) سورة الأعلى، الآية: 1.

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1283/2.

(3) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 453/8.

(4) ابن هشام، المُغني: 568/2.

(5) سورة الضحى، الآية: 1.

المرسلات والنازعات يدعم أن تكون الواو للعطف لا للقسم [1]، وشتان بين المعنيين، فالذي يحكم بالوجه الثاني يكون قد سار بالمعنى إلى غير الجهة المطلوبة، واعتمد وجها ضعيفا.

والمثال الأخير الذي سنعرضه في هذا الجهه هو الفعل المبدوء بالتاء من مثل (تجلَّى)يَحتمل هذا الفعل معنيين : معنى الماضي بترك التاء من آخره لمجازية التأنيث واحتمالية معنى المضارعة على أن أصله (تَتَجلَى) ثم حُذِفت إحدى التاءين على حدِّ قوله تعالى : (فَأَنذَرْتُكُمْ نَاراً تَلَظَّى)[2]، ولم يُجزْ ابن هشام اعتبار هذا الفعل ماضياً، لأنك لو أردت ذلك لقلت : (تلظَّتْ) حيث إن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متصلاً، لذا فقد عدّهُ ابن هشام فعلاً مضارعاً حُذِفت إحدى تاءاته، ومن ذهب باعتباره ماضياً يكون قد وقع في اللبس وعدم التفريق في زمن هذا الفعل، وأخذ بالوجه الآخر الذي يتّسم بالضعف لعدم صلاحيته لزمن هذا الفعل.

6.3 التناقض بين الأبواب النحوية:

بيَّن ابن هشام أن من أسباب فساد النحو هو اختلاط الأسباب والشرائط على المعرب الذي لم يتأمل ما يقوم به، لأنَّ العرب يشترطون في باب أمراً، ويشترطون آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم[3].

وأول مثال جاء به ابن هشام على ذلك، ما ذهب إليه في هذه الجهة هو اشتراط النُّحاةُ الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت، وعُدَّ الزمخشري واهماً عندما عدَّ كلمتي (ملِك) و(إله) عطفي بيان في الآية الثانية من سورة الناس، والصواب أنهما نعتان[4] ومن الخطأ الثاني – أي اشتراط الاشتقاق للنّعت - قول كثير من النحويين في نحوِ "مرّرتُ بهذا الرجل" إن الرجل نعت، وقد أشار إلى قول ابن مالك المتمثل بأنّ أكثر المتأخرين يقلّد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم

---

(1) ابن هشام، المُغني، 569.

(2) سورة الليل، الآية 14.

(3) ابن هشام، المُغني: 2/569-570.

(4) المصدر نفسه: 2/570.

أن عطف البيان لا يكون إلاَّ أخصُّ من متبوعه، وليس كذلك؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخصّ من النعت وقد هُدي ابن السيد إلى الحق في المسألة فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً وكذا ابن جني"(1).

ثم ذكر المؤلف أ ن الزجاج (ت: 311هـ) والسهيلي (ت: 581هـ) قد ذهبا مذهب ابن السيِّد (ت: 521هـ) وابن جني (ت: 392هـ) في اعتبار "الرجل" عطفا لا نعتاً وأورد قولاً للسهيلي (ت: 581هـ): "وأما تسمية سيبويه له نعتاً فتسامح، كما سمَّى التوكيد وعطف البيان صفةً"(2).

ولو عرَّفنا عطف البيان لوجدنا: أنَّه التابع، الجامد، المشبه للصفة، في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله مثل: أقسم باللهِ أبي حفصٍ عُمَرْ، فَعَمَرُ : عطف بيان لأنَّه موضحا لأبي حفص، ولا يجوز أن يكون بدلاً (3)، والفرق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول، ونقول في النداء إذا أردت عطف البيان : يا أخانا زيداً، فتنصب وتنون لأنَّه غير منادى فإن أردت البدل قُلت :يا أخانا زيدُ (4). ولا ينعت إلاَّ بمشتق لفظاً، أو تأويلاً، والمُراد بالمشتق هنا: ما أُخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه: كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، والمؤول بالمشتق : كاسم الإشارة، نحو "مررتُ بزيد هذا" و" ذو" بمعنى صاحب (مررتُ برجلٍ ذي مال) و"ذو الموصولة" (مررت بزيدٍ ذو قام أي القائم " والاسم المنتسب" مررت برجلٍ قُرَشيٍ"(5) وقد رأى ابن يعيش (ت: 643هـ) أن عطف البيان يكون في الجوامد(1) وذلك خلال تفريقه بين البدل وعطف البيان.

---

(1)ابن هشام، المغني : 570/2؛ ابن مالك هو أبو عبد الله جمال الدين الطائي (ت: 672هـ) أحد الأئمة في علوم العربية، ومن مؤلفاته (الألفية)في النحو و (تسهيل الفوائد) وغيرها؛ وابن السيد هو النحوي عبد الله بن محمد البطليوسي (ت: 521هـ)، ومن مؤلفاته إصلاح الخلل الواقع من الجمل، والإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف من المسلمين في آرائهم.

(2) ابن هشام، المغني: 570/2، والسهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت: 581هـ).

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 201/2.

(4) المبرد، المقتضب: 220/4، ابن السراج، الاصول: 46/2.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 181/2.

و قد رد ابن هشام على الوهم الأول بقوله :"وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد؛ إذْ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجري عليهما الصفات، نحو قولنا"إله واحد، وملكٌ عظيمٌ "[2] وأما تعليقه على الخطأ الثاني وخاصة على من جمع بين الصفة وعطف البيان وقدَّرالنعت واللام فيه للعهد، والاسم مؤوّل بقولك الحاضر أو المُشار إليه، وقدَّر أيضاً اللام لتعريف الحضور في حالة البيان، فساوى الإشارة بذلك، ويزيد بإفادته للجنس المعين، فكان أخصَّ [3] وأشار إلى أن هـ ذا معنى ما قاله سيبويه وعلّق عليه قائلا :"وفيما قاله نظر؛ لأنَّ الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتاً "كمررتُ بزيدٍ هذا"، فأما نعت اسم الإشارة، فليس ذلك معناه، وإنمّا هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له؟[4].

كما تعرَّض أيضاً لقول الزمخشري (ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ)[5]، والذي جوّز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بياناً، وكان مبعث بطلان هذا الرأي من قبل ابن هشام أنَّه يجمع في الشيء الواحد البيان والصفة، وهذا تناقض أجمع النّحاة على بطلانه[6].

فمن خلال استعراضنا لهذه المسألة، نكون قد أوضحنا بأن النحاة قد وقعوا في تناقض في ضوء الشروط التي وضعوها لكل باب من أبواب النَّحو، فلماذا عدَّ الزمخشري كلمتي "ملك، واله" في الآية الكريمة عطفي بيان؟ مع أن الشروط التي وضعت لعطف البيان وإن انطبقت عليه ظاهرياً - فإنَّها تتماشى مع شروطهم المحددة لذلك، وفي ذات الوقت نجد أن هناك اختلافا بين ما وضع للنعت وبين قول النحاة في "مررتَ بهذا الرجل " كما جمعوا بين الشروط ونقيضها في الموقف الثالث في الآية "ذلكم الله ربكم"، فهذا يدل على التضارب والتعارض بين الشروط التي

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 72/3.
(2) ابن هشام، المُغني: 570/2.
(3) المصدر نفسه: 570/2.
(4) المصدر نفسه.
(5) سورة يونس، الآية 3.
(6) ابن هشام، المُغني: 571/2.

أوجدوها وبين الـ مواقف التي خرَّجوا بها بعض المسائل، فطبقوا جزءاً من هذه الشروط في موقف وتناسوه في مواقف أخرى، وهذا يساهم في خلق التناقض المفضي للبس والاضطراب بين القاعدة والأمثلة المطبقة في إطارها، وهذا لا يصح في النحو الذي يتسم بالتماسك بعنصريه عدم التناقض، والتصنيف، وهو النِّظام الذي تتشابك، فيه العلاقات العضوية، وبهذا التشابك يصبح "بنية" جامعة مانعة لا يمكن نفي شيء منها ولا إضافة شيء إليها، وهذا النظام المحكم لا يتسمّ بالتناقض؛ إذْ لو تطرق إليه التناقض ما صلُح للتطبيق(1).

هكذا لاحظ ابن هشام اختلاف أشكال الإعراب لدى ا لنحاة وتضاربه بينهم وهذا الأمر يعكس على اللغة الضعف في قواعدها ويجعلها عرضة للاستثناءات أو الشواذ التي لا يمكن أن تُرد إليها جميع أنماط اللغة وتراكيبها؛ لأنَّ النظر للقاعدة من زاويتين متناقضتين أمر يجعلنا نقف حائرين أمام الكثير من المسائل النحوية التي لها مساس بعقيدة الأمة، الأمر الذي يجب أن يحتكم إليه سلوك النحاة وحرية آرائهم واجتهاداتهم.

ومن باب الفائدة سنذكر بعض الأنواع الأخرى التي ارتأى ابن هشام أنَّ فيها تناقضاً بين ما وصفه النَّحاة من شروط مختلفة لأبواب نحوية، وبين ما خرَّجوه خلافاً لهذه الشُّروط أو مـ ا اشترطوه في بابٍ واشترطوا في آخر نقيض ذلك الأمر، مما أدَّى إلى اختلاط تلك الأبواب والشَّرائط التي وضعت لأجلها، ومنها اشتراطهم التعريف لعطف البيان والنعت، والمعرفة والتنكير للحال والتمييز وأفعل مِنْ، ونعت النكرة.

وعلى الشرط الأول اختلافهم في الإضافة والتنو ين في "طعامُ مساكينَ" من الآية (أَوْكَفَّارَةٌطَعَامُمَسَاكِينَ)(2) فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي: "أو كفارةٌ" منونا "طعامٌ" رفعاً، وقرأ نافع وابن عامر : "أو كفارةُ" رفعاً غير منونٍ على

---

(1) حسان، تمام، (1991)، الأصول، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، 65.

(2) سورة المائدة، الآية 95.

الإضافة، ولم يختلفوا في مساكين على أنَّه جمع [1] فمن نو ن كفارة لأنَّها عطف بيان، وهي عند البصريين بدلاً [2] وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان مــن الجوامــد، كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات[3].

ومن رفع "طعام مساكين" بالعطف على الكفارة عطف بيان؛ لأنَّ الطعام هــو الكفارة، ولم يضفها إلى "طعام" لأنَّ الكفارة ليست للطعام، وإنما الكفارة لقتل الصيد، والذي أضافها إلى طعام فلأن المُكفّرُ قد جُبر بين ثلاثة أشــياء : الهــدى والطعــام والصيام، وكأنه قال: ولذلك استقامت الإضافة عنده لكــون الكفــارة مــن الأشــياء السابقة، لذا استجازت الإضافة لاختلاف اللفظين[4].

وأشار الدمياطي (ت: 1117هـ) إلى أن من قرأ كفارة بغير تنوين "طعــام" بالخفض على الإضافة للتبيين كخاتم فضة، ومن قرأ بالتنوين ورفع طعام اعتبرهــا بدلاً من كفارة أو عطف بيان لها أو خبر لمحذوف، أي "هي طعام"[5].

وأما على الشرط الثاني قول مكي في قراءة ابن أبي عبلــة : ﴿فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾[6] بالنصب وإنَّ (قلبه) تمييز، والصواب أنَّه مشبه بالمفعول، كحسن وجهه، أو بدل من اسم إن[7] أو بدلاً من المضمر الذي في آثم [8]. وأورد العكبري هذه الأوجه مستبعداً

---

(1) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـ)،(2000)، الحجة في علل القراءات السبع، ط2، تحقيق: النجدي وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار الكتب المصرية، القــاهرة، مــصر : 117/3، ابن زنجلة، حجة القراءات، 237.

(2) النحاس، إعراب القرآن: 41/2.

(3) ابن هشام، المُغني: 572/2.

(4) الفارسي، الحجة: 117/3.

(5) الدمياطي، شهاب الدين أ حمد (ت: 1117هـ)، (1998)، اتحاف فضلاء البــشر فــي القــراءات الأربعة عشر، ط1، وضع حواشيه: الشيخ أنس مهره، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 256.

(6) سورة البقرة، الآية 283.

(7) النحاس، إعراب القرآن: 350/1، ابن هشام، المُغني: 572/2.

(8) النحاس، إعراب القران: 350/1.

أوجه التمييز فيها، لأنَّ (قلبه) معرفة وهي مبتدأ، و (آثم) خبر مقدم والجملة خبر إنَّ[1].

وأيضاً اشتراطهم في بعض الاسم تعريفا خاصا، كاشتراطهم تعريف العَلَميّة أو شِبهه في منع الصرف، كما في كلمة "أجمع" واشتراطهم تعريف اللام الجنسية لنعت الإشارة وأي في النداء، وأيضا تعريف فاعِلي نِعم وبِئس على أن تكون اللام الجنسية مباشرة له وإلى ما أضيف إليه، وهذا بـ خلاف ما تقدم، لأنَّ شرطها المباشرة له[2].

ومن التناقض أيضاً قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة : (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ)[3] بنصب تخاصم، على أنَّه صفة للإشارة، وهذا يتنافى مع الاشتقاق الذي اشترطه جماعة من النَّحاة في نعت الإشارة، كما اشترطوه في غيره من النعوت، وأنكر ابن هشام أن تكون (التخاصم) أيضاً عطف بيان، لأنَّ البيان يشبه الصفة، ولأنَّ الإشارة لا توصف إلاَّ بما فيه "ال"، وما يُعطف عليها[4] وقد أشار ابن هشام إلى منع النعت في هذا سيبويه والمبرد والزجاج، ووصف بأنه مقتضى القياس، ومنع سيبويه فيها مخالف لإجازته في النداء[5].

ولعلَّ الزجاج في معانيه (ت: 311هـ) قد بيَّن المعنى الذي يومئ لإعراب هذه الكلمة وقال: "إن وصفنا الذي وصفناه عنهم لحقٌّ" ثمَّ بيَّن ما هو، فقال: "هو تخاصمٌ أهل النار"[6] وأشار إلى ذلك النحاس (ت: 338هـ) بمعنى هو تخاصم، ويجوز أن يكون بدلاً من الحق، ويجوز أن تكون خبراً بعد خبر، ويجوز أن يكون بدلاً من ذلك على الموضع [7] وذهب إلى ذلك العكبري (ت: 616هـ) الذي اعتبرها

---

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 233/1.

(2) ابن هشام، المُغني: 575/2.

(3) سورة ص، الآية 64.

(4) ابن هشام، المُغني: 575/2.

(5) المصدر نفسه: 576/2.

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 340/4.

(7) النحاس، إعراب القرآن: 471/3.

بدلاً من حق أو خبر لمبتدأ محذوف أي هو تخاصم [1] واستبعد أن يكون مرفوعا لـ(حَقٌّ)لأنَّه يصير جملة، ولا ضمير فيها يعود على اسم إنَّ [2]، بينما استعرض أبو حيان (ت: 745هـ)القراءات التي جاءت عليها فقد قرئت بـ (تخاصمُ) بالرفع، و(تخاصمَ) بالنصب وجرَّ (أهلِ)، و(تخاصمَ)فعلاً ماضياً و (أهل) فاعلاً، وأشار إليها في القراءة الأولى بدلاً من (حقٌّ)وأشار الزمخشري إلى أنَّ القراءة جاءت منوَّنة (أهلٌ) رفعاً بالمصدر المنون، وأشار إلى عدم إجازة هذه القراءة من الفرَّاء، إلاَّ أن سيبويه والبصريين أجازوها على أنَّها صفة (ذلك) في قراءة النصب، لأنَّ أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس، ولو نصب "تخاصم أهل النَّار "لجاز على البدل من (ذلك)، والتخاصم هو المفاوضة بين رؤساء الكفار وأتباعهم[3].

ومن ذلك أيضاً اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال، ومن الأول قول الزمخشري في (فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ)[4] وقول جماعة "دخلتُ الدارَ، أو المسجدَ أو السوقَ"إنَّ هذه المنصوبات ظروف، والظرف المكاني في رأي ابن هشام هو ما كان مُبهما، ويعرب بكونه صالحاً لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وأمام وخلف وخرَّجها على إسقاط الجار توسعا والجار المقدرفي "في البيت"، وضمَّن (استبقوا) معنى تبادروا[5].

أمَّا الزمخشري فإنه أشار إلى أنه :"لا يخلو من أن يكون على حذف الجار وإيصال الفعل، والأصل فاستبقوا إلى الصراط أو يضمن معنى ابتدروا، أو يجعل الصراط مسبوقاً لا مسبوقاً إليه، أو ينتصب على الظرف"[6].

---

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 1106/2.

(2) المصدر نفسه.

(3) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط 390/7، الزمخشري، الكشاف: 103/4.

(4) سورة يس، الآية 66.

(5) النحاس، إعراب القرآن: 413/3، ابن هشام، المُغني: 576/2

(6) الزمخشري، الكشاف: 328/3.

ومن اشتراطهم في نعت النكرة قول الحوفي (ت: 430هـ) في: (ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ)[1] إنَّ بعضها فوق بعض) جملة مخبر بها عن ظلمات، وظلمات غير مختص، والصواب أنَّه يكون لمحذوف تقديره (تلك ظلماتٌ)[2] ولكن إذا قُدِّر المعنى: ظلماتٌ عظامٌ أو متكاثفةٌ وتركت الصفة للدلالة المقام صحَّ قول الحوفي[3].

ونتوقف مع مثال آخر من أمثلة ابن هشام على هذا التضارب الذي وقع فيه النحاة نتيجة لاختلاف تخريجاتهم في كثير من المسائل عما وضع لها من قواعد، واختلاف هذا الأمر من باب لآخر، فقد ذكر ابن هشام : تَجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر، وهذا الأمر بطبيعة الحال، مخالف للقاعدة النحوية التي يجب أن تتعامل مع أصناف الكلام بمقياس واحد، ولاسيما أن جلَّ المادة اللغوية التي اعتمد عليها في تقعيد النحو العربي هي من الشعر، وقد أشار ابن هشام إلى كثرة ما لجأ إليها النحاة عندما يتعارض الشعر مع القاعدة، إلاَّ أنَّها إذا صدرت عن أهل النثر – وعلى قلتها–تكون غلطا ونسيانا [4] وقد عقد لها سيبويه بابًا في كتابه (باب ما يحتمل الشعر)يقول في أوله :"اعلمْ أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء ..."[5] واشترط في الضرورة الشعرية اضطرار الشاعر إليها، ولا مجال فيه إلاَّ لذلك، وأن يكون فيه أيضاً رد فرع إلى أصله أو تشبيه غير جائز بجائز[6].

كما تعرّض إليها أيضاً الألوسي (ت: 1342هـ) في كتابه الضرائر محددا معنى الضرورة بقوله :"وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلاَّ لفظة

---

(1) سورة النور، الآية 40.

(2) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 973/2.

(3) المصدر نفسه؛ والحوفي هو علي بن إبراهيم بن سعد (ت: 430هـ)، من مؤلفاته "البرهان في تفسير القرآن"، وذكر فيه الإعراب والقريب والتفسير.

(4) ابن هشام، المُغني: 592/2.

(5) سيبويه، الكتاب: 8/1.

(6)عبد اللطيف، محمد حما سة، (2006)، الضرورة الشعرية في النحو العربي، مكتبة دار غريب، القاهرة، مصر، 135.

ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقصٍ وغير ذلك، بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة"[1].

على أن النحاة قد خلطوا بين الضرورة وبين الشذوذ وأصبحت المصطلحات الدالة عليها غير دقيقة فيما تطلق عليه، فمنهم من اعتبر الشذوذ في النثر والضرورة في الشعر، فالضرورة منها ما هو شاذ و مطّرد، ومن الصعب تحديد الفرق بين المصطلحين[2].

ولأن المقتضى أصلا وفقا لقواعد اللغة ومقاييسها أن تنضبط لغة الشعر مثل لغة أي فن آخر، والباعث في ضرورة الشاعر هو الوزن الشعري للبيت أو قافية القصيدة، فلهذا السبب يضطر الشاعر إلى الحذف أو الزيادة أو التقديم أو الـ تأخير في غير موضعه، وقد يذهب إلى إبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه الأصلي مؤوّلاً ما يذهب اليه، وقد يضطر أيضاً إلى تأنيث مذكر على التأويل، ولكنه ليس له الحرية المفتوحة في الحذف أو الزيادة بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يُحسن أن يستعمل ويقاس عليه، ومنها ما جاء شاذاً، فأما ما لا يجوز للشاعر في ضرورته أن يلحن لتسوية قافيته ولا لإقامة وزن بأن يحرك مجزوماً أو يسكن معرباً، وليس له أن يخرج شيئاً عن لفظه إلاّ أن يخرِّجه إلى أصل قد كان له، فيرده إليه لأنَّه كان حقيقته، وإنّما أخرجه عن قياس لسبب يعود إلى القائل كـ الاستخفاف أو اطراد أبيات القصيدة، وما إلى ذلك من الأسباب[3].

وقد قسَّم ابن السراج (ت: 316هـ) في أصوله ضرورة الشاعر إلى ثلاثة أضرب، الأول: ما يجوز للشاعر، وحدَّده في أمور هي : صرف ما لا ينصرف، وذلك أن أصل الأسماء كلِّها الصرف، ومنها : إظهار التضعيف وهو زيادة حركةٍ، إلاَّ أنَّها مقدَّرة في الأصل، فيجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره تضعيف المدغم

---

(1) الآلوسي، محمود شكري (ت: 1342هـ)، (1988)، الضرائر وما يسوغ للشاعر، ط 1، شرح: محمد بهجت الأثري، دون ناشر، 6.

(2) عبد اللطيف، الضرورة الشعرية في النحو العربي، 211-212.

(3) ابن السراج، الأصول: 3/435-436.

فيقول في (رد): ردد لأنَّه الأصل ويقول في "رادٌّ"هذا رادِدٌ، وفي أصمّ " أصْمَمَ، كما في مطلع أرجوزة لامية النجم العجلي: "الحمد لله العليِّ الأجْلَلِ[1] يريد الأجلِّ.

ومنها أيضا: تصحيح المعتل، فيجوز في الشعر ولا يصلح في الكلام تحريك الياءات المعتلة في الرفع والجر إلاَّ للضرورة، نحو قولك في الشعر : هذا قاضيٌ، ومررتُ بقاضيٍ، فهذه الياء حكمها على هذا الشرط أن تُفتح في موضع الجرِّ إذا وقعت في اسم لا يتصرف كما تُرفع في موضع الرفع، فإنْ اضطر الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف حرَّكها في موضع الجرّ بالكسر ونونها كما يفعل في غير المعتل، فأجراها في جميع الأشياء مُجرى غير معتل [2] وممَّا أجروه على الأصل قول الشاعر[3]:

" فلو كانَ عبدُ اللهِ موْلىً هجوتُه ولكنَّ عبدَ اللهِ موْلى مواليَ

فالقياس (موالٍ) لأنَّه منقوص.

ومنها كذلك: من الزيادة وهو قطع ألف الوصل في إنصاف البيوت، يجوز ابتداء الإنصاف بألف الوصل، لأنَّ التَّقدير الوقف على الإنصاف التي هي الصَّدور، ثم تستأنف ما بعدها، ويُقَبَّح أن يقطع ألف الوصل في حشو البيت وربما جاء في الشِّعر وهو رديء[4].

والضرب الثاني وهو ما يُستحسن للشاعر إذا اضطر أن يحذفه وهو نوعان : الأول، قصر الممدود، ولأن المدَّ زيادة، فإذا اضطر الشاعر إليه فقصر، فإنَّه ردَّ الكلام إلى أصله وليس له أن يمدَّ المقصور، لأنَّه خروج عن الأصل [5]، كما لم يكن له أن لا يصرف ما لا ينصرف، لأنَّه لو فعل ذلك لأخرج الأصل إلى الفرع، والأصول تعود تكون إليها أغلب الفروع وهو في الشعر كثير، والثاني : تخفيف المشدد في القوافي، فيجوز تخفيف كلّ مشدود في قافية لأنَّ الذي بقي يدلّ على أنَّه

---

(1) المبرد، المقتضب: 142/1، ابن السراج، الأصول: 442/3، المرزباني، الموشح 148.

(2) ابن السراج، الأصول: 445/3.

(3) المبرد، المقتضب: 143/1، المرزباني، الموشح، 150.

(4) ابن السراج، الأصول: 445/3 - 447.

(5) المصدر نفسه، 447، المرزباني، الموشح 145.

قد حُذِف منه مثله، لأنَّ المشدّد حرفان، وإن اقتطعته القافية، فالوزن قد تمّ، ومنه قول الشاعر طرفة بن العبد[1]:

أصحوتَ اليومَ أمْ شافتِك هِرْ ومن الحبِّ جنونٌ مُستَعِرْ

وهِر اسم امرأة والأصل فيها: هِرّ، فحذف الراء الثانية منه.

ومما يجوز في الشعر ولا يجوز في غيره، أن يكون الاسم على ثلاثة أحرف، أوسطها ساكن متحرك بحركة الحرف الأول وذلك أن يكون على "فِعْل" أو "فَعْل" أو "فُعْل"، فيتحرك للضرورة[2].

والضرب الثالث: هو ذكر ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه، وهو سبعة أنواع: زيادة وحذف ووضع الكلام غير موضعه، وإبدال حرف مكان حرف، وتغير وجه الإعراب للقافية تشبيها بما يجوز، وتأنيث المذكر على التأويل[3] ولذا عِيبَ على المتلمس إطلاقه صفة الصيعريّة على الجمل، وهي سمة للناقة السريعة في بيته[4]:

وقَد أتناسى الهمَّ عند احتضارِهِ بناجٍ عليهِ الصَّيعَرِيَّةُ مِكْدَمِ

و قيل: "استنوق الجمل"[5].

وأورد القرطاجني في منهاجه قول الخليل بن أحمد يعبر فيه عن حرية الشعراء وما يجوز لهم ولا يجوز لغيرهم قائلاً: "الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنَّى

---

(1) ابن جني، الخصائص : 228/2، السيوطي، الأشباه والنظائر: 159/1، ابن العبد، طرفة (ت: 60 ق.هـ)، (1975) الديوان، شرح :الأعلم الشنتمري، تحقيق : درية الخطيب ولطفي القصال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا: 50.

(2) ابن السراج، الأصول: 449/3.

(3) المصدر نفسه: 450/3.

(4) المتلمس، جرير بن عبد المسيح بن عبد الله الضبعي (ت: 50 ق.هـ)، (1998) الديوان، ط 1، رواية: الأشرح وأبي عبيدة عن الأصمعي، شرح وتحقيق: محمد التونجي، دار صادر، بيروت، لبنان: 148/1.

(5) القزاز، أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني (ت: 412هـ)، (1981)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق وتقديم : رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، دار الفصحى، القاهرة، مصر، 135 -136.

شاءوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومـــن تـــصريف اللفظ وتعقيده، وحدّ المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاتـــه، والتفريـــق بـــين صفاته، واستخراج ما كلّت ا لألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب، ويحتج بهم ولا يحتج عليهم، ويصورون الباطل في صورة الحق، والحقّ في صورة الباطل"[1].

وما جاء منها فكثير، إلاّ أن قانون اللغة يرفضه، ولكنه غير مأخوذ به فـــي الدرس النحوي إلاّ على سب يل التعليم وهو شاذ عن قواعد اللغة ومنطقها ويلجأ إليـــه اضطراراً، ولكن عليهم ألا يجشموا اللغة أكثر مما تحتمله ضوابط وأقيسة قواعدها، وهي في الوقت ذاته غنية بالمفردات التي يمكن أن يوظفها المتكلم أجمل توظيـــف، وهي أيضاً مرنة مطواعة بكثرة مترادفاتها وأســـاليبها ومعاذ يهـــا، فالتعـــسّر فـــي استخدامها أمر غير متقبل، وعلينا إلاّ نفرض ضرورات كان بالإمكـــان تجنبهـــا أو الحياد عنها، وأن نلتزم اللغة الصحيحة والأبنية التـــي تناســـبها دون اللجـــوء إلـــى الضرورات، وهذا ما اعترض عليه ابن هشام من جملة اعتراضاته علـــى النحـــاة، فكيف يصممون قاعدة ويخالف ونها في التطبيق في باب الشعر أليس من الأجـــدى أن يكون المرجع هو القاعدة والخروج عليها تجاوز على اللغـــة ؟ أم أن اللغـــة تتـــيح لمادتها الأولى ومصدرها الخصب -أي الشعر - ما لا تتيح لغيره من أصناف الكلام الأخرى.

فإن للغة الشعر خصوصية البناء والتركيب والضرائر والـــرخص و هـــي لا تمثل اللغة الفصيحة تمثيلاً كاملاً أو مقبولا حتى مع كونها مادة النحو التي تـــستنبط منها قواعده، وهذا الأمر قد وضع النحاة أمام الخلاف حول رد النصوص الـــشعرية إلى الأصول النحوية، وعندما يعجزون التوفيـــق بينهمـــا، يعترفـــون بالـــضرورة والرخصة[2].

(1) القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، 143 -144، وانظر أيضاً: السيوطي، المزهر: 471/2.
(2) حسان، الأصول، 109.

7.3 الخروج على النظير في اللفظ والمعنى:

أن يحمل كلام على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، ومعنى ذلك أن بعض النحاة يخرِّج كلاما على قاعدة نحوية ما، ولكن نظير ذلك الكلام ومشابهه يُخرِّج خلافاً ما خُرِّج سابقه على الرغم بأنهما نظيران، وقد يكون النظير في اللفظ أو المعنى، أوفيهما معاً، وهذا يخالف ما قيل في النحو أنَّه علمٌ بمقاييس مستنبطة من استطراد كلام العرب "[1] وحمل النظير على النظير من أقسام القياس، والقياس أحد أركان أصول النحو العربي[2].

وهو إما في اللفظ ، ومن أمثلته : دخول لام الابتداء على ما النافية، حملا على ما الموصولة، ومن الحمل في المعنى إهمال أن المصدرية مع المضارع حملا على ما المصدرية، وعلى اللفظ والمعنى معا حمل السكون في "اضرْبِ الرجلَ" على الكسر الذي هو مقابل للجر الذي هو مقابل للجزم والجزم مقابل للسكون[3].

وعلى هذا فإن ابن هشام قد أنكر على النحاة من يحمل الكلام على شيء، ويشهد استعمال آخر نظير ذلك الموضع مشابه تماما لما حمل عليه الأول؛ لأنَّ في هذا التمايز والاختلاف مَجْلَبة للّبس والتشتت بين الموقفين اللذين يجب أن يصبا في نفس القاعدة أو الإطار النحوي، وفي هذا الاتجاه مواءمة للقياس بين المثَلَيْن المتشابهين، وحتى يبقى الكلام يدور في فَلَك الأسس والأصول التي تضبطه إلاَّ ما كان شاذاً أو اقتضت الضرورة الشعرية أن يحمل خلافاً للأصل.

ومن الأمثلة التي عرضها المؤلف، قوله تعالى : (ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ)[4] فإنَّ بعض النحاة أشار إلى الوقف هنا على "ريبَ" ويبتدئ من "فيه هدًى" ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى: (الم # تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ)[5].

---

(1) السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (1976)، الاقتراح في علم أصول النحو، ط1، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، القاهرة، مصر، 94.

(2) المصدر نفسه، 100

(3) المصدر نفسه، 105 -107.

(4) سورة البقرة، الآية 2.

(5) سورة السجدة، الآية 1 -2.

فالوقف في الآية الأولى على (ريب) بينما لا وجود له في الآية الثانية على الرغم من التشابه بين الآيتين، فمن المفترض وقياساً على الآية الأولى أن يقف على الكلمة التي وقف عليها في الآية السابقة؛ لأنَّ الحال واحد، والوقف في الآية الأولى من الوقف التام، ومن خواصه المراقبة، لأنَّ الكلام له مقطعان على البدل، كل واحد منهما إذا فرض فيه الوقف وجب الوصل في الآخر، وإذا فرض فيه الوصل وجب الوقف في الثاني(1).

فما تحتمله الجملة القرآنية من وجوه إعراب حاول النحاة والمفسرون تبيّنه، واعتمدوا في ذلك على القراءة في الوقف والابتداء، وهذا من باب إسباغ اللغة المكتوبة بمواقف حيّة ملائمة إليها عن طريق القراءة الصوتية كما في الآية السابقة، ويظهر هذا الأمر أللوقف أثراً واضحاً في توجيه الإعراب، ففي الآية : (فَلَمَّا آتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ)(2) فالوقف يلزم على "قال" حتى لا يتوّهم أن لفظ الجلالة بعده فاعل له، لأنَّ الفاعل هو يعقوب عليه السلام، وجملة "الله على ما نقول وكيل" مقول القول(3).

واستغرب ابن هشام في موضع آخر خلال اعتراضه على هذه الجهة قول بعض النحاة في الآية : (لَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ)(4) إن الرابط الإشارة وإن الصابر والغافر من عزم الأمور مبالغة، ورأى المؤلف أنَّ الإشارة للصبر والغفران، واستدل بقوله تعالى : وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ)(5)، ولم يقل إنكم(6) واسم الإشارة من وسائل الإتّساق النصيّة التي تقوم بالربط القبلي والبعدي، وهي تربط جزءا لاحقا بجزء سابق ومن ثم تساهم في اتّساق النص الذي يعتمد على عدم فهم

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القران: 365/1.

(2) سورة يوسف، الآية 66.

(3) النحاس، مصطفى، من قضايا اللغة، 109 -110.

(4) سورة الشورى، الآية 43.

(5) سورة آل عمران، الآية 186.

(6) ابن هشام، المُغني: 594/2.

العنصر الثاني إلاّ بالرجوع إلى العنصر الأول [1] والعنصر الآتي هنا من اسم الإشارة" ذلك "الذي يتضمن معنى الصبر والغفران في الآية الأولى ومعنى الصبر والتقوى في الآية الثانية.

وذكر ابن هشام مثالا آخر لاختلاف اللغة وأثره في الحكم النحوي، ففي قوله تعالى: (مَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ) وفي (ما اللهُ بغافلٍ): إن المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازية والتميمية، لأنَّ أهل الحجاز يعملون (ما)، بينما التميميون يهملونها أي لا تعمل عمل ليس، واستصوب ابن هشام رأي الحجازيين مبررا ذلك بأن الخبر بعد "ما" لم يأتِ في التنزيل مجردًا من الباء إلاَّ وهو منصوب مستدلا بقوله تعالى: (مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[2] و (مَا هَذَا بَشَراً)[3].

فاستدلال ابن هشام جاء موافقا مع رأي من نصب، وذلك حملا على نظائر هذه الآيات، وهو بذلك حسم مسألة التأرجح أو التردد الإعرابي لهذه الآيات.

واختلف أيضاً في اسم الله سبحانه وتعالى في الآية الكريمة : (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)[4] بين الابتداء والفاعلية، أي الله خلقهم أو خلقهم الله، وبين ابن هشام أن الصواب هو الخيار الثاني أي "فاعلا" واستدل بقوله تعالى : (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ)[5] وهذه الآية لم يُؤخذ بها من قِبل النحاة، ولذلك ترددوا في الآية السابقة، فَلَمْ يحملوا الآية الأولى على الثانية والتي تشابهها تماما من حيث التركيب، وهي نظيرها الذي يجب أن تحمل عليه.

فقد نبه ابن هشام على أن الموقع قد يحمل أكثر من وجه، وفي الوقت نفسه يوجد ما يرجِّح كل منهما، وعند هذه الحالة فعلى المعرب أن ينظر في أولاها

---

(1) خطابي، محمد، (1991)، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 19.

(2) سورة المجادلة، الآية 2.

(3) سورة يوسف، الآية 31.

(4) سورة لقمان، الآية 25.

(5) سورة الزخرف، الآية 43.

وأقربها، فمثلاً قوله تعالى : ﴿اجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً ﴾[1] فإن الموعد يحتمل للمصدر ودلالته: ﴿لاَّ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ ﴾[2] وهذه قرينةٌ واضحةٌ دالةٌ بأن المقصود دلالة الحدث العامة، ويحتمل الزمان أيضاً، ومؤشره : " (قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ)[3] فإنَّ كلمة "يوم" تؤشر لاسم الزمان، أمَّا المكان فيشهد له (مَكَاناً سُوًى)[4] وأجاز المؤلف أن يُعربَ (مكاناً) بدلاً منه لا ظرفاً لتأخره وأجاز[5] العكبري أن يكون المكان مفعولا ثانياً لـ (أجعل) وموعداً على هذا مكان أيضاً ، ولا ينتصب بموعد، لأنَّه مصدر قد وصف [6] وهذا اشتباه في المعاني الصرفية للكلمات السابقة، يحتاج إلى سياق ومؤشرات تحدُّد دلالة كل منها.

8.3 حمل الكلام على أمر وفي موضع الكلام ما يناقضه:

أن يحمل المعرب مسألة على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه، بمعنى أن يصدر النحوي حكماً تجاه قضية معينة وفي موضعها ما ينفي هذا الحكم وما يدفعه عما حمِّل عليه، وقد وصفه ابن هشام بأنه بالغ الصعوبة والتعقيد، والصواب الأخذ بما عرف من تمام صحته، ولم تظهر عوامل فساده أو نقضه ولا يلتفت إليه احتمال النقض أو الخلل، ولا نقصد بذلك المفردات المتغيرة بل المقصود الاحتمال الثاني من أصول الصناعة العلمية التي يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد[7].

---

(1) سورة طه، الآية 58.

(2) سورة طه، الآية 58.

(3) سورة طه، الآية 59.

(4) سورة طه، الآية 58.

(5) ابن هشام، المُغني: 595/2.

(6) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 893/2-894.

(7) السيوطي، الاقتراح، 31.

وقد ساق ابن هشام أمثلة هامَّة على هذه الجهة، كانت مثار نقاش وجدل بين النحاة، وأولها: قول بعضهم في (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[1]: أنَّها (إن) واسمها أي (أنَّه القصة) و"ذان" مبتدأ وهذا ما يدفعه رسم (إنَّ) منفصلة و(هذان) متصلة، كما يراه ابن هشام[2] عندما تحدَّث عن هذه الآية في باب الحذف، ورد قول : "إن هذان لهما ساحران"، لأنَّ الحذف والتوكيد باللام متنافيان، فالمؤكِّد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار[3].

فقرأ أبو عمرو : (إن هذين) بالياء، لأنَّ تثنية المنصوب والمجرور بالياء لغة فصحاء العرب، وقرأ الباقون (إن هذان لساحران) بالألف، واحتجّوا بأن كتابتها كانت في (الإمام) مصحف عثمان بهذه الطريقة [4] وقرأ حفص : (وإنْ هذانِ) بتخفيف إنْ، وجعل إنْ بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) والتقدير: ما هذان إلاَّ ساحران[5].

وقد قرئت الآية على الأوجه التالية (إنَّ هذان لساحران) وهذه قراءة ابن كثير، وقرئت (إنْ هذان لساحران) وهي قراءة ابن مسعود، وقرئت أيضاً (إنْ هذان ساحران) أيضاً لابن مسعود، وكذلك (إنْ ذان إلاَّ ساحران) لأبُيّ وابن مسعود، وقرئت (إنْ ذان لساحران) لأبي، وله (ما هذان إلاَّ ساحران) أيضاً، علاوة على الأصل الذي ورد في المصحف وهي قراءة نافع وعامر وأبي بكر وحمزة والكساني وأبي جعفر ويعقوب وخلف (إنَّ هذان لساحران) كما قرأوها بتخفيف النون (إنْ)[6].

وذهب الفراء إلى إن من قرأها على الأصل، حملها على لغة لبني الحارث بن كعب يأتون بالمثنى بالألف رفعاً ونصباً وخفضاً؛ لأنَّ العرب تجعل الواو في

---

(1) سورة طه، الآية 63.

(2) ابن هشام، المُغني: 595/2.

(3) المصدر نفسه: 608/2.

(4) ابن زنجلة، حجة القراءات، 454.

(5) المصدر نفسه، 456.

(6) الزجاج، إعراب القرآن: 43/3-44، عمر، أحمد مختار؛ ومكرم، عبد العال سالم، (1985)، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت : 89/4-91.

جمع المذكر تابعة للضمة والياء تابعة لكسرة النون، فكذلك في المثنى لما كان ما قبله مفتوحاً، تركوا الألف [1] وأورد ابن زنجلة أن أبا عبيدة من النحاة اعتبرها لغة كنانة، حيث يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، حيث اختلف أهل اللغة في تفسير هذا الحرف وهو عندهم من المشكل[2].

وحملها مكي على هذه اللغة وذكر أيضاً (إن) بمعنى نعم، وفيه أيضاً دخول اللام في الخبر، وذلك لا يكون إلاَّ في الشعر، كما ذكر (أن) مع (إن) ضميراً مضمراً وتقديره (أنه هذان لساحران) واستحسن هذا القول إلاَّ أنَّه أشار إلى أن دخول اللام في الخبر يبعده، ووصف من خفف بأن قراءته حسنة لأنَّه أصلح الإعراب ولم يخالف الخط، لكن دخول الخبر يعترضه على مذهب سيبويه؛ لأنَّه يقدّر أنَّها المخففة، واستحسن مذهب الكوفيين لأنهم يقدرون (إنْ) الخفيفة بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) بتقدير الكلام (ما هذان إلاَّ ساحران)[3].

وهي على الإضمار عند الزجَّاج، أي تقدير المبتدأ (لهما ساحران) واستبعد الوجه القائل بأن (أن)بمعنى نعم، و (هذان)مبتدأ و (الساحران) الخبر، لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على الخبر إلاَّ شذوذاً[4].

وذهب العكبري أنَّها تُقرأ بتشديد (إنّ)، والياء في (هذين)، هي على علامة النصب وتقرأ (إنَّ) بالتشديد، و(هذان)بالألف وذكر أن فيه أوجه، أحدهما : أنَّها بمعنى نعم، وما بعدها مبتدأ وخبر.

الثاني: أن فيها ضمير الشأن محذوف وما بعدها مبتدأ وخبر أيضاً وكلا الوجهين ضعيف من أجل اللام، التي في الخبر، وإنما أجروا، مثل ذلك في ضرورة الشعر، واستعرض قول الزجّاج: (لهما ساحران)، فحذف المبتدأ.

---

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 184/2.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات، 454.

(3) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 466/2-467.

(4) الزجاج، إعراب القرآن: 770/2.

الثالث: أن الألف هنا علامة التثنية في كل حال، وهي لغة لبني الحارث، وقيل لكنانة وتقرأ (إنْ) بالتخفيف وقيل مخففة من الثقيلة، وهو ضعيف أيضا، وقيل: هي بمعنى ما، واللام بمعنى إلا[1].

وأما أبو حيان فقد استعرض القراءات الواردة في هذه الآية ثم تعرض لتخريجات النحاة لها، بناءً على القراءات التي جاءت عليها لأنَّ لكل قراءة تخريجاً نحوياً خاص بتلك القراءة وما يناسبها[2].

هكذا نرى أن هذه الآية قد تعددت أوجه إعرابها تبعا للقراءة التي جاءت عليها، وقد لاحظنا أيضاً أن بعض الأوجه الإعرابية لها، يتناقض مع تركيب الكلمات المكونة لها، ومن المفترض أن تكون صورة بناء أجزائها تتواءم مع إعرابها وتتفق معه.

والمثال الثاني الذي نختاره من أمثلة ابن هشام على هذه الجهة هو اعتراض المؤلف على قول ابن الطراوة [3] (ت: 528هـ) في قوله تعالى: (أيُّهم أشدّ) من الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[4] بأن "هم أشدّ": مبتدأ وخبر، وأيّ مضافة لمحذوف، وقد دفعه ابن هشام بأن رسم "أيهم" متصلة، وان "أيًّا" إذا لم تُضَفْ أعربت باتفاق [5] فـ(أي) اسم موصول مبني على الضم لكون صدر صلتها محذوفا، وفسرها ابن هشام: أي الذي هو أشدّ[6].

وتعدُّ هذه الآية من الآيات المشكلة إعرابياً، لأنَّ القرَّاء كلهم يقرأُون (أيُّهم) بالرفع إلاَّ هارون القارئ، فإن سيبويه حكى عنه (لننزعنَّ من كل شيعةٍ أيَّهم)

---

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 2/894-895.

(2) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط 238/6.

(3) ابن الطراوة، هو أبو الحسن سليمان بن محمد السباني المالقي (ت: 528هـ)، وهو من كتاب الرسائل، وله شعر وله آراء في النحو.

(4) سورة مريم، الآية 69.

(5) ابن هشام، المُغني: 596/2.

(6) القوجي، محمد بن مصطفى، (1995)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، دراسة وتحقيق: إسماعيل مروة، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، 131.

بالنصب، أعمل فيها (لننزعنَّ) ورفعها الخليل على الحكاية على أنَّها ابتداء وخبره (أشد) وتقديره: لننزعنّ الّذين يقال فيهم أيهم أشد، وعند سيبويه مبني على الضم لسقوط صدر الجملة التي هي صلته، حتى لو جيء به لأعربَ[1].

وقيل:أيّهم هو أشد [2]، وأما من قرأها بالنصب (أيَّهم) والعامل فيه لننزعنّ وهي بمعنى الذي، فقد قرأ بها طلحة ومعاذ ابن مسلم الهراء أستاذ الفرّاء [3] ورأى العكبري أن ضمها فيه قولان : الأول أنَّها ضمة بناء، وأشار إلى مذهب سيبويه وهي بمعنى الذي وأيّ من الموصو لات، إلاَّ أنَّها أعربت حمْلاً على كل أو بعض، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب، وإذا حذف العائد عليها بنيت لمخالفتها لبقية الموصولات فرجعت إلى حقها من البناء بخروجها عن نظائرها، وموضعها نصب بـ(يَنْزَعُ)[4] والقول الثاني، وهي ضمة الإعراب وفيه خمسة أقوال:

أحدهما: أنَّها مبتدأ وأشد خبره، وهو على الحكاية وهذا قول الخليل وعلى هذا فالتقدير "لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ الفريق الذي يُقال أيُّهم فهو على هذا الاستفهام"[5].

والثاني: أيضاً مبتدأ وخبر واستفهام كالإعراب السابق، إلاَّ أن موضع الجملة نصب بينزعن َ، مثل علمتُ أيُّهم في الدار، وهو قول يونس[6].

الثالثأن الجملة مستأنفة وأيّ استفهام و (مِنْ) زائدة:أيّ لنزعنَّ من كل شيعة. وهو قول الأخفش والكسائي وهما يجيزان زيادة (مِن) في الواجب[7].

الرابع: أن (أيُّهم) مرفوع بـ(شيعة)لأنَّ معناه تشيَّع، والتقدير : لننزعنَّ من كل فريق يشيِّع أيُّهم، وهو على هذا بمعنى الذي، وهو قول المبرد[8].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 397/1، القيسي، مشكل إعراب القرآن: 458/2.

(2) الزمخشري، الكشاف: 520/2.

(3)الزجاج، إعراب القرآن : 23/3، الزمخشري، الكشاف : 34/3، العكبري، التبيان في إعراب القرآن : 878/2، ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف: 711/2، القوجي، شرح قواعد الإعراب، 131

(4) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 878/2.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

والخامس: أن "ننزع" علِّقت عن العمل، لأنَّ في الكلام معنى الشَّرط، والشرط لا يعمل فيما بعده، والتقدير "لننزعنهم" تشيعوا أم لم يتشيعوا، أو إن تشيَّعوا، ومثلهم لأضربنَّ أيُّهم عقب" وهو قول يحيى عن الفرَّاء وهو أبعدها عن الصواب(1).

فلم نجد من النحاة من ذكر أنَّ "أيّ" مضافة لمحذوف، إلاَّ أنَّهـا تختلـف إذا جاءت منفردةً عما تكون مضافة، وبغض النظر عن وجوهها الإعرابية التي جاءت في أغلبها متوافقة على ضمِّها فإنَّ هذا الاختلاف جاء لبيان موقعها الإعرابي آخـذاً بعين الاعتبار حركتها الإعرابية وارتباطها بغيرها، وهذا ما لم يرهُ ابـن الطـراوة فيها، ذلك أنَّها متصلة وبالتالي فإنَّ إعرابها يختلف عن كونها منفردة، وتعدد إعراب هذه الآية جعل معانيها متنوعة وخاضعة لتأويلات مختلفةٍ، ودلالاتٍ متباينة.

وأما المثال الثلث الذي أورده المؤلف : فهو الآية الكريمة: (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ)(2) وموطن الشاهد فيها "امرأتك" واختلاف النُّحاة فيها بين النَّصب والرَّفـع وتقدير الآية في الوجهين بناءً على حالتي الإعراب، فذهب الزمخشري إلى أنَّ مـن نصب قدر الاستثناء من" فأسْرِ بأهلك" ومن رفع قدَّره (ولا يلتفت منكم أحد)(3).

وأنكر عليه ذلك ابن هشام ورده باستلزام كلا القراءتين التناقض، حيـث إنَّ المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع، وغير مسرى بها على قـراءة النَّـصب، وهذا لا يجوز، فمعنى الآية متغير في الحالتين، ولا يوجد أدنى ارتباط بينهما، وأشار ابن هشام أنَّ إخراج امرأتك من جملة النهي لا يدل على أنَّها مسرى بها، بل علـى أنَّها معهم "وروي أنَّه أخرجها معهم، وأمر أن لا يلتفت منهم أحـد إلاَّ هـي، فلمَّـا سمعت العذاب، التفتت وقالت :"يا قوماه" فأدركها حجر فقتلها، وروي أنَّه أمر بـأن يخلِّفها مع قومها، فإنَّ هواها إليهم، فلم يسر بها، واخـتلاف القـراءتين لاخـتلاف الروايتين"(4).

---

(1) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 879/2.

(2) سورة هود، الآية 81.

(3) الزمخشري، الكشاف: 284/2، ابن هشام، المُغني: 597/2.

(4) الزمخشري، الكشاف: 284/2، ابن هشام، المُغني: 597/2.

والنصب كان قراءة نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وأبي جعفر ويعقوب على أن "امرأتك" مستثنى من قوله "بأهلك"، وأمّا من قرأ بالرفع "امرأتك "على أنَّه بدل من "أحد" وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن محيصن واليزيدي والحسن وابن حجاز عن أبي جعفر[1] وذهب بهذا الاتجاه الزجاج في معانيه[2].

و أمَّا موقف ابن هشام فذهب إلى أنَّه مستثنى منقطع في حالة النّصب، وعلى أنَّه مرفوع بالابتداء، والجملة بعده خبر والمستثنى جملة [3] ووافقه بالنصب على أنَّه استثناء من" أحد "أو من "أهل" العكبري، ولكنه اختلف معه في حالة الرفع فقد اعتبره صاحب التبيان على أنَّه بدل من أحد، والنهي في اللفظ لأحد وهو في المعنى ل "لوط"، أيّ لا تُمكن أحداً منهم من الالتفات إلاَّ امرأتك[4].

إلا أنّ جماعةً منهم أ بو عبيد (ت: 224هـ) أنكروا قراءة الرفع واشترطوا صحتها برفع "يلتفتُ" ويكون نعتاً، لأنَّ المعنى يصير إذا أبدلت وجُزِمت أن المرأة أبيح لها الالتفات، والمعنى ليس كذلك، وردَّ النحاس ما ذهبوا إليه وعدّه تحاملاً على أبي عمرو ومكانته من العربية [5] وأوّل القراءة على ما قاله المبرد الذي قال :"معنى النهي، انما هو للوط أي : لا تدعهم يلتفتون إلاَّ امرأتك، وكذلك قولك لا يقم أحد إلاَّ زيد، معناه انهم عن القيام إلاَّ زيداً "[6] فكذلك لا يلتفت منكم أحد، إلاَّ امرأتك [7]

وقال ابن هشام :"والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين منهم لا تكون مرجوحة، وأنّ الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط "ولا يلتفت منكم أحد" في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية الحِجر ولأنّ المّراد بالأهل المؤمنون وإنْ لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا

(1) عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى، 344، الخطيب، معجم القراءات: 4/116-117.

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/70.

(3) ابن هشام، المُغني: 2/598، الخطيب، معجم القراءات: 4/116-1170.

(4) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 2/710.

(5) الزجاج، إعراب القرآن: 2/296-297، ابن يعيش، شرح المفصل: 2/83.

(6) المبرد، المقتضب: 4/395، الزجاج، إعراب القرآن: 2/297.

(7) المبرد، المقتضب: 4/395القيسي، مشكل إعراب القرآن : 1/372الزجاج، إعراب القرآن : 2/297، الخطيب، معجم القراءات: 4/117.

مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح u: (قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)[1] ووجه الرفع أنَّه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة"[2].

إنّ معرفة المعنى الذي تؤديه العبارات من الأهميَّة بمكان للتحليل الإعرابي، ومعرفة المعنى أساس الوجه الإعرابي، لِذا فقد بين ابن هشام الخطأ الذي وقع فيه الزمخشري نتيجةً لتجاهله معنى الآية في كلتا القراءتين اللتين ذهب اليهما في تخريجه لهذه الآية، والقراءتان تحملان معنيين مختلفين متباعدين، وفقاً للشكل الخارجي لكلمة"امرأتك"ولكن هذين المعذ يين متناقضين، وهذا ما يدفع قراءته ويجعلها ضعيفة وغير مقبولة في ضوء التوجيه الإلهي لهذه القصة وسياقها الإعرابي المتناقض.

9.3 التداخل (الاشتباه) بين المعاني الإعرابية:

يُقصد بذلك أنّ كثيراً من المعاني تتشابه في الوظيفة والشكل ويصعب التفريق بينهما إلاَّ بعد التدقيق والتأمل والنظر في المعنى الذي تحمله أو السياق الذي يرعاه، وهذا التشابه أو التماثل يكون في أغلبه بين المنصوبات، كالحال والتمييز واسم التفضيل والمفاعيل، وبين الصّفة والعطف وخاصة عطف البيان، ومنها بين المرفوعات، بين الخبر والصفة المرفوعة، وقد يكون سبب الاشتباه عامل صرفي في ضبط الكلمة أو تشابه في البناء الاشتقاقي لها، وقد ذكر ابن هشام أنّ بعض النّحاة لا يتأمل في إعرابه عند وجود مثل هذه الأشكال المتشابهة ويجانب الصواب في إعرابه، كما أنَّه يعطي تخريجاً نحوياً مبنياً على حكم نحوي لا يمثل الحالة الحقيقية لِهذا التركيب أو ذاك، نتيجة لوجود جوانب مشتركة في الأصناف النحوية التي تتراءى على شاكلة واحدة، وتبدو الفوارق بينها ضئيلة، ولهذا تتداخل المعاني وتتعدد دلالات الكلام وتتسع احتمالاته، وقد تأتي هذه المواضع المتشابهة في القرآن

---

(1) سورة الغاشية، الآية 23.

(2) ابن هشام، المُغني: 598/2.

الكريم في أكثر من موضع وتفسح المجال أمام المجتهدين في العلم لردها إلى المحكم منه.

ومن الأمثلة التي طرحها ابن هشام [1] تمثيلاً للجهة هذه هي جملة (زيدٌ أحصى ذهباً وعمرو أحصى مالاً) على أنّ أحصى في الأول اسم تفضيل، والمنصوب بعدها تمييز، وهي تشبه جملة: (أحسن وجهاً)، والثاني على أن أحصى فعل ماضٍ، والمنصوب الذي يتبعها مفعول من مثل: (وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً)[2].

وأنكر المؤلف على بعض النّحاة قولهم في: (أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً)[3] أنَّه من الأول، أيّ أن (أمداً) تمييز، ويبرره ابن هشام (إنّ الأمد ليس محصياً بل مُحصى)، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفْعَل) كونه فاعلاً في المعنى، كـ "زيد أكثر مالاً" بخلاف (مالُ زيد أكثر مال)[4]، و(أمداً) منصوبةً عند الفراء من جهتين أحدهما التفسير والأخرى، يلبثهم أي يلبّثهم أمداً[5] والجهة الأولى أولى عند النحاس[6].

بينما نجد مكيًّا قد اعتبر (أمداً) نُصب على أنَّه مفعول لأحصى، وكأنه قال: (لنعلم هؤلاء أحصى للأمد)[7]، وذهب الزمخشري إلى أن من اعتبر أحصى اسم تفضيل وجه ليس بالسديد، وأما (أمدا) نصب بـ(يلبثوا)، وقلل من أهمية هذا الوجه، ولكنه مال إلى نصبه بفعل مضمر يدل عليه أحصى [8] وفي (أحصى) عند العكبري وجهان: فعل ماضٍ و(أمداً) مفعوله، والثاني هو اسم، و (أمداً) منصوباً بفعل دل عليه الاسم، وجاء أحصى على حذف الزيادة كما جاء هو أعطى للمال، وأولى بالخير[9].

---

(1) ابن هشام، المُغني: 598/2.

(2) سورة الجن، الآية 28.

(3) سورة الكهف، الآية 12.

(4) ابن هشام، المُغني: 598/2.

(5) الفراء، معاني القرآن: 36/2.

(6) النحاس، إعراب القرآن: 449/2-450.

(7) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 437/1.

(8) الزمخشري، الكشاف: 474/2.

(9) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 839/2.

فنلاحظ أنّ النّحاة قد اختلفوا في الفعل (أحصى) وبناء على هذا الاختلاف نجم عنه تعدد إعراب (أمداً) واختلف عامل النصب فيها، فبناء (أحصى) على صيغة اسم التفضيل قد جعل أمرها ملبساً، وقد جاء النصب لـ (أمداً) محيراً بين المفعولية والتمييز؛ لأنَّ سماتها التركيبية تسمح بتلاقي المعنيين معاً.

ومن الأمور الملبسة في إعرابها جملة (زيد كاتبٌ شاعرٌ)، فإنَّ (شاعر) خبر أو صفةٌ للخبر، بينما نجده في جملة "زيد رجل صالح" بأنه صفة لا غير، وعللّ ابن هشام بان كاتب في الجملة الأولى لايكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة(1).

وفي الآية: (فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ)(2) قول بعضهم إن يختصمون خبر ثانٍ وصفة، وتحتمل الحالية أيضا، وأوّلت فإذا هم يفترقون مختصمين(3).

ومن الاشتباه النحوي أيضاً ما ذكره ابن هشام من جملة (رأيتُ زيداً فقيهاً) و"رأيتُ الهلالَ طالعاً" فالفعل واحد في الجملتين، وتركيب الجملة متشابه أيضاً، ولكن الفيصل بينهما أنّ "فقيهاً" مفعول ثانٍ، و "طالعاً" في الثانية حال، وبُني هذا الإعراب بالتفريق في معنى الفعل رأى، فهو قلبي في الجملة الأولى، وبصري في الجملة الثانية، وكذلك الجملة "تركت زيدًا عالماً" الملبس في هذه الجملة أنّ لـ (عالماً) إعرابين، الأول مفعول ثانٍ، والثاني حال، وقد بُني هذان الوجهان على معنى الفعل (تركتُ)؛ فإذا كان بمعنى (صيّرتُ)، فهي مفعول ثانٍ، وإنْ فسَّر على (خلّفتُ)، فالحال هو الوجه الإعرابي المناسب، وكذلك في الآية : (وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ)(4) فإنَّ الظرفَ في ظلمات "وجملة "لا يبصرون" مفعول ثانٍ، وتكرّر كما يتكرر الخبر، أو الظرف والجملة بعده حال، أو العكس، وإن حمل على المعنى (خلّفت) فإن الظرف وجملة (ولا يبصرون) حالان(5).

---

(1) ابن هشام، المُغني: 598/2.

(2) سورة النمل، الآية 45.

(3) ابن هشام، المُغني: 599/2.

(4) سورة البقرة، الآية 117.

(5) ابن هشام، المُغني: 599/2.

والمثال الأخير في هذه الجهة جاء به ابن هشام على الاشتباه بين المفعول المطلق والمفعول به، وهذا الاشتباه ناتج عن ضبط حركة صوت الغين في الآية : ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾[1]، فذكر المؤلف أنَّه إذا فتحت الغين من (غرفة) كانت مفعولاً مطلقاً، وإن ضمت أعربت مفعولاً به[2] وأشار الزجاج (ت: 311هـ) في معانيه "غُرفة وغَرفة قرئ بها جميعاً فمن قال غَرفة كان معناه غَرفة واحدة باليد، ومن قال غُرفة كان معناه مقدار اليد "[3] وعند العكبري والزمخشري بالفتح بمعنى المصدر، وبالضم بمعنى المغروف[4].

وقيل الغَرفة بالفتح المرة الواحدة، وبالضَم قدر ما تحمله اليد [5] ويبدو أنّ العكبري والزمخشري قد ألمحا لإعرابها، فبالفتح مصدرٌ، أيْ مفعول مطلق وبالضَّم مفعول به، وذكر أبو حيان (ت: 745هـ) ما أشار إليه سابقوه من المعاني المتولدة من الضم أو النصب لهذه الكلمة، واعتبر القراءتين صحيحتين ولكل منهما وجه ظاهر حسن في العربية، ولا يمكن فيهما ترجيح قراءة على أخرى [6]، وقد قاسها ابن هشام على نظيرها (حَسَوْتُ حَسْوَةً وحُسْوَةً)[7]، وقد خرجها الدمياطي على أنَّها مصدر للمرة بالفتح، وهي اسم للماء المغترف عندما تقرأ بالضم[8].

تلك هي نماذج مثَّل بها ابن هشام على اختلاف النُّحاة في الأمور المتشابهة التي يذهبون في أمرها مذاهب شتى، فمنهم من يخلط الأحكام الإعرابية نتيجة لتسرِّعه في حكمه على الظاهر دون أن يدقق في الفوارق الحقيقة بين المعاني

---

(1) سورة البقرة، الآية 249.

(2) ابن هشام، المُغني: 599/2.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 330/1.

(4) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 199/1، الزمخشري، الكشاف: 381/1.

(5) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 199/1.

(6) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 274/2-275.

(7) ابن منظور، لسان العرب، مادة حسو: 181/3.

(8) الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 207.

النحوية، ودون أن يتأمل أصول وقواعد كل معنى، ولم يتأمل سياق الكـلام الـذي يكشف في الغالب عن معاني التراكيب والنصوص التي ترد في محيطه.

10.3 الخروج على خلاف الأصل أو الظاهر:

أنْ يخّرج على خلاف الأصل أو على خِلاف الظَّاهِر لغير مُقتضى "[1] وقـد عنى ابن هشام بهذا الكلام أنَّ من العيوب التي تعتور الإعراب وتسوؤه، الخـروج على خِلاف الأصل، أو على خِلاف الظاهِر لغير داعٍ أو مبررٍ لذلك يقتضي وجوب هذا الخروج، والأصل هو ما يتفق مع القاعـدة النحوية التي اعتمِدت لدى النحاة وتمَّ تداولها بينهم، وعليها الأصل انبنى وإليها أحوال الكلام تعود من حيث الإعـراب أو البناء، فمن ذهب خلافاً للأصل وخروجاً على الظاهر فإنَّه ابتدع شيئاً غريباً وغيـر مألوف لدى النُّحاة، وخاصة إذا لم يكن هناك مسوِّغ لما ذهب إليه، وهـذا المُـسوِّغ يمكن أن يكون معنوياً أو لفظياً اضطره لهذا الرأي، وعلى أية حال، فإنَّ الخـروج على الثوابت الرئيسة في النحو العربي أمر يجب أن يكـون لـه مـا يبـرره وإلا لأصبحت النظريات والقواعد النحوية عرضةً للتبديل والتغيير الذي قد يؤذي الدلالة المستفيضة من تلك التراكيب ويجعلها أيضاً مثار تشكيك واحتمال.

ومن الأمثلة التي ضربها ابن هشام على الخروج عن الأصل هو قول مكـي بأنَّ الكاف نعت لمصدر محذوف في الآية : (لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأذَى كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ)[2] وفسَّرها: "إبطالاً كالذي"، وأشار ابن هشام بأنه يستلزم عليـه أن يَقَـدِّر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي يُنفِق، والوجه الصواب عنده أن يكون (كالذي) حالاً مـن الواو، أي لا تبطلوا صدقاتِكم مُشبهينّ الذي ينفق، واعتبر هذا الوجه أنَّـه لا حـذف فيه[3] علماً بأن الكاف قد وردت في المصنفات العربية لمعانٍ هي التعليل، كما في :

(1) ابن هشام، المُغني: 599/2.

(2) سورة البقرة، الآية 264.

(3) القيسي، مشكل إعراب القران: 139/1، ابن هشام، المُغني: 599/2.

﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾[1]، أي لهدايته، والاستعلاء كما في ﴿كُنْ كما أنت ﴾ والمعنى كن على ما أنت عليه، ويدخل معنى التشبيه ضمن هذا المعنى، وتأتي زائدة تفيد التوكيد، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[2]، وهي ليست بمعنى (مثل) تماماً، وإنَّما هي أقل درجة في التشبيه[3].

وذهب العكبري في تبيانه إلى اعتبار الكاف أيضاً في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، وأشار أنَّ في الكلام حذف مُضاف تقديره إبطالاً كإبطال الذي ينفق، إلاَّ أنَّه أجاز أن يكون في موضع الحال من ضمير الفاعلين، أيّ لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق ماله [4] وهذا الوجه الذي عدَّه ابن هشام هو الأصل وأن الوجه الذي ذهب إليه مكي والعكبري هو وجه خارج عن أصل الكلام وظاهره.

وجاء في الكشاف معنى الآية :"لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كإبطال المنافق الذي ينفق ماله رئاء الناس "[5] وذكر صاحب المحيط الوجهين في إعراب الكاف نعتاً وحالاً، وأشار أنَّ في هذا "المنفِق" قولين: أحدهما أنَّه المنافق الذي ينفق للسمعة، والثاني المراد به الكافر المجاهر، وذلك بإنفاقه طلباً للثناء والسّمعة، وبيَّن أبو حيان أن سبب ترجيح المعنى الأول ، لأنَّ الرياء من فِعْل المنافق الساتر لكفره، وأما الكافر ليس عنده رياء لأنَّه مناصب للدين، مجاهر بكفره[6].

والمثال الثاني الذي أورده ابن هشام هو قول الفارسي في :"أول ما أقول إني أحمد الله"، إنّ الخبر محذوف تقديره ثابت لِمن كسر الهمزة في "إنّي" ورد المؤلف هذا التخريج، معتبراً أن الفارسي قد خالف النحاة فيه"[7].

---

(1) سورة البقرة، الآية: 198.

(2) سورة الشورى، الآية: 11.

(3) السامرائي، معاني النحو: 60-64.

(4) العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 214/1.

(5) الزمخشري، الكشاف: 312/1.

(6) الأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 321/2.

(7) ابن هشام، المُغني: 603/2.

ونجد هذه المسألة قد تعرَّض لها ابن سراج (ت: 316هـ) حيث ذهب إلى أنَّه إذا وقعت "إنّ" بعد قول الحكاية، فهي مكسورة، لأنَّ الحكاية لا تغير الكلام عمَّا كان عليه وضرب مثالاً على شاكلة هذه المسألة (قال عمرو: إنَّ زيداً خيراً منك)(1).

وأورد في موقع آخر قول سيبويه إلى قول سيبويه "أول ما أقول أني أحمد الله، كأنَّك قُلت أول ما أقول الحمد لله فإن أردت أن تحكي قُلت : أول ما أقول أني أحمد الله(2).

وذكرها ابن عقيل في شرحه حيث أجاز الفتح والكسر إذا وقعت "إنّ" بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر نحو :خير القول إني أحمُد اللهَ "، فمن فتح جعل "أنّ" وصلتها مصدراً وخبراً عن "خير"، والتقدير:خيرُ القول أحمدُ اللهَ "، فخير : مبتدأ، وأحمدُ اللهَ خبره، ومن كسر جعلها جملة خبرية عن "خير"(3).

ومن كسرها جعلها جملةً خبر من (خير) كما تقول: "أول قراءتي "سبِّح اسم ربِّك الأعلى" فأول: مبتدأ، وسبِّح اسم (ربِّك الأعلى) جملة خبر من أول وكذلك الجملة السابقة، وقد ذكر ابن عقيل أن سيبويه مثَّل لهذه المسالة، وخرَّج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره، وعليه جرى جماعة من المتقدمين كالمبرد والزجاج والسيرافي وأبي بكر بن ظاهر وعن أكثر النحويين(4).

وأجاز ابن هشام في أوضح المسالك حكايتها على المعنى فنقول في حكاية "زيدٌ قائمٌ" قال عمرو: "قائمٌ زيدٌ" فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح، وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم "ليس بقرشيّاً" رداً على من قال:إنّ في الدار قرشيّاً "(5)، ووجه الاستشهاد في هذا القول أنّ ابن هشام جاء به على خروج الفارسي على أصل القول، وحكم على ظاهر القول، لأنَّه توّهم -كما يشير ابن هشام – أنّ ابن السراج أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدّر الجملة منصوبة

---

(1) ابن السراج، الأصول: 263/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 467/1، ابن السراج، الاصول: 372/2.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 331/1-332.

(4) المصدر نفسه: 332/1.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك: 230/3.

المحل، وبقي له المبتدأ بلا خبرٍ فقدّره، ووضح ابن هشام أن أبا بكر قد حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله[1].

وهكذا نجد ابن هشام، قد أتمَّ مواطن الاعتراض على النُّحاة بالوجه الذي يخرجُ به النحاة عن الأصل النحوي المعروف، ويَخرجُ أيضاً على خِلاف مقتضى ظاهِر الكلام، بعد أن عرض أمثلة توضح النماذج التي اعترض على النحاة من خلالها وبيَّن رأيه في تلك النماذج التي تسبب الغموض والالتباس نتيجة لفهمها الخاطئ وتخريجهم لها في ضوء هذا الفهم، إضافة لذلك فإن معظمها قد خرج عن أصول وقواعد النحو العربي القائم على استقراء كلام العرب وآثارهم.

11.3 الخاتمة:

يتضح من خلال دراسة موقف ابن هشام من مسألة اللبس والغموض النحوي، أنَّه عالم في مجال الدراسات النحوية واللغوية، فمؤلفاته احتوت على علم غزير، عمّ نفعه، واتسعت فائدته وقيمته على ألسنة الناطقين بالعربية، ومنها كتابه "المُغني"الذي يمثل النضج الفكري وقمة التطور النحوي عنده؛ لأنَّ فيه استيعاباً وتحقيقاً للقضايا النحوية، وتفضيلاً لها مع كثرة الشواهد والأدلة فيه، ولم يقتصر جهده على الجمع وحده، بل أدار حول مسائله المناقشات النافعة والاعتراضات السديدة، وأورد الشبهات ودفعها بحجج قوية وبأسلوب تعلمي فريد، ولعل أبرز النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة هي:

1. نظر ابن هشام إلى مستويات اللغة العربية نظرة شمولية، وبيّن أن الغموض في أي مستوى من هذه المستويات يفضي إلى الغموض في المستويات الأخريات.
2. أفاد ابن هشام من آراء النحاة الذين سبقوه في تناولهم للقضايا الإعرابية المختلفة، ولكنه ركز في الباب الخامس من كتابه مغني اللبيب على تعدد وجوه الإعراب المفضي إلى التباس الدلالة المتولدة عن هذه الوجوه وصعوبة تحديدها.

(1) ابن هشام، المُغني: 603/2.

3. دعا ابن هشام إلى عدم التعسف في اللغة والبُعد عن التأويل فيها، ولأجل هذا صارت مسائل النحو أمامه، فأعمل ذوقه السليم فيها، لتخرج سلسلة واضحة بعيدة عن الزلل والفساد.

4. بين ابن هشام ضرورة الاهتمام بالمعنى والشكل معاً، وأن الاعتماد على جانب دون آخر هو إخلال بالصناعة النحوية التي قامت بالأصل على الثنائية بينهما "المعنى والشكل" لأن عدم الاعتماد عليهما معاً يحدث فساداً في الكلام، وتعقيداً في المعاني وتكلفاً في الألفاظ، وقد راعى القرآن الكريم هذه الناحية، فجاءت عباراته متسقة متوائمة تعبر عن مقاصدها بأبلغ العبارات وأدق الجمل.

5. بيَّن ابن هشام أن الخروج إلى ما لم يثبت في العربية يؤدي إلى اللبّس والغموض؛ لأنَّه خروج إلى ما لم تقرّه قوانين الصوت والصرف والنحو والدلالة للغة، وقد عزا ابن هشام هذا الخروج إلى جهل أو سهو أضر باللغة.

6. عدَّ ابن هشام خروج بعض النحاة عن الأوجه القريبة والأوجه اللغوية والأخذ بالوجه البعيد والضعيف أمر فيه تعسف وإغراب على الناس، بالإضافة إلى قابلية المعنى للتشكيك و الاحتمال وما ينجم عن ذلك من مفاسد في الدلالة المعنوية التي قد تطال الأحكام الشرعية، كما أن في شيوع الوجه غير اللغوي والوجه البعيد تضارب واضطراب إلاَّ في أمرين، الأول : بيان المحتمل من الأوجه، ويكون ذلك بذكرها جميعاً، والثاني في التعلّم والتدرب، فإنه من الجائز أن تذكر جميع الأوجه لكي يتعرفها المتعلم ويلاحظ الفرق بينها.

7. دفع ابن هشام الغموض اللغوي من خلال إنكاره لقضية التناقض بين الأبواب النحوية، حيث يشترط النحاة في باب أمراً، ويشترطون آخر نقيض ذلك الشيء في باب آخر، على الرغم من تماثل الموقفين، وهذا يؤدي إلى اللبس والتعدد في المعنى، ولذا فإنَّه يرى أن ما يشترطه النحاة في باب ما يجب أن يماثله ما اشترطوه في باب مشابه تماماً لذلك الباب، وإلا فالتناقض يولِّد الدلالة الغريبة والغامضة في الموقفين، كما أن فيه تضارباً عندما يُنظر للمسألة من وجهتين مختلفتين.

8. الضرورة الشعرية في نظر ابن هشام هي خروج غير مبرر عن القاعدة النحوية، التي يجب أن تندرج تحتها جميع أصناف الكلام، وإنَّ اللجوء لها بكثرة أمر يضرُّ في الصناعة الإعرابية، وبموجب هذه الضرورة يخرج الشعر عن القواعد التي بُيّنت أغلبها على هذا الشعر، وتدخل أيضاً في باب التناقض الذي يبتعد عنه النحو.

9. دفع ابن هشام الاضطراب والاشتباه واللبس في النحو عندما طالب بمراعاة النظير بحمل الكلام على شبيه وأن يراعى ذلك في جميع الأبواب النحوية، وأن عدم مراعاة ذلك هو اختلاف وتمايز ينبثق عنه التشتت واختلاف الدلالة بين الموقفين، وهو بذلك ينادي بتطبيق أحد أركان أصول النحو العربي المتمثل بالقياس (النَّحو قياس يُتَّبع).

10. أشار ابن هشام إلى ضرورة أن يدقق النحوي في الفوارق الحقيقية بين المعاني النحوية التي تسبب الاشتباه والتداخل بين العديد من المعاني النحوية، وعليه أيضاً أن يتأمل أصول وقواعد كل قسم منها، وأن ينظر إلى السياق الذي ترد فيه؛ لأنه المتحكم الهام بالمعنى الناتج عن التراكيب الواقعة في الجمل والنصوص.

11. بيّن ابن هشام أن من الأمور التي تضر بالنحو وتساهم في تخلّق اللبس فيه، هو خروج بعض النحاة عن خلاف الأصل أو الظاهر دون مسوغ يقتضي وجوب هذا الخروج، حيث يؤدي ذلك أيضاً إلى أن تكون القواعد عرضة للتبدل والتغير باستمرار، ممَّا يؤدي إلى عدم تحديد مقاصد الكلام وتعدد معانيه تبعاً لذلك الخروج، ولذا فإنَّه يدعو إلى احترام القاعدة النحوية وسيادتها لأنَّ في ثباتها استقرار للدلالات المتحققة والمعاني المتولدة عنها.

12. اتسم منهج ابن هشام في دراسته للغة بالمنهج العلمي الذي لا يقف عند وصف الحقائق بشكل ظاهر تجريدي، وإنما وصف تحليلي يخضع لمتطلبات الأسلوب العلمي الصحيح مبتدئاً من تحديده للمشكلة ومروراً بأقوال العلماء فيها ثم موازنته بين جميع الآراء المطروحة حتى يخلص للرأي المرجح المستند للأدلة والبراهين.

المراجع

أ. المراجع العربية:

ابن الأثير، ضياء الدين أبو الفتح نصر الله (ت: 637هـ)، (1995)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق وتقديم وتعليق: أحمد الحوفي وبدوي طبّانة، مكتبة نهضة مصر، الفجّالة، مصر.

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (1961)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ط4، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة المعتز بالله، بيروت، لبنان.

ابن الأنباري، محمد بن القاسم (ت: 328هـ)، (1987)، **الأضداد**، ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد (ت: 833هـ)، (1988)، **النشر في القراءات العشر**، ط1، تقديم: علي محمد الطباع، تخريج الآيات: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: 316هـ)، (1999)، **الأصول في النحو**، ط4، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن السكيت(244هـ)، (1912)، **ثلاثة كتب في الأضداد**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1986)، **الخصائص**، ط3، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت: 808هـ)، (د.ت)، **المقدمة**، ط4، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ابن ربيعة، لبيد (ت: 41هـ)،(2004)، **الديوان**، ط1، اعتناء: حمدو أحمد طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت: 403هـ)،(2001)، **حجة القراءات**، ط5، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن سنان، أبو محمد عبد الله بن سعيد الخفاجي (ت: 466هـ)،(2006)، **سر الفصاحة**، ط1، عناية وإخراج شعره وفهارسه: داوود غطاشة الشوابكة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن سيده، أبو الحسين علي بن إسماعيل (ت: 458هـ)،(2000)، **المحكم والمحيط الأعظم**، ط1، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

ابن طيفور، أبو عبد الله محمد الغرنوي السجاوندي (ت: 560هـ)، (2001)، **الوقف والابتداء**، دراسة وتحقيق: محسن هاشم درويش، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت: 769هـ)،(2001)، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ)، (1990)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الدار الإسلامية، غدير، المغرب.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت: 395هـ)، (1993)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العربية في كلامها**، ط1، تحقيق: عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: 322هـ)،(2006)، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر.

ابن منظور، جمال الدين ابن أبي الفضل (ت: 711هـ)، (1991)، **لسان العرب**، ط3، عناية وتصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ابن هشام، جمال الدين (ت: 761هـ)، (1987)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

ابن هشام، جمال الدين (ت: 761هـ)، (1996)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين الأسدي (ت: 643هـ)، (د.ت)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، (د.ت)، **معجم تهذيب اللغة**، تحقيق: رياض زكي قاسم، دون ناشر.

الآلوسي، محمود شكري (ت: 1342هـ)، (1988)، **الضرائر وما يسوغ للشاعر**، ط1، شرح: محمد بهجت الأثري، دون ناشر.

امبسون، وليم،(2000)، **سبعة أنماط من الغموض**، ترجمة: صبري محمد حسن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر.

الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر (ت: 370هـ)، (1972)، **الموازنة بين أبي تمام والبحتري**، ط2، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت: 745هـ)،(2001)، **تفسير البحر المحيط**، ط1، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أنيس، إبراهيم، (1963)، **دلالة الألفاظ**، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

أولمان، ستيفن، (1962)، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر.

بدوي، أحمد، (1962)، **عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية**، ط2، مكتبة مصر، القاهرة، مصر.

تشومسكي، نعوم، (1987)، **البنى النحوية**، ط1، ترجمة: يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت: 255هـ)، (د.ت)، **البيان والتبيين**، ط4، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الجاحظ، القاهرة، مصر.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت: 471هـ)، (1991)، **أسرار البلاغة**، شرح وتعليق وتحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت: 471هـ)، (1992)، **دلائل الإعجاز**، ط3، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مطبعه المدني، مصر، دار المدني، جدة، السعودية.

حسان، تمام، (1958)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

حسان، تمام، (1991)، **الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب.

حسان، تمام، (د.ت)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

الحموز، عبد الفتاح أحمد، (1984)، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، ط1، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية.

الحموز، عبد الفتاح أحمد، (1987)، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلد الثاني، العدد الأول، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الحموز، عبد الفتاح أحمد، (1997)، **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر**، ط1، دار عمار، عمان، الأردن.

خطابي، محمد، (1991)، **لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب**، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.

الخطيب، عبد اللطيف،(2000)، **معجم القراءات**، ط1، دار سعد الدين، دمشق، سوريا.

الخلفات، إبراهيم، (2002)، **الرتبة النحوية في الجملة العربية المعاصرة**، ط1، عمان، الأردن.

خليل، حلمي، (1988)، **العربية والغموض، دراسة لغويه في دلالة المبنى على المعنى**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

خليل، حلمي، (1995)، **الكلمة**، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

خليل، حلمي، (1996)، **مقدمة في دراسة اللغة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الخليل، عبد القادر مرعي، (1993)، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، ط1، عمان، الأردن.

الخواجة، دريد يحيى، (1991)، **الغموض الشعري في القصيدة العربية الجديدة**، ط1، دار الذاكرة، حمص، سوريا.

الخولي، محمد علي، (1982)، احتمالات المعاني في بعض التراكيب العربية، **مجلة اللسان العربي**، المجلد التاسع عشر، الجزء الأول، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب.

الخولي، محمد علي، (1998)، **دراسات لغوية**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الخولي، محمد علي، (2001)، **علم الدلالة علم المعنى**، دار الفلاح، عمان، الأردن.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت: 444هـ)، (1987)، **المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**، ط2، دراسة وتحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

درابسة، محمود، (2001)، ظاهرة الغموض بين عبد القاهر الجرجابي والسجلماسي، **مجلة جامعه البعث**، حمص المجلد 23، العدد 1.

درويش، شوكت علي عبد الرحمن، (2004)، **الرخصة النحوية**، دون ناشر، عمان، الأردن.

الدمياطي، شهاب الدين أحمد (ت: 1117هـ)، (1998)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، ط1، وضع حواشيه: أنس مهره، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة المضري (ت: 117هـ)، (1998)، **الديوان**، ط1، شرح وضبط وتقديم: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم بن الأرقم، بيروت، لبنان.

الراجحي، عبده، (1988)، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الراجحي، عبده، (1988)، **دروس في المذاهب النحوية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

رضا، أحمد، (1960)، **معجم متن اللغة**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

الرمالي، ممدوح عبد الرحمن، (1996)، **العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب**، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان.

الزجّاج، أبو اسحق إبراهيم بن محمد السدي (ت: 311هـ)، (1988)، **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبدو شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن محمد السدي (ت: 311هـ)، (1999)، **إعراب القرآن**، ط4، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأنباري، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (ت: 794هـ)، (1988)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل دار الجيل، بيروت، لبنان.

الزمخشري، محمود بن عمر (ت: 538هـ)، (1986)، **الكشاف عن حقائق غموض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

السامرائي، فاضل صالح،(2000)، **الجملة العربية والمعنى**، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

السامرائي، فاضل صالح،(2000)، **معاني النحو**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

السجلماسي، أبو محمد القاسم (ت: 704هـ)، (1980)، **المنزع البديع في تحسين أساليب البديع**، تحقيق: هلال الغازي، دار المعارف، الرباط، المغرب.

السعران، محمود، (1999)، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، (1988)، **الكتاب**، ط3، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (1976)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ط1، تحقيق وتعليق: أحمد محمد قاسم، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (1979)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (1985)، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط1، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (د.ت)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (د.ت)، **شرح شواهد المُغني**، تصحيح وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)،(2003)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

الشاعر، حسن موسى، (1994)، **تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري**، ط1، دار البشير، عمان، الأردن.

شاهين، عبد الصبور، (1986)، **العربية لغة العلوم والتقنية**، ط2، دار الاعتصام، القاهرة، مصر.

الشايب، فوزي حسن، (1999)، **محاضرات في اللسانيات**، ط1، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

الشايب، فوزي حسن،(2004)، **أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية**، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن.

الصالح، صبحي، (1989)، **دراسات في فقه اللغة**، ط2، دار العلم، بيروت، لبنان.

الصبّان، محمد بن علي (ت: 1206هـ)، (1997)، **حاشية الصبّان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك**، ط1، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان.

الضبع، يوسف عبد الرحمن، (1998)، **ابن هشام وأثره في النحو العربي**، ط1، دار الحديث، القاهرة، مصر.

طبّانة، بدوي، (1988)، **معجم البلاغة العربية**، ط3، دار المنارة، جدة، دار الرفاعي، الرياض، السعودية.

عبابنة، يحيى؛ والزعبي، آمنة،(2005)، **علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات**، دار الكتاب الثقافي، اربد، الأردن.

عبد التواب، رمضان، (1997)، **التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

عبد التواب، رمضان، (1999)، **فصول في فقه العربية**، ط6، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

عبد الحميد، محمد محيي الدين، (1966)، **شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري**، ط2، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (1990)، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (2006)، **الضرورة الشعرية في النحو العربي**، مكتبة دار غريب، القاهرة، مصر.

العبد، طرفة (ت: 60 ق.هـ)، (1975)، **الديوان**، شرح: الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي القصال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.

عبده، داود، (1973)، **أبحاث من اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

عرار، مهدي أسعد،(2003)، **ظاهرة اللبس في العربية، جدل التواصل والتفاصل**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

العرجي، أبو عمر عبد الله بن عمر بن عثمان (ت: 120هـ)، (1998)، **الديوان**، جمعه وحققه وشرحه: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، لبنان

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله (ت: 395هـ)، (1980)، **الفروق في اللغة**، ط4، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله ابن الحسن (ت: 616هـ)، (1987)، **التّبيان في إعراب القرآن**، ط2، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان.

العلولا، منيرة، (د.ت)، **الإعراب وأثره في ضبط المعنى، دارسة نحوية قرآنية**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عمر، أحمد مختار، (1912)، **علم الدلالة**، ط3، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

عمر، أحمد مختار، (1991)، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

عمر، أحمد مختار؛ ومكرم، عبد العال سالم، (1985)، **معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء**، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

عوض، سامي، (1987)، **ابن هشام النحوي**، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة، مصر.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـ)،(2000)، **الحجة في علل القراءات السبع**، ط2، تحقيق: علي النجدي وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد (ت: 487هـ)، (1974)، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، ط2، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بن غازي.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت: 207هـ)، (1980)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر.

فندريس، جوزيف، (1951)، اللغة، ترجمة: عبد الرحمن الدواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

القرطاجني، أبو الحسن حازم (ت: 684هـ)، (1966)، **منهاج البلغاء وسراج الأدباء**، تقديم وتعليق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس.

القزاز، أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني (ت: 412هـ)، (1981)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق وتقديم: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، دار الفصحى، القاهرة، مصر.

القطان، مناع، (1998)، **مباحث في علوم القرآن**، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

القعود، عبد الرحمن محمد،(2002)، **الإبهام في شعر الحداثة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

القوجي، محمد بن مصطفى، (1995)، **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**، دراسة وتحقيق: إسماعيل مروة، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا.

القيراوني، الحسن بن رشيق (ت: 456هـ)، (1972)، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، ط4، تحقيق وفصل وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، (1984)، **مشكل إعراب القرآن**، ط2، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ليونز، جون، (1987)، **اللغة والمعنى والسياق**، ط1، ترجمة: عباس عبد الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 286هـ)، (1968)، **المقتضب**، ط1، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: 286هـ)، (1986)، **الكامل**، ط1، تحقيق وتعليق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص42/1.

المتلمس، جرير بن عبد المسيح بن عبد الله الضبعي (ت: 50 ق.هـ)، (1998)، **الديوان**، ط1، رواية: الأشرح وأبي عبيدة عن الأصمعي، شرح وتحقيق: محمد التونجي، دار صادر، بيروت، لبنان.

المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين (ت: 354هـ)، (1997)، **الديوان**، شرح: أبي البقاء العكبري، ضبط النص وصححه: كمال طالب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المرزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى (ت: 384هـ)، (1965)، **الموشح**، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر، الفجالة، مصر.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين (ت: 421هـ)، (1991)، **شرح ديوان الحماسة**، ط1، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان.

المرزوقي، محمد؛ والجيلاني، يحيى، (1974)، **علي الحصري دراسة ومختارات**، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس.

الموسى، نهاد، (1990)، **اللغة العربية وأبناؤها، أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية**، ط2، مكتبة وسام، عمان، الأردن.

الموسى، نهاد،(2000)، **العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية**، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

النجار، عبد الفتاح، (1998)، **حركة الشعر الحر في الأردن من العام (1979-1992)**، ط1، مركز النجار الثقافي، اربد، الأردن.

النجار، لطيفة إبراهيم، (1994)، **دور البينة الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها**، ط1، دار البشير، عمان، الأردن.

النحاس ابو جعفر احمد بن محمد (ت: 338هـ)، (1988)، **إعراب القرآن**، ط3، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان.

النحاس، مصطفى، (1995)، **من قضايا اللغة**، ط1، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

نصار، حسين، (2003)، **المتشابه**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

هلال، عبد الغفار حامد، (1993)، **اللهجات العربية نشأة وتطوراً**، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

ولويل، كامل جميل، (1994)، **عودة للنحو العربي الأصيل النحو والمعنى**، عمان، الأردن.

وهبه، مجدي؛ والمهندس، كامل، (1984)، **معجم المصطلحات العربية في اللغة والآداب**، ط2، مكتبة لبنان، بيروت.

ب. المراجع الأجنبية:

Al-Khuli, M., (1998), **An Introduction to Linguistics**, 1st ed., Al- Falah House for Publication, and Distribution, Amman, Jordan.

Empson, W., (1947), **Seven Type of Ambiguity**, New Directions Publishing Corporation, 8th Ed., London 1947.p.19.

Steven, S., (1988), **Lexical Ambiguity Resolution**, Morgan Kaufman Publishers Inc.

Webster, M., (1984), **Webster's New Dictionary of Synonyms**, Webster Inc.

السيرة الذاتية

الاسم: عيد محمد رجا النعميات.

الكلية: الآداب.

القسم: اللغة العربية.

السنة: 2008.

العنوان البريدي: الأردن، معان، روضة الأمير راشد.

الهاتف النقال: 00962777463210.

الهاتف الأرضي: 0096232116062.